

الدكتور / أشرف إبراهيم عطيه

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الشرطة

انعكاسات الذكاء الاصطناعي على البطالة ومستقبل العمل: اتساع معدل الإزاحة أم زيادة معدل الإنتاجية؟

■ **المراسلة:** د. أشرف إبراهيم عطيه

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الشرطة

■ **البريد الإلكتروني:** ashraf.attia@bue.edu.eg

■ **نسق توثيق البحث:** أشرف إبراهيم عطيه، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على البطالة ومستقبل العمل: اتساع معدل الإزاحة أم زيادة معدل الإنتاجية؟، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢١، صفحات ١٥٩-٢٤٨

انعكاسات الذكاء الاصطناعي على البطالة ومستقبل العمل: اتساع معدل الإزاحة أم زيادة معدل الإنتاجية؟ الدكتور/ أشرف إبراهيم عطيه

المخلص

اتساقاً مع أن الذكاء الاصطناعي بات يمثل واقعاً نعيشه بشكل يومي، ومع تعدد استخداماته وملاستها لكافة المجالات، وأخذاً في الاعتبار بأنه لا يزال يقف حالياً عند مرفأ الانطلاق لابتكارات وأنظمة مستقبلية أكثر تقدماً، ومع القناعة التامة بما يمكن أن يحققه تطبيق الذكاء الاصطناعي من خلق لفرص شراكة حقيقية بين الإنسان والآلة، وبالتالي خلقاً لمزيد من الوظائف الجديدة، تحقيقاً لأثر الإنتاجية – فينبغي أن يكون هناك رصد لما يمكن أن يحدثه التوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من آثار سلبية تتمثل في مزاحمة العاملين في وظائفهم واستحواد تلك التطبيقات علي الكثير من فرص العمل، بما يمكن أن يؤدي إلي المزيد من البطالة.

وهكذا تأتي هذا الدراسة لتلقي الضوء علي الانتكاسات السلبية والجوانب الإيجابية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في واقع العمل وتقديم التوصيات اللازمة لدعم الآثار الإيجابية وزيادتها مع محاولة تقليل الآثار السلبية الناجمة.

- الكلمات الرئيسية: الذكاء الاصطناعي - البطالة - أثر الإزاحة - أثر الإنتاجية
- الوظائف - المهام - تنظيم الإنتاج.

Reflections of Artificial Intelligence on Unemployment and the Future of Work: Increased Displacement Rate or Increased Productivity?

Dr. Ashraf Ibrahim Attia

Abstract

In line with the fact that Artificial Intelligence has become a reality we live with on a daily basis, and with its multiple uses and influence over all fields, and taking into account that it is still currently at the threshold of launching more advanced future innovations and systems, and with the full conviction of what the application of Artificial Intelligence can achieve in creating real partnership opportunities between man and machine, thus creating more new jobs in order to achieve the effect of productivity. The negative effects of the increasing use of artificial intelligence applications manifested through these applications taking over workers' jobs and replacing them can be monitored since this could lead to more unemployment.

Thus, this study comes to shed light on the negative and positive setbacks of applying Artificial Intelligence to the work space and to provide the necessary recommendations to support and increase the positive effects and try to reduce its negative effects.

Keywords: artificial intelligence - unemployment - displacement effect - productivity effect - jobs - tasks - organization of production

المقدمة

بعد فترة لم تتجاوز الخمسة والسبعين عاماً، أصبح مصطلح الذكاء الاصطناعي (AI) شائع الاستعمال، وبات يمثل كلمة بارزة في الثقافات الشعبية لعموم الدول، فمن المركبات ذاتية القيادة والطائرات المسيرة والروبوتات التفاعلية إلى المساعد Siri لشركة Apple ونظام Watson لشركة IBM المستخدم بشكل متزايد لحل مشكلات الأعمال التجاري؛ بدأت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تؤدي دوراً بالغ الأهمية في عالمنا يوماً بعد يوم.

صحيح أن كثيراً مما نسميه ذكاءً اصطناعياً هو مجرد قواعد مبرمجة مسبقاً تعززها البرمجيات في سياقات مختلفة، وهو ما يعكس حقيقة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي الفعلية لا تزال أقل شيوعاً بكثير مما يعتقد غالبية الناس، إلا أن الواقع يعكس أيضاً حقيقة أن هناك تطورات مذهلة تحدث باستمرار في أنظمة الذكاء الاصطناعي، وبما يؤكد النبوءة بما سيكون لهذه الأنظمة من تأثيرات كبيرة خلال الحقبة المقبلة على مستقبل البشرية بأسرها، وليس على جانب أو حتى جوانب بعينها، فهو علم يقوم على فكرة تصميم آلات تشارك الإنسان في سلوكيات توصف بأنها ذكية، ليتم استخدامها كبديل بشري، عبر مجالات متعددة اقتصادية وطبية وهندسية وأمنية ورياضية... إلخ.

ولتعدد استخداماته، بات الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أهم مخرجات الثورة الصناعية الرابعة، فمن المتوقع أن يؤدي التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى فتح الباب لابتكارات لا حدود لها، بما يؤسس لعالم جديد قد يبدو حالياً من ضروب الخيال، رغم أن البوادر الحالية تنبئ، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن خلق هذا العالم بات وشيكاً^(١).

ولقد اعتادت بعض الدول، المتقدمة غالباً، عدم انتظار المستقبل، بل امتلكت جرأة اقتحامه والتنافس على اقتناء معطياته واستباق تحدياته ومواجهتها وجني بواكير ثماره وغلاته وتميبتها، وهو ما يفسر التوجه الحثيث للعديد من الدول نحو الاستثمار الحقيقي

(١) بينما أتمت كلمة «روبوت» هذا العام عامها المائة، وكان أول من استخدمها الكاتب التشيكي «كارل شايبيك» في مسرحية حددت قوالب أحلام وكوابيس آلة قرن من الزمان، وكان الروبوت في تلك المسرحية ويدعى «R.U.R» يبدو كإنسان ويتصرف على شاكلته وينجز كل أعمال البشر، بل ويقضي عليهم مع نهاية العرض.. ومنذ ذلك الوقت، ظلت الروبوتات الخيالية من قبيل «Terminator»، وآلات حرب النجوم تؤثر في مخططات صناع الروبوتات وتشكل توقعات الجمهور بشأن ماهية الروبوتات وما يمكنها إنجازه. راجع:

ديفيد بيربي: الروبوتات هنا، مجلة ناشيونال جيو جرافيك العربية، أبو ظبي للإعلام، سبتمبر ٢٠٢٠، ص٥٤.

في تفعيل أنظمة الذكاء الاصطناعي وتقنياته لتحقيق أهدافها التتموية الطمّوح، باعتباره لغة العصر والمستقبل التي لن تجد الدول فكاكاً عن إدراك أبعادها، وبما يقضى على أميتها، ولعل الهند والصين واليابان والولايات المتحدة وفرنسا تأتي في طليعة هذه الدول، إدراكاً منها لقدرات الذكاء الاصطناعي على تحقيق المزيد من الأرباح مع تطبيق استخداماته والاعتماد على ما يقدمه من معلومات واستشارات دقيقة، فضلاً عن تأثيره الإيجابي في تقليل الاعتماد على العنصر البشري، من منظور اقتصادي لا اجتماعي؛ مما يرفع من جودة المنتج ويقلل من نفقات إنتاجه^(١).

وتأكيداً لمقولة المفكر الفرنسي فولتير أن «العمل ينقذنا من ثلاثة شرور عظيمة وهي الملل والحاجة والرذيلة»، وأن العمل مع ضرورته لعموم البشر يعني الحصول على وظيفة، إلا أن المستقبل، بل والحاضر في جزء محسوس منه، يعكس حقيقة استيلاء واستحواذ تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الكثير من الوظائف البشرية، وهو ما سيجعل من مشكلة البطالة Unemployment، مع سابق أهميتها، القضية الاجتماعية الأكثر إلحاحاً والخاصة بانعكاسات الذكاء الاصطناعي، تلك التقنية التي فاقت يقيناً بعض القدرات البشرية^(٢).

(١) ففي عام ٢٠١٧ كشفت الصين عن خطة طمّوح للاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي وخصصت له مبلغ ٢٢ مليار دولار على مدى خمس سنوات. وفي مارس ٢٠١٨، ذكر الرئيس الفرنسي ماكرون أن بلاده ينبغي أن تشغل مركزاً ريادياً في بحوث الذكاء الاصطناعي، وأقر لذلك خطة خاصة خصص لها مبلغ ١,٥ مليار يورو على مدى خمس سنوات أيضاً، مما دعا عدد من الشركات العملاقة كشركة (أى . بي . إم) الأمريكية للمشاركة مع عدد من مراكز البحوث الفرنسية لتطوير العمل في مجال الذكاء الاصطناعي. وفي أكتوبر ٢٠١٨ افتتح رئيس الوزراء الهندي مركز الثورة الصناعية الرابعة بهدف دعم الريادة الهندية في هذا المجال. وفي منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ارتفع الإنفاق المالي المخصص لبحوث وتطوير الذكاء الاصطناعي ليصل عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٢٩٠ مليون دولار، مع توقع أن يرتفع مجدداً ليصل إلى ٥٣٠ مليون دولار عام ٢٠٢٢، كنتيجة منطوقية لتوجه الجهات الحكومية لدمج التقنيات في دعم مسيرة التحول الرقمي وتسخيرها لتحسين جودة الخدمات وكفاءة استخدام الموارد. كما سجل الإنفاق على أنظمة الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي (٢١٦) مليون درهم عام ٢٠١٩، ليرتفع إلى ٢٧٠ مليون درهم عام ٢٠٢٠، راجع في ذلك:

- يوسف العربي، حسونه الطيب، حسام عبد النبي: الذكاء الاصطناعي يعيد رسم خريطة الوظائف في المستقبل، صحيفة الاتحاد الاقتصادي، وذلك على الرابط: [https:// www. alitihad.ae/article/13294/2020](https://www.alitihad.ae/article/13294/2020).

وراجع أيضاً:

- د. أسماء السيد، د. كريمة محمود: تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومستقبل تكنولوجيا التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ص ١٨-١٩.

(٢) ففي عام ١٩٩٧ تمكن كمبيوتر IBM العملاق Deep Blue من هزيمة جاري كاسباروف بطل العالم في الشطرنج، كما أذهل Google's Watson صناعة التكنولوجيا بانتصاره على اثنين من أبطال لعبة «Jeopardy» الشهيرة، كما تغلب Google's Mind Alpha Go على اللاعب «لي سو دولي» المصنف الأول للعبة Go عام ٢٠١٦، لمزيد من التفاصيل راجع:
- Grace Su, Unemployment in the AI Age, AI Matters, Vol. 3, Issue 4, 2018, P. 35.

وهكذا يمكن للذكاء الاصطناعي، كما فعلت التقنيات الأخرى في الماضي، أن يجعل من البطالة أزمة وشيكة تستدعي سرعة المواجهة، وخاصة أن مقياس التقدم التكنولوجي لتقنية الذكاء الاصطناعي مختلفة تماماً عن المقياس ذاته الذي أحدثه المحرك البخاري أو الكهربائي مثلاً من حيث المهام الإدراكية، فهو حالياً يحدث بشكل أكثر سرعة وأوسع انتشاراً.

كما أصبح غياب القدرة على النفاذ للمعلومة وتراجع ثقافة التعامل مع الإنترنت، اللذين باتا من الركائز الأساسية في سوق العمل الحديث، والمتحقق في ظل انتشار مجال التجارة الإلكترونية والخدمات عن بعد، يمثلان عائقاً أمام تشغيل العديد من العمالة العاجزة عن التعامل مع تقنيات التكنولوجيا الحديثة، وبخاصة أولئك المنتمين للطبقات الفقيرة غير المملوكة عادة لأدوات المعرفة كالحاسوب والإنترنت والبرمجيات والتطبيقات المعلوماتية، وغير الحاصلة على حظوظها من التعليم الكافي والمتعمق، ومن ثم افتقدت هذه الطبقات قدرًا من نصيبها في اقتناص فرص التشغيل لافتقادها القدرة على التعلم وامتلاك أدوات المعرفة واكتساب الكفاءات المعلوماتية^(١).

وإذا كانت التوجهات التقنية تدعو إلى التسريع بإنتاج روبوتات قابلة لاقتحام كافة مناحي حياتنا، من جرد للسلع وترتيبها على الرفوف وجلبها للتوزيع، أو لتنظيف المتاجر الكبرى، وجني المحاصيل الزراعية، والقيام بمهام الحراسة والدوريات، ومساعدة الأطفال المتوحدين لمخالطة المجتمع أو حتى مهاجمة أهداف عدائية، أو قيادة سيارة بشكل ذاتي... إلخ، لما لها من فاعلية لا يمكن أن تخفي على أحد، وبكل ما يمكن أن نضعه تحت عنوان الإفادة والسرعة في الأداء. إلا أن الأمر، عقب ظهور جائحة كورونا، بات أكثر لزومًا من الناحية الصحية، فاستبدال البشر بآلات، وهي الفكرة التي طالما كرهها الجنس البشري، أصبحت الآن أمرًا ملجأً بل وأكثر حكمة.

(١) فأكثر من ٢٠٪ من اليد العاملة في أوروبا مثلاً تستعمل الحاسوب في العمل، وترتفع هذه النسبة باطراد من سنة إلى أخرى،

وبما يواكب نسبة النمو السنوي التي تفوق ٢٠٪، راجع ذلك :

- جوهر الجموسي: اقتصاد المعرفة وإعادة توزيع البطالة، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، العدد (١٤١)، ٢٠١٣، ص ١١٦.

أهمية الدراسة:

إذا أدركنا أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُعتبر مصدرًا للتنمية والابتكار والإبداع، ووسيلة للإسراع من وتيرة التطور التكنولوجي، بل هو أحد العوامل التي ستصبح محددًا لقوة الدولة، إلى جانب قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، إلا أنه يعكس - في الوقت ذاته - مزيدًا من الإشكاليات التي قد تنذر بعواقب وتحديات قانونية واجتماعية وأخلاقية ذات شأن^(١).

ولعل من أهم التحديات الاجتماعية التي يعكسها التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، هو تأثيره المباشرة سلبًا على الحق في العمل لاحتلاله كثيرًا من الوظائف والمهام التي كان يُعهد للقيام بها سلفًا إلى العنصر البشري، وذلك لتمييز هذه التقنيات الحديثة وقدرتها على إنجاز العديد من الأعمال والمهام بدقة بالغة وفي وقت قليل وبتكلفة تقل كثيرًا عن تلك المتطلبة كأجور ورواتب للعاملين، ومن ثمّ مزيدًا من البطالة وارتفاعًا لمعدلاتها^(٢).

وفي الوقت ذاته، ومع إدراكنا بأن الأمور الغيبية لا يمكن التنبؤ بها، إلا أن الواضح لنا من خلال سحب الماضي على الحاضر لمحاولة إلقاء نظرة على المستقبل، أن دمج الذكاء البشري مع الذكاء الاصطناعي سيكون له دور فاعل في صناعة الحضارة وتحقيق التنمية المأمولة في المستقبل القريب.

وهكذا ما بين آثار سلبية محتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي على مستقبل

(١) هذا فضلاً عن الخلل الذي يمكن أن يؤدي إليه التوسع في اللجوء إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات بين الدول، وتغيير موازين القوى، وخاصة بين الدول المعنية بالسباق على الريادة في هذا المجال كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيطرت الشركات التابعة لهما «كشركات Apple، Google، Amazon، Facebook، Micro soft، الأمريكية، وشركات «Xiaomi، Baidu، Alibaba، Tencent» الصينية على سوق الذكاء الاصطناعي، لمزيد من التفاصيل راجع:

- د. ياسمين عبد المنعم: التحديات القانونية الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، حالة الأسلحة الآلية ذاتية التشغيل، المجلة القانونية، كلية الحقوق فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، العدد الثامن، المجلد التاسع، نوفمبر ٢٠٢٠، ص ٣١٣٤.

(٢) بحسب دراسة قدمتها شركة «ماكزي» الاستشارية العالمية، فإن نصف العمالة الحالية يمكن استبدالها بالروبوتات والآلات التي تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما يوفر قرابة (١٦) تريليون دولار عبارة عن رواتب للعمالة على المستوى العالمي، راجع في ذلك:

- زاهر هاشم: الذكاء الاصطناعي بين فرص العمل الضائعة والبديلة، مجلة لغة العصر الصادرة عن مؤسسة الأهرام، العدد ٢٢١، مايو ٢٠١٩، وذلك على الرابط:

(https://www.SCI-magazin.com/in-depth Article /opinions/7509,in4/11/2020).

العمل، وهو ما يشار إليه بأثر الإزاحة أو الإحلال Displacement Effect، وآثار إيجابية شبه مؤكدة لهذا الاستخدام على مستقبل التنمية وخلق المزيد من الوظائف، وهو ما يشار إليه بأثر الإنتاجية للذكاء الاصطناعي Productivity Effect، تأتي أهمية هذه الدراسة لتوضيح أي الأثرين سيغلب الآخر، وهل يمكن للأثرين أن يتواجدا معاً أم سيطيح أحدهما بالآخر، وسيطر بالتالي على مستقبل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ومستقبل العمل.

صعوبات الدراسة:

ربما تتمثل الصعوبات الأساسية في هذه الدراسة في أمرين، أولهما: ندرة ما حوته المكتبة الاقتصادية من مراجع ودراسات مستفيضة ومتعمقة في موضوع «الذكاء الاصطناعي وتأثيراته على البطالة ومستقبل العمل»، رغم أهميته الحيوية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ثانيهما: عدم وجود بيانات أو إحصاءات رسمية أو حتى متفق عليها بشأن موضوع الدراسة، إذ جاءت غالبية الدراسات التي تناولت الموضوع - على ندرتها - قائمة على فكرة الافتراضية أو الاحتمالية، وهو ما يصعب على الباحث الاقتصادي مهمته البحثية، باعتبار أن البيانات والإحصاءات الدقيقة هي أساس أي جهد بحثي اقتصادي.

إشكالية الدراسة:

أخذاً في الاعتبار اتساع واقع الذكاء الاصطناعي وتحوله إلى حقيقة باتت تلمسها كافة الدول، ويجد الجميع تطبيقاته في كافة المجالات، يمكننا أن نثير في هذا الصدد العديد من التساؤلات التي ينبغي الإجابة عنها حول ماهية هذه التقنية المستحدثة، وأساس نشأتها وتطورها، ومن ثم التعرف على خصائصها وأساليب توظيفها وأسباب انتشارها بهذه السرعة غير المسبوقة، ومعرفة آثارها السلبية والإيجابية على الاقتصاديات المختلفة، وبخاصة على مستقبل العمل وتعميق ظاهرة البطالة، وهل التوسع في الأخذ بتطبيقات الذكاء الاصطناعي سيعمد إلى اتساع معدل الإزاحة، أي استبدال العامل بالآلة، أم أن إيجابية تطبيقه ستؤدي إلى زيادة وتسريع معدل الإنتاجية، وبالتالي مزيداً من خلق الوظائف الجديدة وإحداث التحول المهني بين الوظائف أو المهام؟

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على توظيف العديد من المناهج في عرضها وتناولها لهذا الموضوع الحيوي، حيث تعمد الدراسة لاستخدام المنهج التاريخي عند استعراض تطور الأتمتة وفرص العمل من منظور تاريخي، كما تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تناول الموضوع لسبر أغواره، حيث يتعدى المنهج مجرد جمع بيانات وصفية حول الموضوع إلى تحليل وربط وتفسير تلك البيانات وقياسها واستخلاص النتائج منها.

خطة الدراسة:

مما سبق، يمكن تقسيم خطة الدراسة لثلاثة فصول، وذلك على النحو التالي:

- الفصل الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.
- الفصل الثاني: البطالة إحدى الإشكاليات الاقتصادية الرئيسية.
- الفصل الثالث: الذكاء الاصطناعي وسوق العمل.

الفصل الأول ماهية الذكاء الاصطناعي

تقديم:

لقد أصبحت القطاعات الاقتصادية التقليدية الثلاث: الصناعة والزراعة والخدمات، تستند في جانب كبير من نشاطاتها إلى التقنيات الرقمية والمنظومات المعلوماتية والبرمجيات، فضلاً عن الخدمات الجديدة والمتنوعة ذات القيمة المضافة العالية المرتبطة مباشرة بهذه التقنيات، والتي أدت إلى ظهور اقتصاد المعرفة Knowledge Economy وانتشاره بنسق متسارع مع بداية القرن الحادي والعشرين؛ إذ أسهمت المعلوماتية، بشكل فاعل، في تحويل الاقتصاد الكلاسيكي إلى اقتصاد رقمي Digital Economy، يعتمد الإنتاج فيه على المعرفة والإشارات والرموز والعمل الذهني أكثر مما يعتمد على اليد العاملة والجهد العضلي والمواد الأولية. ومع بزوغ هذا الاقتصاد الجديد، بدأت العديد من المفاهيم في التغير، وكذا أدوات الإنتاج، ومفاهيم السلطة والنظم الإدارية، بل ومجال الأعمال وأماكن ممارسة العمل ... وهكذا^(١).

ويعد هذا الاقتصاد الرقمي الجديد اقتصاداً مستقلاً قائماً بذاته، وله علاقاته مع الاقتصاديات الأخرى. وهو، في هذه العلاقات، دائم الحركة، ودائم البحث عن أصحاب المواهب والابتكارات، يتسابق لاحتضانهم عبر العالم أجمع، مما اعتبر معه أهمية وجود أنماط جديدة للعمل، يأتي على رأسها العمل عن بعد أو ما يعرف بالهين الجديدة ذات الصلة، أمراً ملحاً وحيوياً.

وهكذا، وفي بضعة عقود فقط تحولنا من مجتمع يعتمد على الآلات إلى مجتمع يعتمد على المعلومات، وبعد أن كانت الآلة هي قمة تكنولوجيا الماضي أصبحت الآن الأدوات الاصطناعية Artificial Agents، ومنها الذكاء الاصطناعي (AI)، وهي تلك التي تعتمد على إجراءات تعلم مؤتمتة أو قائمة على البيانات كالروبوتات Robots، تمثل جزءاً لا يتجزأ من العمليات المتعلقة بصنع القرار، أو مستقبل هذه التكنولوجيا، الأمر الذي بات

(١) وفي ظل هذا الاقتصاد، والتي تلعب فيه تكنولوجيا المعلومات دوراً محورياً، دائماً ما يتسارع نسق إنتاج المعرفة، إذ يتضاعف الرصيد المعرفي كل أربع أو خمس سنوات، في حين استغرق تضاعفه للمرة الأولى قرابة الثمانية عشر قرناً. وبينما يرتكز ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأهم بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) على إنتاج المعرفة وتوزيعها، يراهن الاتحاد الأوروبي على أن يصبح اقتصاده من أكثر الاقتصاديات اعتماداً على المعرفة. راجع في ذلك:

- د. جوهر الجموسي: اقتصاد المعرفة وإعادة توزيع البطالة، مرجع سابق، ص ١٠٩-١١٠.

يطرح التساؤل حول ماهية الذكاء الاصطناعي، وما هي أشكاله، وكيف تطور ليصل إلى ما هو عليه الآن، وما هي تأثيراته الإيجابية أو السلبية على مستقبل الاقتصاديات النامية أو المتقدمة؟ ومن ثم يأتي طرح السؤال الأكثر أهمية حول تأثير انتشار تقنية الذكاء الاصطناعي على سوق العمل، باعتبار أن للتطور التكنولوجي، وبخاصة الرقمي، تأثيراته وتضميناته الرئيسية على هذا السوق.

وبينما سيتم الإجابة على بعض هذه الأسئلة خلال النقاط التالية، فسوف نرجئ الإجابة على تأثيرات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل أو مستقبله للفصل الثالث من هذه الدراسة.

أولاً - مفهوم الذكاء الاصطناعي^(١):

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد برنامج كمبيوتر بسيط لممارسة الألعاب، حيث طور الكثير من الخصائص الإدراكية للدماغ البشري، للدرجة التي تستطيع تعلم وتوليد ردودها الخاصة بدون البرمجة الصريحة. وبقينا، مع الاستثمار المتواصل في هذا المجال سوف ينمو الذكاء الاصطناعي بسرعة فائقة للمدى الذي سيتغير معه وله شكل المجتمع بشكل كبير. فالتشغيل الآلي للوظائف، مع تشغيل تقنية الذكاء الاصطناعي، سيصبح هو السائد عبر مختلف الصناعات. ومن ثم، فلا غرو أن يُطلق البعض على الذكاء الاصطناعي «الثورة الصناعية الرابعة»، بعد ثورات الطاقة البخارية والكهربائية والإلكترونية^(٢). إلا أن هذه الثورة، على خلاف سابقتها، سوف نجد آثارها العميقة

(١) بالنظر إلى ضبابية التعرف على تعريف محدد للذكاء الاصطناعي، فقد أثرنا عنوانه هذه الجزئية بمفهوم الذكاء الاصطناعي وليس بتعريف الذكاء الاصطناعي، باعتبار أن المفهوم تعبير أو نسق أو مجموعة أفكار مختلف عليها ولم تتبلور بعد بشكل واضح، بينما التعريف أو المصطلح هو تعبير متكامل وواضح ومحدد بشكل جلي.

(٢) والثورة الصناعية الرابعة هي التسمية التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ٢٠١٦، وبينما جاءت الثورة الأولى مع منتصف القرن الثامن عشر حين تم اختراع المحرك البخاري، والذي شكل بداية عصر صناعي جديد، جاءت الثورة الصناعية الثانية مع منتصف القرن التاسع عشر بظهور الكهرباء، وكانت السبب الرئيسي في زيادة الإنتاج وتنامي الوظائف واتساع الأسواق، وبكل ما واكب ذلك من اختراعات وابتكارات، لنصل إلى الثورة الصناعية الثالثة، والمواكبة لاختراع الحواسيب مع منتصف القرن العشرين، كثورة رقمية، برزت خلالها الأتمتة الصناعية، وصاحبها بالطبع مزيد من التطور التكنولوجي في الاتصالات والآلية، الأمر الذي أدى إلى تسريع عجلة الإنتاج وزيادة فرص العمل والارتقاء بمستويات المعيشة، راجع في ذلك:

- Klaus Schwab, The Fourth Industrial Revolution, Penguin, London, 2017.

وراجع أيضاً:

- د. عبد الله موسى، د. أحمد حبيب بلال: الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١٥.

على سوق العمل، فهناك ما يصل إلى ٣٥٪ من مجموع العاملين بالمملكة المتحدة، و ٤٧٪ من العاملين بالولايات المتحدة الأمريكية، و ٥٤٪ من سوق العمل الأوروبي، من المنتظر أن يكونوا عرضة لخطر الاستبدال بالآتمة فى غضون عقد قادم أو اثنين على الأكثر^(١).

ولقد تزايد اهتمام الدول بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتزايدت بالتبعية معدلات الإنفاق العالمي على تطويرها، فبعدها كان مجموع الاستثمار العالمي في هذا المجال لا يتجاوز ٨ مليارات دولار عام ٢٠١٥، قفز هذا المبلغ ليتجاوز ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٨ الأمر الذي يؤكد التوجه العالمي لمزيد من إدخال تلك التقنيات عبر مختلف الأنشطة، وخاصة بعدما أثبت نجاحه في شركات عملاقة «كشركة أمازون Amazon الأمريكية»، والتي يدار كامل مخزونها باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي^(٢).

ولعلنا بعد هذه الإطلالة السريعة على مفهوم الذكاء الاصطناعي يمكننا إدراك ماهيته، وبالتالي إمكانية الوقوف على معناه الاصطلاحي ومن ثمّ العملي، وذلك في ضوء تعدد هذه التعريفات والمعاني الخاصة بالذكاء الاصطناعي كنتيجة لتنوع القدرات والإمكانيات المراد التركيز عليها وتغذيتها في أجهزة الذكاء الاصطناعي حتى يمكنها أن تحاكي القدرات البشرية^(٣).

أ- ماهية الذكاء الاصطناعي:

لمعرفة ماهية الذكاء الاصطناعي ينبغي بداية تحديد المقصود بالذكاء البشري، وهو ما يرتبط بالقدرات العقلية للإنسان كالقدرة على التكيف مع ظروف الحياة، والاستفادة من التجارب الشخصية والخبرات الحياتية، وكذا التفكير والتحليل والتخطيط وحل المشكلات والاستنتاج السليم والإحساس بالآخرين، فضلاً عن سرعة التعلم وتوظيف ما تم تعلمه بالشكل السليم والمفيد. أما الذكاء الاصطناعي فهو محاكاة للذكاء البشري

(1) Frey, C.B. and A. Osborne, The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs To Computerisation?, Technological Forecasting and Social Change, 114, 2017, PP. 254-280.

(٢) د. عبد الله الردادى: الذكاء الاصطناعي ومعدلات البطالة، جريدة الشرق الأوسط، العدد رقم (١٤١٦٠)، في ٤ سبتمبر ٢٠١٨، وذلك على الرابط:

https://aawsat.com/home/article/1015281,4/11/2020.

(٣) في دراسة أثبتت حول الوقوف على مدى فهم رجال الأعمال في الولايات المتحدة لمفهوم الذكاء الاصطناعي، ذكر ١٧٪ فقط من بين ١٥٠٠ شملتهم الدراسة عام ٢٠١٧، أنهم على دراية بكيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على شركاتهم، بينما رأى الباقون أن هناك بالفعل إمكانية لإحداث ثورة في الأعمال والعمليات المتعلقة بعملهم، إلا أنهم لم يدركوا بوضوح كيف سيتم نشر الذكاء الاصطناعي داخل تلك الأعمال أو كيف سيتم التغيير مع استخدامهم لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وفهم طبيعته من خلال إعداد وتمثيل نماذج محوسبة (Computer Models) لمجال من مجالات الحياة وتحديد العلاقات الأساسية بين عناصره، ومن ثمَّ استدعاء ردود الفعل التي تتناسب مع أحداث ومواقف هذا المجال، وهكذا يرتبط الذكاء الاصطناعي، أولاً: بتمثيل نموذج حاسوبي لمجال من المجالات، ومن ثمَّ استرجاعه وتطويره، وثانياً: بمقارنته بمواقف وأحداث مجال البحث للخروج باستنتاجات مفيدة^(١).

وهكذا فإن مجال الذكاء الاصطناعي إنما يهتم بميكنة الذكاء البشري ودراسة قدراته العقلية، أخذاً في الاعتبار أن البشر وحدهم من يطلق عليهم صفة العقل، فعلم الذكاء الاصطناعي يكافح لبناء الذكاء بالقدر الذي يُعنى فيه بفهم هذا الذكاء.

وبالتالي، فالذكاء الاصطناعي هو مصطلح يطلق على مجموعة من الأساليب والطرق الجديدة في برمجة الأنظمة المحاسبية، والتي يمكن أن تُستخدم لتطوير أنظمة تحاكي بعض عمليات الذكاء البشري وتسمح لها بالقيام باستنتاجات عن حقائق وقوانين يتم تمثيلها في الذاكرة الإلكترونية.

وحقيقة، هناك عدد من التعريفات التي ركزت على الهدف من الذكاء الاصطناعي باعتباره بديلاً أو شبيهاً بالذكاء البشري، أي من حيث القدرة على التفكير الإنساني Thinking Humanly، إلا أنه، وبينما اهتم البعض بفكرة التفكير الرشيد Rationally To Act Like Humans، اعتمد البعض الآخر على فكرة التصرف كالإنسان To Act Like Humans وبشكل رشيد To Act Rationally، وذلك في محاولة لاستخدام التكنولوجيا كبديل للبشر في تحمل بعض المهام التي تتطلب الذكاء البشري وتحويلها إلى الشكل الآلي Automate Tasks^(٢).

ومن منظور فني أو تقني، يشير مصطلح الذكاء الاصطناعي إلى النشاط الذي

(١) ومن ثمَّ يمكن القول إن منطقتي التفرقة بين نوعي الذكاء (الإنساني والاصطناعي)، إنما يرجع أولاً: إلى القدرة على استحداث النموذج وهو ما يتميز به العنصر البشري لقدرته على ابتكار واختراع هذا النموذج، في حين أن النموذج المحاسبي ما هو إلا استنساخ أو تمثيل لنموذج سبق استخدامه في ذهن الإنسان، وثانياً: من حيث أنواع الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من النموذج، فالإنسان قادر على استعمال أنواع مختلفة من العمليات الذهنية كالاختراع والاستنتاج بأنواعه المختلفة، في حين أن العمليات المحاسبية تقتصر على استنتاجات محدودة طبقاً لبيدهيات وقوانين متعارف عليها يتم برمجتها عبر البرنامج نفسه، راجع في ذلك:

- د. أسماء السيد، د. كريمة محمود: مرجع سابق، ص ٢١ - ٢٢.

(2) Russell Stuart and Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, 3rd edition, Pearson, 2010, P2.

يهدف إلى جعل الأجهزة أكثر ذكاء، وهذا الذكاء يعني الجودة التي تمكن كياناً ما من العمل بشكل مناسب وأكثر حكمة من خلال النظر إلى العواقب في بيئتها^(١)، حيث يُعرفه البعض بأنه دراسة وتصميم العملاء الأذكاء، والعمل الذكي هو نظام يستوعب بيئته ويتخذ المواقف التي تزيد من فرصته في النجاح في تحقيق مهمته أو مهمة فريقه^(٢).

وفي تعريف أكثر شمولاً يري «مينسكى M.I. Minsky» أن الذكاء الاصطناعي هو «بناء برامج حاسوبية تكرر نفسها لإنجاز مهام، هي في الواقع يتم إنجازها - حتى الآن - بواسطة الإنسان بشكل مُرضٍ، وذلك لأنها تتطلب عمليات عقلية عالية المستوى، كالتعليم الإدراكي وتنظيم الذاكرة والتفكير النقدي، فهو العملية التي تهدف إلى تحسين العمليات الإدراكية والعقلية في الآلات المصنوعة لكي تكون قادرة على التفكير والإدراك واتخاذ القرارات^(٣).

ومن هذا الجانب يمكن القول بأن هناك اختلافاً واضحاً بين الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، فهو لا يعني تطوير هذه الأخيرة لجعلها تقوم بمهامها بشكل أكثر كفاءة؛ وإنما تزويد هذه التكنولوجيا بمهارات وقدرات بشرية تجعلها تحاكي العقل البشري بدرجة كبيرة، باعتبارها مستوحاة منه بشكل كبير^(٤).

أما عن المنظور أو الجانب العملي، فيشير مصطلح الذكاء الاصطناعي إلى التكنولوجيا الموجهة للأغراض العامة بهدف أتمتة وتحسين دقة وسرعة أو نطاق صنع القرار الذي تتخذه الآلة، والتعرف على الأنماط المختلفة والتنبؤ بها في البيئات المعقدة بهدف إحلال هذه الآلة محل العنصر البشري أو تحسين الأداء البشري للقيام بمهام محددة^(٥)، ومن أمثلة ذلك الروبوت «Ross» المصنع من قبل شركة «IBM»، والمستخدم بمعرفة مكتب المحاماة الأمريكي الشهير Baker and Hostetler، والذي يمكنه فحص ملايين المستندات في ثوان معدودة، فضلاً عن قدرته الفائقة على الإلمام بآخر التطورات التشريعية وأحكام المحاكم بشكلٍ دوري.

(1) Nils J. Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence: A History of Ideas and Achievements, Cambridge University Press, London, 2010, P. 13.

(2) Russell, S. and P. Norvig, op.cit, P.4.

(3) Marvin Lee Minsky, Steps Toward Artificial Intelligence, Proceeding of the IRE, January 1961, PP 8 - 18.

(٤) د. ياسمين عبد المنعم: مرجع سابق، ص ٢١٣٦.

(5) Maas, M., International Low Dose Not Compute: Artificial Intelligence and The Development, Displacement or Destruction of the Global order", Melbourne, Journal of International Law, Vol. 20, No. 1, 2019, PP. 2-4

وهكذا يمكن القول بأن الذكاء الاصطناعي هو العملية التي تسعى إلى محاكاة قدرات التفكير المنطقي عند الإنسان؛ مما يساعد في التعرف على المشكلات وحلها، فضلاً عن القدرات المتعلقة بالتحليل البيئي وتحليل المخاطر والتنبؤ وتفسير البيانات بشكل صحيح، والتعلم من هذه البيانات، وهو الأمر الذي يساعد على توفير المزيد من الفرص لتعزيز عمليات صنع القرار وتحقيق المزيد من الأهداف المشتركة والمهام المحددة من خلال التكيف المرن.

ب- تطور فكرة الذكاء الاصطناعي؛

مع بداية أربعينيات القرن الماضي، كان الظهور الأول لمجال الذكاء الاصطناعي، عندما اتخذ مجموعة من العلماء نهجاً جديداً لإنتاج آلات ذكية بناءً على الاكتشافات الحديثة في علم الأعصاب، واستخدام نظريات رياضية جديدة للمعلومات، والاعتماد على اختراع شبكات إلكترونية بسيطة تحاكي الخلايا العصبية للإنسان بصورة بدائية^(١).

إلا أن أولى الخطوات الجادة في مجال الذكاء الاصطناعي تمثلت في الاختبار الذي وضع فرضياته عالم الرياضيات الإنجليزي Alan Turing الذي وصف، مع نهاية حقبة الأربعينيات، وتحديدًا عام ١٩٤٨، آلة خيالية يمكنها تحديد المشكلات التي يمكن حلها بواسطة الآلات، وتستطيع كتابة الرموز وقراءتها والتي بمقتضاها يمكنها العمل من تلقاء نفسها. ومع بداية الخمسينيات نشر «تورينج» بحثه العلمي المعنون «Computing Machinery and Intelligence»، حيث توصل فيه إلى اختبار أطلق عليه في بادئ الأمر Imitation Game، ثم سُمي بعد ذلك Turing Test^(٢) ويتعلق بتحديد مدى قدرة الجهاز على القيام بسلوك ذكي يحاكي الذكاء البشري، وبالتالي تحديد درجة ذكائه، حيث انصب طرحه حول الإجابة على تساؤل مهم مفاده: «هل يمكن للأجهزة أن تفكر؟ Can Machines Think?، وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة توجه بمعرفة حكم «Judge» إلى شخص طبيعي وإلى الجهاز محل الاختبار في آن واحد، فإذا لم

(١) لمزيد من التفاصيل حول تطور وتاريخ الذكاء الاصطناعي، راجع:

- د. عبد الله موسى، د. أحمد حبيب: مرجع سابق، ص ٣٤-٣٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول اختبار تورينج Turing Test، راجع:

- Copeland, B.J. and Diane Proud Foot, The Computer, Artificial Intelligence and The Turing Test, in: Tauscher, C. (eds) Alan Turing: Life and Legacy of a Great Thinker, Spring, Berlin, 2004, P. 135

يتمكن الحكم من التمييز بين الشخص والجهاز، يعد هذا الأخير مجتازاً للاختبار ويصنف بأنه ذكي^(١).

وفي عام ١٩٥٦، ظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة عندما قام عالما الحاسبات «جون مكارثي ومارفن مينسكي J. McCarthy and M. Minsky»، باستضافة مشروع بحثي صيفي بجامعة دارتموث بنيوهامشير، بخصوص الذكاء الاصطناعي Research Project on Artificial Intelligence عبر مؤتمر استضاف جمعاً كبيراً من الباحثين من تخصصات متنوعة لإرساء وتدشين علم جديد يُعنى بتطوير الأجهزة لجعلها قادرة على محاكاة الذكاء البشري، حيث أصبح هؤلاء الباحثون يمثلون قادة ورواد بحوث الذكاء الاصطناعي لعدة عقود، وبات يُؤرَّخ بهذا المؤتمر للبداية الحقيقية لعصر الذكاء الاصطناعي^(٢).

ومنذ منتصف ستينيات القرن الماضي، باتت البحوث الخاصة بالذكاء الاصطناعي محل اهتمام وتمويل وزارة الدفاع الأمريكية، إلا أن منتصف السبعينيات شهد تراجعاً لهذا التمويل، بعد أن قطعت الحكومتان الأمريكية والبريطانية تمويلهما لكل الأبحاث الاستكشافية الموجهة للذكاء الاصطناعي رغبةً في توجيهها لتمويل مشروعات أكثر ربحية وإنتاجية^(٣).

ومع منتصف الثمانينيات، شهدت أبحاث الذكاء الاصطناعي صحوة جديدة من خلال النجاح التجاري «للنظم الخبيرة»، وهى إحدى برامج الذكاء الاصطناعي التى تحاكي المعرفة والمهارات التحليلية لواحد أو أكثر من الخبراء البشريين^(٤)، حيث بلغت أرباح أبحاث الذكاء الاصطناعي في السوق أكثر من مليار دولار، إلا أن هذا الازدهار لم يدم طويلاً؛ حيث أخذت تلك الأبحاث فى التراجع مرة أخرى ولفترة طويلة^(٥).

(1) Alan M. Turing, Computing Machinery and Intelligence, Mind, Vol. Lix, Issue 236, October, 1950, PP 433-460.

(2) McCarthy, J., M.L. Minsky, N. Rochester and C.E. Shannon, "A proposal for The Dartmouth Summer Research Project on Artificial Intelligence. August 31, 1955. AI Magazine, 2006, vol. 27, No. 4 PP 12-14 (www.aaai.org/ojs/index.php/almagazine/article/view/1904/1802).

(3) Russell S. and P. Norvig, op. cit, P.22.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول النظم الخبيرة ومجالات استخدام الذكاء الاصطناعي، راجع:

- McCorduck P., Machines who Think: A Personal Inquiry Into the History and Prospects of Artificial Intelligence, Taylor and Francis, 2004, PP. 434 - 435.

(٥) وربما يرجع السبب في ذلك الانتكاس لانهايار سوق آلة الـLisp Machine إحدى لغات البرمجة عام ١٩٨٧، ولمزيد من

التفاصيل حول هذه الانتكاسة، راجع:

- Ibid, P. 430 - 433.

ومع دخول الذكاء الاصطناعي للعديد من المجالات الجديدة، والتزام الباحثين بمناهج ومعايير علمية صارمة، وبحيث أصبحت أبحاث الذكاء الاصطناعي على درجة عالية من التخصص والتقنية، إذ انقسمت إلى مجالات فرعية أقل عددًا وأكثر عمقًا؛ شهد القرن الحادي والعشرون ازدهارًا آخر ونجاحات فاعلة ومؤثرة، ليدخل الذكاء الاصطناعي عشرات المجالات الطبية والصناعية والرياضية واللوجستية... إلخ^(١).

ج- خصائص الذكاء الاصطناعي:

يمكن حصر أهم خصائص الذكاء الاصطناعي فيما يلي^(٢):

- عبارة عن خوارزميات تعمل على جهاز كمبيوتر أو أكثر، فهو مجموعة برمجيات وليس جهازًا كهربائيًا، حيث يهدف إلى تصميم برنامج قادر على تحقيق هدف معين بطريقة تحاكي أداء البشر.
- يتشكل من مجموعة أهداف وقدرات مختلفة تشمل القدرة على التعلم Ability

(١) ولعل من أهم التطبيقات التي يمكن رصدها حتى الآن كأتمثلة لوجود الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات المختلفة.. يمكن عرض الآتي:

- في مجال الرعاية الصحية مثلاً، قدمت جامعة ستانفورد «ذراع رانتشو» وهي أداة كمبيوتر لمساعدة الموقنين كيد شبيهة بيد الإنسان، كما طور جاك مايرز وهنري بويل برنامج «إنترنت» لتشخيص الأمراض، وهناك نظام Dxplain والذي يحتوي على قاعدة بيانات لأكثر من ٤٥٠٠ ظاهرة إكلينيكية ذات علاقة بأكثر من ٢٠٠ مرض مختلف، وبما يساعد في عمليات تشخيص الأمراض وتقديم التبريرات لكل تشخيص واقترح المزيد من الفحوصات.
- وفي مجال صناعة السيارات، ظهرت عام ١٩٨٩ السيارة «ألفين» والتي يتم التحكم بها من خلال الكمبيوتر، وكذا سيارة «جوجل» ذاتية القيادة والتي قطعت مسافة مليون ميل، وما زالت تسيّر بشكل طبيعي في شوارع ماونتن فيو بكاليفورنيا وأوستين بتكساس.
- وفي مجال الخدمات الاستهلاكية، ابتكرت شركة أبل تطبيق «سيري»، وابتكرت شركة أمازون تطبيق «إيكو»، مع بداية الألفية، وأصبحا إلى جانب تطبيقات أخرى من أكثر التطبيقات انتشارًا بين جموع المستهلكين. كما قدمت شركة هوندا في ذات الوقت تقريباً الروبوت «آسيمو»، وهو أول روبوت يمشى مثل الإنسان ويمكنه تقديم الخدمات داخل المطاعم، ومن قبل قدمت شركة «تاجو» إلكترونيكس الدمية «فوربي»، والتي تعد أول محاولة ذكاء اصطناعي موجهة للمستهلكين.
- في قطاع الخدمات المالية، تدخل الذكاء الاصطناعي منذ بداية الثمانينيات عبر برنامج «الأكريتي» كأول نظام تجاري استراتيجي في تطوير الأسواق والاستراتيجيات التنافسية.. وحاليًا تستثمر شركات فيسبوك وجوجل ملايين الدولارات في الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات فهم وتحليل البيانات تعظيمًا للترابط بين البشر وبعضهم البعض. لمزيد من التفاصيل حول هذه التطبيقات، راجع:
- د. عبد اللاه إبراهيم الفقي: الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ص ٨٩-١٣٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول خصائص الذكاء الاصطناعي، راجع:

- عدى عبود الأسدي: الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، محاضرة أقيمت بكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، في ٢٠١٩/١/٢٠، ومتاحة على الموقع: www.uobabylon.edu.iq، وراجع أيضًا:
- Arab British Academy for Higher Education (ABAHE), Artificial Intelligence, available at (www.abahe.co.uk) pp. 15 - 16.

Knowledge to Learn، والقدرة على تنظيم العلوم وفهمها «تمثيل المعرفة» Representation، والقدرة على تحليل اللغة (NLP)، والقدرة على فهم الصوت Speech Recognition، وفهم وتحليل الصور Computer Vision ... إلخ.

• ليس له نتائج معروفة ومحددة مسبقاً، أي عدم وجود سلسلة من الخطوات المحددة التي يؤدي اتباعها لضمان الوصول لحل المسائل، فهو يستطيع إيجاد الحلول للمشكلات غير المألوفة باستخدام قدراته المعرفية، وهو ما يتطلب منه دوماً اللجوء إلى الاجتهاد Heuristics، أي إلى الطرق غير المنهجية والتي لا ضمان لنجاحها، ومن ثمَّ إمكانية التغيير إلى طريقة أخرى في حالة عدم التوصل للحل المنشود مع الطريقة الأولى.

• هناك دوماً اختلاف حول ما يعد ضمن الذكاء الاصطناعي وما لا يعد كذلك، ومن ثمَّ فإنَّ البحث في مجال الذكاء الاصطناعي يعد من الأمور الخلافية، إلا أن المتفق عليه أن له تطبيقات عديدة، وأننا لم نَر منها إلا القليل حتى الآن، فكل جوانب الحياة الآن باتت عرضة لتدخل الذكاء الاصطناعي بشكل أو بآخر، إما لزيادة الفاعلية Productivity أو لتقليل التكلفة Cost Reduction أو للاستغناء عن العنصر البشري بالآتمة Automation.

• له القدرة على استخدام فكرة التجربة والخطأ لاستكشاف الأمور المختلف عليها؛ كما له القدرة على التوصل إلى حلول المسائل حتى في حالة عدم توافر جميع البيانات وقت الحاجة لاتخاذ القرار؛ بل له القدرة أيضاً على التعامل مع البيانات المتناقضة والتي قد تشوبها بعض الأخطاء، إلا أن نقص البيانات أو تعارضها قد يؤدي إلى كون النتيجة المتوصل إليها غير مؤكدة أو أقل صواباً، مع احتمال خطئها في بعض الأحيان.

د - أساليب عمل الذكاء الاصطناعي؛

ينصب أصل علم الذكاء الاصطناعي في أبحاث بحثية ونظريات تدرس أساليب تمثيل النماذج في ذاكرة الحاسب الآلي وطرق البحث والتطابق بين عناصرها واختزال أهدافها، وإجراء أنواع الاستنتاجات عن طريق المنطق أو عن طريق المقارنة أو عن طريق الاستقراء.

ويعد استخدام أسلوب القوانين «Rules» التي تحكم مجالاً من المجالات من أهم أساليب تمثيل هذه النماذج، فلو كان النجاح في مرحلة دراسية معينة -مثلاً- هو مجال البحث، فإنه يمكننا كتابة القاعدة الآتية: إذا كانت المحصلة تمثل ٧٥٪ من المجموع العام، فصاحب هذه المحصلة يعد ناجحاً، وإلا فهو راسب. وهنا، من الملاحظ أن هذه القاعدة تحتوي على قسمين:

القسم الشرطي «Premise» والمتمثل في «إذا كانت المحصلة تمثل ٧٥٪ من المجموع العام، والقسم الاستنتاجي أو الفعلي «Action» والمتمثل في «فهو ناجح». وباستخدام عدد كبير من هذه القوانين عن موضوع معين فإننا ننشئ نموذجاً ضمناً يخزن الحقائق عن موضوع البحث، ويمكن استخدامه في التعامل مع الأحداث والخروج باستنتاجات عن هذا الموضوع.

ويعد هذا النوع من التمثيل من أكثر الأساليب استعمالاً وشيوعاً؛ لما يتميز به من سهولة عند التطبيق، إلا أنه يؤخذ عليه عجزه - في كثير من الأحيان - عن تمثيل جميع أنواع النماذج، وبالتالي عدم قدرته على استخراج جميع أنواع الاستنتاجات الممكنة، وبخاصة في المواقف المعقدة^(١).

ويُعتبر أسلوب شبكات المعاني (Semantic Networks) أيضاً من الأساليب الشائعة في تمثيل النماذج، كما يعد أسلوباً معالجة اللغات الطبيعية والرؤية الإلكترونية من الأساليب المستخدمة في مجال الذكاء الاصطناعي والتي تختلف عن بعضها بحسب نوع المعطيات والقواعد البيانية التي يقوم عليها كل أسلوب^(٢).

(1) Arab British Academy for Higher Education (ABAHE), Op. Cit, P 5.

(٢) ويتلخص أسلوب شبكات المعاني في إنشاء شبكة من العلاقات بين عناصر النموذج، فإذا أردنا - على سبيل المثال - فهم سبب انقراض مخلوق ما بواسطة الذكاء الاصطناعي يجدر بنا اللجوء إلى إنشاء شبكة تربط العناصر المحيطة بهذا الكائن من الطعام والشراب والتربة والهواء والحرارة.... وما إلى ذلك. أما أسلوب الرؤية الإلكترونية فيتلخص في تحويل الصورة الإلكترونية المكونة من نقاط (Pixels) سوداء أو بيضاء إلى خطوط وأضلاع متصلة لتكوين صورة، ثم مقارنة خصائص الصورة الناتجة بالنماذج المخزنة سابقاً في الجهاز، وجُل استخدام هذا الأسلوب هو التشفير وإخفاء المعلومات الهامة والتي لا يجدر بأحد الاطلاع عليها في الحاسب. وأخيراً يسعى أسلوب معالجة اللغات الطبيعية إلى فهم هذه اللغات بهدف تلقين الكمبيوتر الأوامر مباشرة بهذه اللغة، وبالتالي تمكين الجهاز من المحادثة مع الناس عن طريق الإجابة عن أسئلة معينة، ومن ثم كسر الحاجز بين الآلات المبرمجة والإنسان. راجع في ذلك:

- محمد الهادي: التعليم الإلكتروني عبر شبكة الانترنت، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ١٤.

- د. عبد الله موسى، د. أحمد حبيب، مرجع سابق، ص ١٧٢ - ١٧٤.

وهكذا يمكننا القول بأن الذكاء الاصطناعي هو مصطلح أطلق على مجموعة من الأساليب والطرق الجديدة في برمجة الأنظمة المحوسبة، والتي يمكن أن تستخدم لتطوير أنظمة تحاكي بعض عناصر الذكاء البشري وتسمح لها بالقيام بعمليات استنتاجية عن حقائق وقوانين يتم تمثيلها في ذاكرة الحاسب.

وبينما لا يزال هناك الكثير من نظريات هذا المجال الجديد تحت البحث والتطوير، ذلك أن الوقت لا يزال مبكرًا جدًا للقول بأن هناك برامج يمكن إنتاجها تحاكي العقل البشري في أسلوبه في التفكير والخلق والإبداع، وما النجاح الحالي الذي تشهده برامج الذكاء الاصطناعي إلا تطوير لبرمجيات معينة متخصصة في مجالات تطبيقية محددة تحتضن فيه الآلة حصيلة خبرة بشرية ما في مجال من المجالات.

ولكن، وعلى الرغم من هذه النظرة الواقعية، هناك العديد من التقنيات المعتمدة على علم الذكاء الاصطناعي، باتت محل التطبيق وأثبتت فاعليتها في إنجاز أعمال كان من المستحيل تصور القيام بها باستعمال البرمجة التقليدية، كتقنية Smart Robot أو الذراع الآلية الذكية، والتي تركز على تزويد الذراع الآلي بالرؤية الإلكترونية والقدرة على التخطيط والقيام بأعمال مركبة ومعقدة قد تحتاج لأكثر من ذراع للتعاون في أدائها، وكقنية Expert Systems أو الأنظمة الخبيرة والتي تركز على استخلاص المعرفة التي يستخدمها الخبراء في مجال ما وتخزينها واستخدامها في الوصول لاستنتاجات توازي تلك التي يمكن أن يصل إليها الخبير^(١).

ثانياً - أهمية الذكاء الاصطناعي:

لم يعد الذكاء الاصطناعي حاليًا مجرد خيال أو ترف علمي، بل أصبح الآن أكثر تقدمًا وصلة بحياتنا اليومية، خاصة في المجال المعروف «بتعلم الآلة Machine Learning» والمتألف من خوارزميات «تتعلم» عن طريق اكتشاف الأنماط واستخلاص النتائج من البيانات الخام غير المصنفة، وما إن تقوم هذه الخوارزميات الاستكشافية بدراسة ما يكفي من البيانات، وبناء مكتبة جديدة من الاستجابات الروتينية؛ يصبح من الممكن أن تطبق هذه الحسابات لاتخاذ القرارات وحساب التوقعات عند مواجهة أوضاع مماثلة في المستقبل.

(١) د. عبد الله إبراهيم الفقي: الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، مرجع سابق ص. ٢١٧ وما بعدها، وراجع أيضًا:
- Arab British Academy for Higher Education (ABAHE), op. cit, P 6-7.

ومن هذا المنطلق بات الذكاء الاصطناعي يلامس شتى مجالات الخدمات والمنتجات التجارية^(١)، ولعل من أهم ما يمكن أن يقدمه الذكاء الاصطناعي من مهام ما يأتي:

- المحافظة على الخبرات البشرية المتراكمة ونقلها للآلات الذكية.
- استخدام اللغة الإنسانية مع الآلات عوضاً عن لغات البرمجة الحاسوبية، مما يجعل الآلات في متناول كل شرائح المجتمع، حتى من ذوي الاحتياجات الخاصة بعد أن كان التعامل معها حكراً على المتخصصين وذوي الخبرات.
- المساعدة في تشخيص الأمراض، ووصف الأدوية والتعليم التفاعلي^(٢).
- المساهمة في مجالات صنع القرار، لما يتمتع به من دقة وموضوعية، وبالتالي صدور القرار بعيداً عن الخطأ أو الانحياز أو الأخذ في الاعتبار التدخلات الشخصية أو الخارجية أو الأحكام المسبقة.
- تخفيف الكثير من المخاطر والضغط النفسية عن كاهل الإنسان من خلال توظيف الآلات للقيام بالأعمال الشاقة والخطرة، والمشاركة في أعمال الإنقاذ واستكشاف الأماكن والتعامل مع الأشياء المجهولة... إلخ، وإجمالاً سيكون لهذه الآلات دور فاعل في العديد من الميادين التي تتضمن تفاصيل تتسم بالتعقيد وتحتاج إلى تركيز عقلي وحضور ذهني متواصل وقرارات حاسمة وسريعة لا تحتمل الخطأ أو التأجيل، وبما يسمح للعنصر البشري التفرغ للمهام الأكثر أهمية وإنسانية.

(١) ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك تطبيق Google Allo والمستخدم في تبادل الرسائل والملفات، وتطبيق Siri من آبل، وهو مساعد صوتي يساعد في إنهاء الكثير من المهام كمراسلة شخص ما أو الاتصال به، والعثور على الأماكن، وتطبيق Flipkart والمستخدم للتسوق عبر الانترنت للبحث عن السلع باستخدام صور ذات صلة، وتطبيق Facebook والمستخدم للتعرف على الوجوه Face-Recognition لمعرفة الأشخاص الموجودين في الصور بدقة تماثل ما يفعله البشر، راجع في ذلك:

- د. عبد اللاه إبراهيم الفقي: الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٣.
وراجع أيضاً:

- دراسة بحثية بعنوان «الذكاء الاصطناعي ودوره في تطوير العمل الأمني»، صادرة عن معهد علوم المباحث والأدلة الجنائية، قطاع الأمن العام بوزارة الداخلية، الفرقة التأهيلية للبحث الجنائي، الدورة (١٧١)، ٢٠١٨، ص ٣٨ - ٣٩.

(٢) د. أسماء السيد، د. كريمة محمود: مرجع سابق، ص ٢٩ - ٣٠.

ثالثاً - أنماط الذكاء الاصطناعي وأنواعه :

يتسع مجال الذكاء الاصطناعي ليشمل عدة أنماط «Types». فهناك الذكاء الاصطناعي الضعيف Weak Artificial Intelligence، وهو ذلك النوع الذي تتمكن فيه الآلة من إنجاز بعض المهام بشكل أوتوماتيكي لا يتطلب الأمر معه أى تفكير أو قدرات إدراكية، وقد يُطلق عليه الذكاء الاصطناعي الضيق Narrow Artificial Intelligence، وهو الذكاء الذي يتخصص في مجال واحد لا يمكن تجاوزه. ويأتي المساعد الذكي الشخصي Siri من شركة أبل، كأحد الأمثلة الجيدة على الذكاء الاصطناعي الضعيف أو الضيق، حيث يوظف التطبيق الإنترنت كقاعدة بيانات قوية للإجابة على الأسئلة المنطوقة للمستخدمين، وإجراء محادثة مع أشخاص فعليين، ولكنه يعمل بطريقة ضيقة جداً ومحددة مسبقاً، وهو يعكسه عدم دقة النتائج التي يتم الحصول عليها عند إجراء محادثات لم تتم برمجته للاستجابة لها. وهناك الذكاء الاصطناعي القوي Strong Artificial Intelligence، وهو الذكاء الذي يحاكي القدرات البشرية في التفكير والتحليل والاستفادة من التجارب، حيث يشير هذا النمط إلى حواسيب بمستوى ذكاء الإنسان، يمكنها أن تؤدي أي مهمة فكرية للبشر القدرة على القيام بها، وهو -بالطبع- أكثر تعقيداً من النمط الأول، وقد يُطلق عليه الذكاء الاصطناعي العام General Artificial Intelligence. ولعل من أهم الخصائص التي تميز هذا النوع من الذكاء الاصطناعي، القدرة على التفكير والتفاعل الذكي، حل الألغاز، إصدار الأحكام، التخطيط والتعليم والتواصل، لنصل إلى النمط الثالث وهو ما يُطلق عليه الذكاء الاصطناعي الفائق Super Artificial Intelligence، حيث يمكن أن يتفوق الذكاء الاصطناعي على أفضل العقول البشرية في كل المجالات، بما في ذلك الإبداع العلمي والحكمة العامة والمهارات الاجتماعية^(١).

أما من حيث أنواع «Kinds» الذكاء الاصطناعي، فبداية هناك التعلم الآلي Machine Learning (ML)، والذي يشير إلى مجموعة من تقنيات الذكاء الاصطناعي

(١) لمزيد من التفاصيل حول أنماط الذكاء الاصطناعي، راجع:

- د. عبدالله موسى، د. أحمد حبيب: مرجع سابق، ص ٢٨ - ٢٩.

- طه الراوي: الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق، كيف نميز بينها؟ وذلك على الرابط:

<https://www.noonpost.com/author/28440/> تم الاطلاع عليها بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٢٠.

التي توجد في الخوارزميات ويتم تغذيتها بأنماط كبيرة من المعلومات والبيانات Big Data، والتي تساعد في إنجاز عدد كبير من المهام المختلفة، حيث يتم برمجة الحواسيب، بمختلف أشكالها، لتصبح قادرة على تنفيذ الأوامر وأداء المهام الموكلة إليها بالاعتماد على البيانات المتاحة لديها وتحليلها، مع تقييد التدخل البشري في توجيهها أو تغييره تماماً. فالآلة هنا تعد مسؤولة عن اتخاذ القرار عند الحاجة وتحديد ما يجب تنفيذه من المهام، بل متى وكيف ولماذا دون أي مساعدة بشرية، وهو ما يحقق عنصر السرعة في الإنجاز مقارنة بالوقت المستهلك بمعرفة البشر متى قاموا بهذه المهام⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن الخوارزميات، والتي تتألف من سلسلة من الأوامر والتعليمات والإرشادات الضرورية لتوجيه الآلة أو الحاسوب للكيفية التي يجب تنفيذ المهام بها، تمثل العقل المحرك في الآلة لما تقوم به من استدعاء للبيانات وتجميعها وتحليلها والاعتماد بالنهاية على البيانات المحللة ليتم تحديد الكيفية الواجب تنفيذ المهمة بها. وتتمثل أهمية تعلم الآلة في توفير كم أكبر من البيانات الضرورية لاتخاذ القرار، فضلاً عن زيادة القدرة على تخزينها وتحليلها بمستوياتها سواء البسيطة أو المعقدة، ومن ثم ضمان الحصول على نتائج وقرارات أكثر دقة وبأسرع وقت ممكن، وهو ما يتيح الفرصة لمختلف المنشآت والمنظمات لتحقيق مستهدفاتها وتفاديها للأخطار المجهولة، بسبب ما تحقق من حسن اتخاذ القرار الأمثل من بين مجموعة من البدائل المتاحة⁽²⁾.

وهناك أيضاً التعلم العميق (DL) Deep Learning، والذي يتميز بوجود مستويات مختلفة من الخوارزميات، التي تتكون من شبكات عصبية اصطناعية Artificial Neural Network (ANN) لديها القدرة على فهم البيانات غير المنظمة والأنماط المعقدة كاللغات والصور، ومن ثم فهو يعتمد على معالجة كمية ضخمة من البيانات من خلال تمريرها عبر ما يُعرف بالشبكات العصبية العميقة

(1) لمزيد من التفاصيل حول التعلم الآلي راجع في ذلك:

- د. عبد الله موسى، د. أحمد حبيب، مرجع سابق، ص ١٠٢ - ١٠٥.

- د. أسماء السيد، د. كريمة محمود: مرجع سابق، ص ٤٥ - ٧١.

- بتول عتوم: ما هو تعلم الآلة، وذلك على الرابط <https://e2arabi>، تم الاطلاع عليه في ١٤/١٢/٢٠٢٠.

(2) Athey Susan, The Impact of Machine Learning on Economics, Current Version, September, 2017, PP 2-4.

تدريبها على استخراج معلومات مفيدة من هذه البيانات. وكما هو الحال في الشبكات العصبية البشرية، فإن الشبكات العصبية الاصطناعية تضم عدة طبقات، تبدأ بطبقة لإدخال البيانات وتنتهي بطبقة لإخراج النتيجة، وبينهما عدة طبقات للتحليل والاستنتاج يطلق عليها الطبقات الخفية⁽¹⁾.

ولعل أحد أشهر أنواع الشبكات العصبية العميقة المستخدمة ما تعرف بالشبكات العصبونية الملتفة (Convolutional Neural Network (CNN)، وهو النوع المستخدم غالباً في معالجة الصور، ويزداد عمق الشبكة وقدراتها بازدياد عدد طبقاتها، حيث تصل أعداد هذه الطبقات أحياناً إلى ١٥٠ طبقة، إلا أن تطبيقات التعلم العميق لا تقتصر على التعرف على الصور والأصوات فقط، بل تتعد مجالات استخداماته سواء الطبية أو البيولوجية أو التسويقية⁽²⁾.

وبالطبع عند مقارنة كلا النوعين (تعلم الآلة من ناحية، والتعلم العميق من ناحية أخرى) فسوف ترجح كفة التعلم العميق على التعلم الآلي من منظور أن التعلم الآلي يحتاج دوماً إلى تدخل البشر للمساعدة، أما في حالة التعلم العميق فإن الخوارزمية تعلم نفسها بنفسها دون الحاجة إلى التدخل البشري⁽³⁾.

(1) Cockburn I., R. Henderson and S. Stern, The Impact of Artificial Intelligence on Innovation, Paper Prepared for the NBER Conference on Research Issues in AI, Toronto., September 2017, p 15-16.

وراجع أيضاً:

- Hairy Surden, Artificial Intelligence and Law: An Over View, Georgia State University Law Review, Vol.35, no.4, 2019, p1312.

- د. أسماء السيد، د. كريمة محمود: مرجع سابق ص ٧٥ - ٩٤.

- د. عبد الله موسي، د. أحمد حبيب: مرجع سابق، ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٢) فقد تم تطوير جهاز يتكون من مجهر وبرنامج تعلم عميق، يقوم فيه المجهر بتصوير الخلايا الموجودة في عينات الدم بسرعة فائقة، دون الحاجة إلى إلحاق الضرر بالخلايا وجعل العينات غير صالحة للاستعمال في التحليلات المستقبلية، ثم يجري تحليلها باستخدام برنامج التعلم العميق لتحديد الخلايا السرطانية، ومن الاستخدامات أيضاً في مجال التسويق ما تقوم به شركة «أمازون»، والتي تمتلك نظام تعلم عميق قائم على خوارزمية للتعلم الذاتي، يُدعى نظام «الشحن الاستباقي»، تستطيع الشركة من خلاله تحديد أنماط شراء العملاء بدقة فائقة، والتنبؤ بنطاق السعر المتوقع والمنتج المطلوب شراؤه، وبالتالي يمكن للشركة شحن المنتجات لمراكز التوزيع قبل أن يتقدم العملاء أصلاً بطلباتهم: راجع في ذلك:

- إم أي تي تكنولوجي ريفيو العربية: ما هو التعلم العميق؟ متاح على الرابط:

- تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٤ /١٢/ ٢٠٢٠ (https://technologyreview.ae).

(٣) فلو تم تعلم خوارزمية التعلم الآلي على أن يضاء المصباح عند سماع كلمة «ظلام» مثلاً، فسوف تستجيب الخوارزمية عند سماع هذه اللفظة فقط، أما إذا تلقى النموذج كلمة أخرى «كالثور مقطوع مثلاً» فلن يستجيب، بينما تستجيب خوارزميات التعلم العميق لاستنتاجها أن كلا المعنيين واحد، ومن ثم سيتم إضاءة المصباح... وهكذا.

ولكن، وعلى الرغم من التفوق الذي تتمتع به تقنيات التعلم العميق في العديد من المجالات؛ هناك عدد من التحديات التي تواجه استخدامها على نطاق واسع، لعل أهمها محدودية القدرة على جمع ما يُعرّف بالبيانات الضخمة Big Data في مجالات معينة، كالمجالات الصناعية، على عكس الوضع مثلاً في حالة المجالات الاستهلاكية.

رابعاً - أسباب انتشار الذكاء الاصطناعي؛

على الرغم من أن التأريخ لظهور فكرة الآلات الذكية يرجع إلى ثلاثينيات القرن الماضي، فإن الاتجاه الغالب، وحتى وقت قريب، لم يكن يرى أن هناك آلة قادرة على محاكاة القدرات العقلية، وأنه وإن لم يكن هناك فارق بين الكمبيوتر والعقل البشري من حيث المبدأ، إلا أن هناك، على الأقل، فارقاً من حيث الدرجة، بيد أن الاتجاه الحديث يذهب إلى التأكيد بأنه سيأتي يوم - ربما قريباً - لن نجد فيه أي فارق بين الاثنين، لا من حيث المبدأ ولا من حيث الدرجة أيضاً.

فبعد أن كان الكثيرون يخشون من سيطرة الآلات على الكثير من الوظائف، وأنها ستمكن من القيام بأي عمل يمكن أن يقوم به الإنسان، فقد جاء الوقت الذي باتت فيه الخشية شيئاً أكثر عمقاً وتهديداً مع ظهور الذكاء الاصطناعي، والذي ستمكن الآلات من خلاله من إجراء العديد من التنبؤات باستخدام كمية من البيانات والمعلومات لاتخاذ إجراءات وقرارات ربما ليس للإنسان القدرة على اتخاذها أو الوصول إليها بشكل صحيح، عبر بيانات معقدة وغير منتظمة⁽¹⁾.

فأنظمة الخبير الطبي والمهتمة بتحليل وتشخيص الأمراض (Med tech)، والمراجعة الآلية للعقود القانونية لإعداد أعمال التقاضي (Law tech)، والسيارات ذاتية القيادة وإمكانية التعرف على الصور والكلام ومعالجة اللغة بشكل طبيعي، والترجمة الآلية... إلخ، باتت جميعها تمثل وتحل مكانة بارزة كمجالات للذكاء الاصطناعي، حتى المجالات التي يفترض أنها بشرية بطبيعتها لما تتطلبه من قدرات إدراكية محددة، كالإدراك البصري أو السمعي أو الحسي، شهدت هذه المجالات تدخلاً للذكاء الاصطناعي

(1) فقد أعرب هيربرت سايمون، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٥٦، عما كان يقتنع به كثير من المراقبين في عصره، بأن الآلات ستكون قادرة، في غضون عشرين عاماً، على القيام بأي عمل يقوم به الإنسان، الأمر الذي ستصبح معه

العديد من الوظائف والأعمال أثراً بعد عين. راجع في ذلك:

- Ernst E., R. Merola and D. Samaan, The economics of artificial intelligence: Implications for the future of work, International Labour Organization, Research Paper, 2018, P.1.

(كإعداد مقطوعات موسيقية أو رسم لوحة فنية....). وعلى هذا، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي لم يكتفِ فقط بأن يحل محل الإنسان في مهامه البدنية، بل أيضاً يضيف مهامه العقلية والحسية. وهنا يثار التساؤل عن ماهية الأسباب التي مهدت لهذا الإنجاز وجعلت من الذكاء الاصطناعي هدفاً للتطوير الدائم ومحلاً للاجتهادات وإبداعات العلماء خلال المرحلة الأخيرة.

للإجابة على هذا التساؤل نقول إن هناك أسباباً ثلاثة، وهي:

١- الانخفاض الهائل في تكاليف إعداد الحواسيب؛ الأمر الذي أدى إلى انفجار في قوة الحوسبة المركبة Installed Computing Power وسعة التخزين Storage Capacity. فالهواتف الذكية اليوم أقوى بكثير من ذلك الكومبيوتر الذي نقل الإنسان - لأول مرة - إلى سطح القمر^(١). وعلى سبيل المثال، فإن تكلفة إنتاج هاتف «iPhone 10» مثلاً ربما لا تزيد حالياً على ٥٠٠ دولار أمريكي، بينما كان الأمر يتطلب لإنتاج كمبيوتر يمتلك القدرات التخزينية الموجودة بهذا الهاتف ذاتها، خلال فترة الثمانينيات، ما لا يقل عن ٢, ١ مليون دولار^(٢).

٢- التطور الهائل والاعتماد الواسع النطاق على الإنترنت والأشكال الأخرى من الاتصالات الرقمية؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في عرض وتخزين المعلومات الرقمية، بما في ذلك الحوسبة السحابية Cloud Computing، أي ربط عدد من الحواسيب بشبكة واحدة، ومن ثمَّ إمكانية إجراء المقابلات والتحليلات عبر كمية هائلة من البيانات لأغراض إحصائية ضرورية لتطوير أدوات تستند لمبادئ الذكاء الاصطناعي^(٣).

٣- الانخفاض الحاد في التكلفة الرأسمالية للتقنيات الرقمية؛ الأمر الذي أدى إلى خفض - بل إزالة - العديد من الموانع التي كانت تحول دون خوض الشركات الصغيرة أو الناشئة لتجربة إقامة شركاتهم، إذ أصبحت في غير حاجة ملحة للمزيد

(١) د. عبد الله موسى، د. أحمد حبيب: مرجع سابق، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(2) Ernst E., R. Merola and D. Samaan, op. cit, P.2.

(٣) د. عبد الله موسى، د. أحمد حبيب: مرجع سابق، ص ١٣١ - ١٣٢.

من المبالغ لتجهيز رأس المال اللازم لبدء المشروع. ذلك التغيير في نماذج الأعمال في اتجاه شركات التكنولوجيا الصغيرة سريعة النمو، كان مدعوماً ومحتضناً من خلال جامعات تعتمد إلى تمويل هذه المشروعات الناشئة وإمدادها بالكوادر الفنية المتخصصة والمؤهلة، عبر ما تحققة من دخول لمنتجاتها وابتكاراتها المختلفة.

ولقد تمثلت النتيجة المنطقية لهذه الأسباب الثلاثة في حدوث تزايد سريع ومتتابع في طلبات براءات الاختراع الخاصة بالذكاء الاصطناعي عبر مكاتب البراءات المختلفة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي ظهور تدفق لانهائي من الخدمات والمنتجات الجديدة، حيث تفوق المبدعون الجدد وتجاوزوا سريعاً الكثير من الشركات الكبيرة الراسخة والقائمة على إنتاج السلع التقليدية. ففي أقل من ١٥ عاماً استطاعت شركات، مثل: (Google, Apple, Amazon, facebook) التفوق على عمالقة الرأسمالية الأمريكية التاريخيين من أمثال General Electric أو General Motors^(١).

هناك سبب إضافي لانتشار الذكاء الاصطناعي وتطوره السريع (تضخم البيانات على الإنترنت Big Data Availability) وأيضاً ما يُسمى بإنترنت الأشياء وهو ما ينتج كمّاً هائلاً من البيانات أيضاً.

(١) وقد ثار تساؤل مهم في شأن براءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وهل يمكن تسجيلها كبراءات في ظل نظام نشأ في بيئة تعتبر الابتكارات القيمة هي فقط تلك التي تمثل ابتكارات مادية ملموسة، بينما الابتكارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي هي في الواقع ابتكارات غير ملموسة أو أفكار مجردة Abstract ideas تتخذ شكل خوارزميات أو إجراءات. وحقيقة يشير الواقع إلى أن قانون براءات الاختراع تغير كثيراً خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة لبحاول استيعاب مثل هذه الأنماط الجديدة من الابتكارات، راجع في ذلك:

- Mc Kinney, D., "Alice: Tumbling Down the Rabbit Hole of Software Patent Eligibility, UMKC Law Review, vol. 84, 2015, P. 261.

الفصل الثاني

البطالة إحدى الإشكاليات الاقتصادية الرئيسية

تقديم :

تُعتبر مشكلة البطالة إحدى الظواهر الاجتماعية المعقدة والمزمنة التي تعاني منها الدول كافة، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وإن اختلفت فيما بينها من حيث حجمها وأسبابها ومدى تأثيرها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لكل دولة. وتمثل البطالة، بوجه خاص، إحدى أهم المشكلات التي تعاني منها الدول النامية لأسباب متعددة، والتي يأتي النمو السكاني المتسارع على رأسها؛ لما يترتب عليه -عادة- من عدم وجود توازن بين المعروض من القوة العاملة الساعية للحصول على فرص عمل مناسبة توفر لها الدخل اللازم لمواجهة متطلبات الحياة، وبين القدرات الاقتصادية لهذه الدول، واللازمة لخلق العدد الكافي والمطلوب من هذه الفرص، فهناك علاقة طردية قوية بين عدد السكان بهذه الدول النامية، ومنها مصر، وما تعانيه حالياً من انتشار لمشكلة البطالة بين قطاع عريض من شبابها؛ مما يؤدي -في العادة- إلى خلق ظروف وأوضاع خطيرة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وعادة ما تحتل هذه المشكلة أولوية الأجندة الإصلاحية للقيادة السياسية والمهتمين بشئون التنمية باعتبارها إحدى المشاكل المطلوب سرعة حلها ودوام التصدي لها لمحاولة الحد منها، أو القضاء عليها.

وبالنظر إلى أن القوة العاملة في أي مجتمع تمثل عصب وصلب عملية التنمية، باعتبار أن الإنسان هو من يقوم بها، ولا تتم هذه العملية التنموية إلا به ومن أجله، إذ عادة ما يُنظر لعنصر العمل من زاويتين إحداهما كمية والأخرى كيفية، ويمثل اختلال عنصر العمل في توليفة عملية الإنتاج - التي تضم باقي عناصر الإنتاج - أحد أهم المعوقات التي تحد من قوة اندفاع عملية التنمية وتؤثر سلباً على مردوداتها.

وهنا تكمن مشكلة البطالة، كأحد معوقات التنمية، في كونها مشكلة مركبة ومعقدة؛ فهي فضلاً عن كونها تمثل إهداراً لطاقات التنمية، فإنها قد تتحول في لحظة ما إلى أداة تهدد إنجازاتها والطموحات التي تسعى لتحقيقها، وما قد يترتب على ذلك من آثار على المناخ الاجتماعي والاقتصادي، بل والأمني الضروري لعملية التنمية؛ الأمر

الذي يتطلب تضافر كافة الجهود الرسمية وغير الرسمية لإيجاد الحلول اللازمة والناجحة^(١).

وعليه فسوف يتم تناول موضوع البطالة من خلال استعراض ماهية البطالة أولاً، ومن ثم أنواعها، ثم لأسباب تفشي ظاهرة البطالة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً - مفهوم البطالة:

يواجه التحديد العلمي والعملي لمفهوم البطالة صعوبات جمة، إذ لم يتفق العلماء على تعريف جامع لمفهوم البطالة، وذلك لاتساع أنواع الأعمال وتشعبها، فما قد يعد بطالة من منظور ما قد لا يعد كذلك من منظور آخر، فخدام المنازل وسائقو التوكتوك، والباعة الجائلون وأصحاب الحرف والمهن الحرة كعمال البناء والكهرباء، وغيرهم من غير المسجلين ضربياً، عادة ما يتم تسجيلهم عاطلين عن العمل، بينما هم في الواقع من العاملين، وهو ما ينطبق كذلك على من يعملون بأجر لبعض الوقت أو يعملون في وظائف على فترات متقطعة، أو من يحالون إلى المعاش ... وهكذا^(٢).

وفي محاولة لتحديد مفهوم البطالة، يرى البعض أن البطالة تعني أن يقع الفرد خارج نطاق قوة العمل مدفوع الأجر Paid Work، حيث ينبغي أن يتضمن مفهوم البطالة أحد معيارين^(٣):

الأول: العمالة المحبطة: والتي تتمثل في أولئك الذين يرغبون في العمل ولكنهم فشلوا في العثور عليه، فكفوا عن البحث عنه.

(١) والتنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن الزيادة الكلية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي كأحد عناصرها الهامة، مقررناً بحدوث تغيير جذري في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ... إلخ، وعلى ذلك فالتنمية الحقيقية تتمثل في تلك التغيرات العميقة المتحققة في هياكل الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي علاقاتها بالنظام الاقتصادي العالمي، والتي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية سريعة في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية. راجع في ذلك:

- د. إبراهيم العيسوي: محاضرات في مفهوم التنمية ومؤشراتها، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٤، ص ١١.

(٢) د. أشرف عطية: ظاهرة الاقتصاد الخفي، الآثار وآليات المواجهة، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، العدد الثامن، المجلد العاشر، نوفمبر ٢٠٢٠، ص ٣٢٧٩.

(٣) د. عاطف عجوة: البطالة وعلاقتها بالجريمة، مطبوعات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٦هـ، ص ٧٤ وما بعدها.

الثاني : العمالة الموسمية: والتي تعمل لبعض الوقت، وهم ممن لا يستطيعون إيجاد عمل كل الوقت، حتى لو أرادوا ذلك.

وتعرف موسوعة علم الاجتماع البطالة بأنها «حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عمله في سوق العمل، على الرغم من رغبته في ذلك».

وبينما يُضيق البعض من مفهوم البطالة Unemployment، فيشترط لتوافرها استعداد الفرد الحال للعمل، وبحثه الفعلي عنه، إلا أنه لا يجد العمل المناسب؛ يوسع آخرون من هذا المفهوم، فينظرون إلى البطالة بوصفها الحالة التي يكون فيها الفرد بلا عمل، بمعنى عدم ممارسته لأي عمل فترة من الزمن، وعدم تغييره بصورة مؤقتة عن هذا العمل^(١).

وحقيقةً، كل هذه التعريفات الفضفاضة تنقصها الدقة، فالاستعداد للعمل وحده لا يكفي، وكذلك الرغبة في العمل أو القدرة عليه. فكثير من الصغار، دون الخامسة عشر مثلاً، يرغبون في العمل، بل ويقدرّون عليه، ولكن لا يمكن اعتبارهم من المتعطلين، إذ لا يعد الفرد متعطلاً عن العمل إلا ببلوغه سنّاً معينة، يصبح بعدها قادراً على أداء الأعمال. ولعلّ التعريف الأكثر قبولاً هو ما ذهبت إليه منظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO)، واصفة المتعطل بأنه الشخص الذي لا يعمل أكثر من ساعة واحدة أثناء اليوم الواحد، ولكنه قادر على العمل وبيحث عنه بجدية. ومن ثمّ فإن البطالة هي «الحالة التي يكون الفرد فيها قادراً على العمل، وراغباً فيه وبيحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى»^(٢).

ولا تمثل البطالة ظاهرة خاصة بدول بعينها، فهي ظاهرة عالمية تتفاوت حدتها من دولة لأخرى وفقاً لمعدلات التنمية الاقتصادية والتحول التكنولوجي وحجم الاستثمارات، فضلاً عن حجم ومعدل نمو السكان^(٣).

(١) د. إبراهيم فيشار: تحليل الخصائص السكانية وأثرها في رسم السياسة الأمنية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، ٢٠١٢، ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٢) مركز بحوث الشرطة : البطالة والجريمة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤١.

(٣) المركز الديموجرافي بالقاهرة: البطالة في مصر، المسببات والتحديات، أوراق في ديموجرافية مصر، رقم (١)، يوليو ٢٠٠٢، ص ٣-٤.

فالبطالة ليست قرينة بالدول النامية فقط، بل تمتد أيضاً للدول المتقدمة، وإن كان ما يميز هذه الأخيرة كونها تمتلك من نظم الحماية الاجتماعية للمتطلين ما يضمن منحهم إعانات اجتماعية تعينهم على مواجهة شظف الحياة؛ وبالتالي لا تمثل البطالة بالنسبة لهم الحرمان والمشقة كما هو الحال في الدول النامية^(١).

وعادة ما تشير البيانات الإحصائية لمستوى تشغيل أي دولة وجود نسبة من البطالة، والتي تحدث بسبب الحراك المهني، حتى في فترات الانتعاش الاقتصادي، إذ يتفق الاقتصاديون على أنه من الصعب تخفيض معدل البطالة في أوقات الرخاء عن أقل من ٣,٥ ٪، وهو ما يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة. أما في ظروف الكساد، فعادة ما تأخذ معدلات البطالة اتجاهاً تصاعدياً، وبحيث تعد في المعدلات الآمنة ما دامت لا تتجاوز ٥ ٪ من قوة العمل بالمجتمع، أما في حالة تجاوز هذه النسبة فذلك يعني أن هناك مشكلة حقيقية ينبغي التصدي لها وعلاجها.

وتأكيداً على ذلك، ورجوعاً لعام ٢٠١٦، نجد تفاوتاً وتبايناً ملحوظاً في معدلات البطالة المتحققة في الدول العربية، إلا أنه لم تتج دولة واحدة من تحقيق نسبة ما من البطالة سواء بقيت عند معدلاتها الطبيعية أو الآمنة، كقطر ٣,٩ ٪ والكويت ٣,٦ ٪، أو تجاوزتها لتحقق مستويات عالية كغالبية الدول العربية، إذ حققت السعودية ١٢,١ ٪ والإمارات ١١ ٪ وعمان ٨,١ ٪ ولبنان ٩ ٪ ومصر ٤,١٣ ٪ والسودان ٥,١٩ ٪ والأردن ٨,١٥ ٪، والمغرب ١,١٥ ٪ والبحرين ١٦ ٪ وتونس ٩,١٨ ٪، وليبيا وجزر القمر ٢٠ ٪، بينما وصلت نسبة البطالة في البعض الآخر لمستويات أكثر خطورة كاليمن والعراق ٢٨,٥ ٪،

(١) وإن رأي البعض أنه وإن كان للبطالة آثار أخرى سلبية على حياة الأفراد، وتسبب لهم حرماناً من أنواع أخرى، فإن تحسن الوضع من خلال الدعم المالي في صورة دخل سيكون محدود الأثر، إذ إن هناك دوماً شواهد تجريبية توضح أن للبطالة نتائج بعيدة المدى غير فقدان الدخل بما في ذلك الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة في النفس، وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية، وعند من يفقدون الوازع الديني وجد أن ٧٠ ٪ ممن يقدمون على الانتحار هم من العاطلين عن العمل. راجع في ذلك:

- مركز بحوث الشرطة : التدايعات الأمنية للهجرة غير الشرعية وطرق مواجهتها، أكاديمية الشرطة، القاهرة، الإصدار الرابع عشر، يوليو ٢٠٠٧، ص ٣١. وراجع أيضاً :
- جمال سلطان : إشكالية وقت الفراغ، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٥٥، الكويت، رجب ١٤١٠ هـ، ص ١٤.
- د. إبراهيم فيشار : مرجع سابق، ص ٢٢٩.

والجزائر ٥, ٢٩٪، وموريتانيا ٣٣٪ وفلسطين ٦, ٣٥٪، وأخيراً الصومال ٦٧٪^(١). وإذا كانت قوة العمل Labor Force، طبقاً للمعايير الدولية، تشتمل على كل من البطالة والعمالة معاً، فإنه يمكن تصور العمالة على أنها الجانب الإيجابي الفعال في القوة العاملة، في حين يمكن تصور البطالة على أنها الجانب السلبي والمعوق فيها^(٢). وعادة ما يواكب ظاهرة البطالة - بشكل عام - ظاهرة أخرى أكثر خصوصية، تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بين جموع الشباب من الجنسين، إذ قد تتجاوز معدلاتها ما يصل إلى ٣٠٪ من بعض الدول المتقدمة كفرنسا وأيرلندا، وربما تصل إلى النصف في دول أخرى كإيطاليا، وبالطبع تتزايد هذه النسب في الدول النامية، إذ تصل في العادة إلى حوالي ٤٠٪ بين الشباب، وبخاصة في الحضر، وبين الفئات المؤهلة علمياً منهم^(٣). والبطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب، وإنما تنعكس ظلالها القاتمة على العديد من الأبعاد الاجتماعية والسلوكية والأمنية، ففضلاً عن كونها تمثل إهداراً للموارد البشرية وحرماناً للفرد من حقه في إشباع حاجاته الأساسية، فالبطالة - في أغلب الأحوال - تمثل سبباً وسبباً لظهور العنف وانتشار الجرائم في المجتمع، وبخاصة بين جموع الشباب العاطل المفعم بالطاقة والحماس، ولا يجد المجال لتصريف هذه الطاقة، وهو ما يفسر الارتباط الوثيق بين ظاهرة البطالة وظاهرة الهجرة غير الشرعية، فعدم وجود العمل في بلد المتعطل عادة ما يدفعه إلى البحث عن سبيل للعمل في مكان آخر، وإن كان الوصول إليه يمر عبر طرق غير مشروعة، فلا مجال للمتعطل عن البحث في العواقب، فهو يرى في نفسه شخصاً مكافحاً يبحث عن عمل لإعالة أسرته والإنفاق على حاجياته واحتياجات من يعول^(٤).

(١) طبقاً لموقع المؤشرات الاقتصادية التالي: ar.tradingeconomics.com

(٢) رالف هوسمانز، وآخرون: مسوح السكان النشطين اقتصادياً، والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة، مكتب العمل الدولي،

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عمان، ١٩٩٦، ص٣٦.

(٣) فاطمة حسن: مشكلة البطالة في مصر، المخاطر والاحتمالات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٤.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين البطالة والجريمة، راجع:

- د. إبراهيم فيشار: مرجع سابق، ص٢٢٥ - ٢٣١.

- د. عاطف عجوة: مرجع سابق، ص١٥١ - ١٥٧.

ثانياً - أنواع البطالة أو صورها:

تتخذ البطالة صوراً متنوعة، منها:

أ- البطالة السافرة Open Unemployment :

ويُقصد بها حالة التعطل الظاهرة التي يعاني منها جزء من قوة العمل، حيث يتواجد عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى؛ فهؤلاء في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لمدة من الزمن، قد تطول وقد تقصر، بحسب ظروف كل اقتصاد، وقد يطلق على هذه الصورة أيضاً البطالة الصريحة أو الكاملة مقارنةً بحالة البطالة الجزئية، وقد يطلق عليها أيضاً البطالة الإجبارية Involuntary Unemployment، كحالة الإحالة للمعاش المبكر دون رغبة العامل، وذلك مقارنةً بحالة البطالة الاختيارية أو الترفية^(١).

ب- البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment :

ويطلق عليها أيضاً البطالة الترفية Luxury Unemployment، وهي تتعلق بموقف الأفراد تجاه العمل، وهي صورة عادة ما تنتشر بين أصحاب الأصول والمدخرات البنكية الكبيرة نسبياً، ممن ليسوا في حاجة للعمل، وكذا بين فئات العمالة بالخارج، ممن يميلون عادة إلى البقاء عاطلين عقب عودتهم للوطن حتى تنفذ مدخراتهم ليعاودوا السفر للخارج مجدداً وهكذا، فالفرد هنا يتعطل بمحض إرادته تفضيلاً لوقت الفراغ وانسحاباً من سوق العمل بكامل إرادته^(٢).

ج- البطالة الجزئية Fractural Unemployment :

وتعني هذه الصورة من البطالة عجز العامل عن العثور على عمل منتظم، فهو قد

(١) وقد يكون الفرد في حالة بطالة إجبارية حين لا يسمح نطاق الإنتاج باستيعاب فائض عرض القوة العاملة، ويتمثل هذا النوع

من البطالة في تلك السائدة بين بعض تخصصات خريجي الجامعات، وهو ما اصطلح على تسميته «ببطالة المتعلمين» راجع:

- البشير عبد الكريم: تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية منها، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، الجزائر،

ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤، ص ١٥.

(2) Udall A. and S. Clair «The Luxury Unemployment Hypothesis : A Review of Recent Evidence, World Development, Vol. 10, No.1, 1982, pp 49-62.

يعمل لبعض الوقت، ولكن عادة ما تكون المدة الزمنية لهذا العمل أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب، أو من خلال أماكن عمل غير مناسبة، أو من خلال عقود عمل مجحفة، أو لتدني الدخل المتحصل من العمل إلى حد الكفاف أو أقل، أو لترك العامل لعملة لفترة من الوقت (كالحصول على إجازة بدون راتب) كوسيلة للبحث عن عمل آخر أفضل حالاً. وعادة ما تحدث هذه الصورة من البطالة مع دخول عمال جدد لقوة العمل أو رجوع عمال قدامى إلى ميدان العمل، أو مع الانتقال الاختياري بين الأعمال المختلفة، ومن ثم فكثر ما يحدث هذا النوع من البطالة في ظل القطاع غير الرسمي Informal Sector، بينما يندر أن نجده بشكل واضح في ظل القطاع الرسمي Formal Sector.

د - البطالة المستترة أو المقنعة Disguised Unemployment :

وهي من أكثر الصور انتشاراً في القطاع الحكومي، وكذا نجد لها تطبيقات واضحة في القطاع الزراعي والقطاع العام والمشروعات ذات البعد العائلي، ويُقصد بها الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال في عمل ما على نحو يفوق الحاجة الفعلية لهذا العمل؛ مما يؤدي إلى أن تصبح الإنتاجية الحدية للمشتغلين منعدمة، بل قد تكون سالبة، وهي أخطر أنواع وصور البطالة، وبخاصة للدول النامية، إذ إن استبعاد الزيادة غير المطلوبة في عدد المشتغلين، على الرغم من كونه سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين ظروف العمل، إلا أنه عادة ما يصطدم بالاعتبارات والضغوط الاجتماعية، فتضطر الدولة إلى تشغيل العديد من الأفراد دون حاجة العمل إليهم. فلو أن لدينا في إحدى الإدارات الحكومية عشرة موظفين يعملون بطاقة قدرها ٨٠٪ من قدراتهم الفعلية، فإن النقص في معدل التشغيل لديهم يعادل وجود عاملين متعطلين طوال الوقت^(١).

(١) قدر البعض أن حجم البطالة المقنعة في القطاع الحكومي المصري ربما يصل إلى ٤٠٪ من جملة العاملين، بينما يصل في

القطاع الزراعي لحوالي ٢٨٪ من حملة المشتغلين .. راجع :

- د. سامي عفيفي حاتم : ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات، آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جمهورية

مصر العربية، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، حلوان، أبريل ١٩٨٩، ص٦.

- د. عاطف عجوة : مرجع سابق، ص١٢٢.

هـ- البطالة الفنية أو الهيكلية Technical or Structural Unemployment :

وهي الحالة التي تحدث عندما يتعطل بعض الأفراد، رغم ما يكون من طلب على العمال لم يتم إشباعه أو استيعابه بعد، وذلك لأن هؤلاء العمال المتعطلين لا يستطيعون إشباع الطلب عليهم لكونهم غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب. وعادة ما ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب التقدم التكنولوجي وإحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات، أو لصعوبة تدريبهم على أعمال لم يسبق لهم العمل فيها، أو لتغيير وتطوير الأساليب الفنية للإنتاج (تغير كثافة استخدام العوامل)، حيث ظهرت هذه الصورة بشكل واضح في أعقاب فتح الاستثمار الأجنبي المباشر واستقدام الشركات متعددة الجنسيات منها لفنون الإنتاج، الكثيفة استخدام الآلية القليلة الاعتماد على عنصر العمل^(١)، وذلك على نحو ما سنرى تفصيلاً فيما بعد.

و- البطالة الدورية Circulating Unemployment :

وهي البطالة التي تحدث على فترات متباعدة بفعل الأزمات الاقتصادية كقصور أو انكماش مستوى الطلب نتيجة ركود محلي أو عالمي، فالهبوط في مستوى الطلب الكلي سيترتب عليه بالتبعية هبوط في الطلب المشتق على العمل؛ إذ عادة ما يُرغم أصحاب الأعمال، في هذه الحالة، على تخفيض عدد العمال لديهم أو حتى تخفيض ساعات العمل^(٢).

ز- البطالة الموسمية Seasonal Unemployment :

وغالباً ما نجد هذه الصورة من صور البطالة أكثر شيوعاً بالقطاع الزراعي بسبب

(١) د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي والبطالة، الكويت، سلسلة عالم المعارف، ١٩٩٧، ص ٣٣ - ٣٤.

(٢) ولقد عانى الاقتصاد المصري كثيراً من هذه الصورة من صور البطالة، على نحو ما حدث في أعقاب حالات الانفلات الأمني في يناير ٢٠١١ من تسريح آلاف العمال لفلق العديد من المشروعات أبوابها أو لتخفيض مستوى إنتاجها، والمواكب لعودة ملايين العمال أيضاً من الدول العربية، كالسعودية وليبيا والعراق... ولقد شهدت فترة الثمانينيات من القرن الماضي ذات الأزمات عقب عودة الكثير من العمالة المصرية من دول الخليج في أعقاب الهبوط الدرامي لأسعار النفط والمؤثر سلباً على دخول هؤلاء العمال وعلى دخول ذويهم وهو ما انعكس على خفض الطلب الاستهلاكي في مصر، وبكل ما واكبه من هبوط في مستوى الطلب الكلي، ومن ثمَّ الطلب المشتق على العمل.

موسمية أنشطته الزراعية، وقد نجدها أيضاً في كثير من القطاعات الأخرى كقطاع السياحة، بسبب طبيعة المناخ الجاذب للسياحة في مصر مثلاً في فصل الشتاء، وفي الدول الأوروبية مثلاً في فصل الصيف... وهكذا.

ثالثاً - أسباب تنامي ظاهرة البطالة:

تعد البطالة واحدة من كبرى المشكلات وأعمقها، بل وأكثرها صعوبة واستعصاء على الحل المباشر، لما لها من تداعيات متنوعة ما بين اقتصادية واجتماعية وأمنية. وبعد أن كانت هذه المشكلة قاصرة على فئة من الأميين فقط، نجدها وقد طالت أيضاً الحاصلين على شهادات علمية، ربما أعلى من المستوى الجامعي، وذلك لأسباب متباينة، قد يعود بعضها إلى تراجع أساليب إعدادهم أو عدم توجيههم الوجهة السليمة للعمل المثمر، وقد يعود بعضها الآخر إما لأسباب اجتماعية وديموجرافية متعددة كزيادة أعداد السكان أو عودة كثير من العاملين بالخارج لسوق العمل المحلي، أو لأسباب اقتصادية كظهور عدد من الأزمات كالتضخم أو الكساد وضعف الطلب، أو لأسباب فنية وتكنولوجية، كانتشار استخدام الآلية وظهور تقنيات جديدة كالذكاء الاصطناعي.. وهكذا. وفيما يلي محاولة للوقوف على عدد من الأسباب العامة التي قد تمثل متكاً لانتشار ظاهرة البطالة في الدول على اختلاف مستويات تقدمها أو تخلفها، مع التركيز على تلك الأسباب المؤثرة في تنامي الظاهرة في البلدان النامية التي ننتمي وتتنمي إليها غالبية الدول العربية والأفريقية.

ومن ثمَّ قد نجد من الملائم الاسترشاد الدائم بالإحصائيات المتاحة لدينا عن مصر، للتدليل على مدى فاعلية سبب أو آخر من الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهرة البطالة، مع التأكيد على تفاوت تأثير تلك الأسباب من دولة لأخرى، وما التدليل بمصر إلا للإيضاح وليس للتعميم.. وهنا يمكن أن نرصد من الأسباب ما يأتي:

أ- التزايد المستمر في تعداد السكان: على الرغم من أن هناك العديد من الدول، وبخاصة الأوروبية، باتت تعاني نقصاً حاداً في أعداد سكانها، في ظل الاتجاه نحو تنظيم النسل لأسباب متعددة، اجتماعية في غالبيتها، واقتصادية في البعض الآخر،

إلّا أننا نجد في المقابل تفاقم أعداد السكان في الكثير من الدول، وبخاصة النامية وذات الميول الاجتماعية و الدينية أو الأصول العرقية، ومنها مصر، والكثير من البلدان الأفريقية والآسيوية. وهو ما يشير إليه الجدول رقم (١)، والذي يعكس زيادة أعداد السكان في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩ بمعدل يقارب مليون شخص سنوياً، حيث ارتفع عدد السكان من حوالي ٨, ٧٧ مليون نسمة عام ٢٠١٠ إلى حوالي ١, ٩٨ مليون عام ٢٠١٩، وهو ما يعنى بالتبعية ارتفاع حجم القوة العاملة الداخلة لسوق العمل كل عام، وبما يصل إلى حوالي نصف مليون شخص سنوياً، دون أن يقابلها في الواقع زيادة متوازنة أو متوازنة في الطاقة الاستيعابية لهذا السوق. فمع عدم قدرة الدولة على ضبط مسألة تنظيم الأسرة، عادة ما تتبلع الزيادة السكانية كل زيادة في معدلات التنمية، بخاصة في ظل التنبؤات التي تشير إلى احتمالية وصول عدد السكان في مصر - طبقاً للمعدلات الحالية- لحوالي ١١٠ ملايين شخص بحلول عام (١) ٢٠٣٠.

ب- التخلي عن سياسة تعيين الخريجين سنوياً: وهي السياسة التي تبنتها كثير من الدول، ومنها مصر، في ظل تطبيق النظام الاشتراكي، والتي أفرزت فكراً وثقافة سلبية لدى كثير من المواطنين الباحثين دوماً عن العمل الحكومي ولو استدعى الأمر بقاءهم لسنوات منتظرين، دون السعي للعمل في القطاع الخاص أو إقامة مشروعات صغيرة بمفردهم أو صحة آخرين، ليواكبوا المتغيرات الحادثة في البيئات الاقتصادية المختلفة المتحولة إلى نظام السوق الحر والمؤدية حتماً إلى خفض الأدوار الاجتماعية للدول.

(١) تشير سلسلة البيانات للتعدادات السكانية إلى أن سكان مصر قد تضاعف عددهم - لأول مرة- خلال خمسين عاماً من ١٨٩٧ إلى ١٩٤٧، حيث ارتفع عددهم من ٧, ٩ مليون نسمة إلى ما يزيد على ١٩ مليون نسمة، خلال الفترة بين التعدادين، واستغرق تضاعف عددهم للمرة الثانية حوالي الثلاثين عاماً من ١٩٤٧ حتى ١٩٧٦، بينما تضاعف للمرة الثالثة في مدة الثلاثين عاماً التالية، حيث ارتفع عدد السكان من نحو ٦, ٣٦ مليون نسمة طبقاً للنتائج النهائية لتعداد ١٩٧٦ إلى نحو ٨, ٧٢ مليون نسمة طبقاً للنتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٦، وارتفع مؤخراً عدد السكان إلى نحو ١, ٩٨ مليون نسمة (داخل الجمهورية)، طبقاً للنتائج النهائية لتعداد ٢٠١٩، راجع:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، مارس ٢٠٢٠، ص ١٧.

جدول رقم (١)

تقديرات أعداد السكان في مصر « طبقاً للنوع »

في الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٩

الوحدة : بالآلاف نسمة

السنة	الذكور	الإناث	الجملة
٢٠١٠	٣٩٧٦٢	٣٨٠١٣	٧٧٧٧٥
٢٠١١	٤٠٧٠٥	٣٨٩١٣	٧٩٦١٨
٢٠١٢	٤١٦٧٤	٣٩٨٩٣	٨١٥٦٧
٢٠١٣	٤٢٧٢٧	٤٠٩٤٠	٨٣٦٦٧
٢٠١٤	٤٣٧٨٨	٤١٩٩٥	٨٥٧٨٣
٢٠١٥	٤٤٨٨٠	٤٣٠٨٣	٨٧٩٦٣
٢٠١٦	٤٥٩٤٤	٤٤١٤١	٩٠٠٨٦
٢٠١٧	٤٦٩٦٠	٤٥١٥٥	٩٢١١٥
٢٠١٨	٤٩٦٣٥	٤٦٦٤٤	٩٦٢٧٩
٢٠١٩	٥٠٥٤٧	٤٧٥٥٤	٩٨١٠١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ٢٠٢٠.

ج- التطبيق الخاطئ لاقتصاديات السوق : لعل من السلبيات الخطيرة التي وقعت فيها الكثير من الدول، ومنها مصر، هو عدم فهمها لحقيقة اقتصاديات السوق، وأن للدولة دوراً فيها، خصوصاً في المرحلة الانتقالية للتحويل من نظام إلى آخر، لضمان ارتفاع معدلات التنمية وبقاء كفاءة السوق والحيلولة دون انحرافه، إذ عادة ما تترك الحكومات السوق للقطاع الخاص، رغم كونه مازال في طور الإنشاء، دون رقابة أو إشراف، مع تقليص دور القطاع العام واستثماراته وعدم العمل على تحديثه أو توسعته. ومع عدم قيام القطاع الخاص بدوره كقاطرة للتنمية وعدم تحمله لمسئوليته الجديدة، وتوقف القطاع العام والتردد كثيراً في خصصته، نشأت فجوة ضخمة أثرت بشدة

على النشاط الاستثماري كان ضحيته ضياع الآلاف في فرص العمل وتدهور أحوال العمالة بشكل عام وزيادة معدلات البطالة بشكل خاص وملحوظ^(١).

د- عدم ربط السياسة التعليمية باحتياجات السوق: عادة ما يؤدي الخلل في سياسات التعليم والمتعلق بعدم ارتباط المنظومة التعليمية، عبر مراحلها وشهادتها المختلفة، باحتياجات سوق العمل إلى فتح باب القبول الجامعي، بخاصة في الكليات والمعاهد ذات الدراسات النظرية، على مصراعيه دون النظر إلى الاحتياجات الفعلية لهذه السوق، مما يؤدي في العادة إلى زيادة أعداد الخريجين ممن لا يتواءم مستواهم المهني مع الاحتياجات أو المتطلبات الخاصة بسوق العمل. ولعله من المفارقات ما نشاهده واقعياً من توافر العديد من فرص العمل لا تجد من يشغلها، بينما يتواجد العديد من المتعطلين والراغبين في العمل دون أن يجدوا الفرص التي تلائمهم.. وبقينا فإن السبب الرئيسي لهذه المفارقة هو عدم المعرفة الحقيقية باحتياجات السوق، والتخطيط من ثم توجيه الخريجين لهذه الاحتياجات حال دراستهم الجامعية أو الفنية، وطبقاً لقدرات كل طالب، دون النظر لمجموع الدرجات الحاصل عليها والمؤهلة بالتالي لدراسته الجامعية.

ولعل ما أفرزته الأزمة الحقيقية لنقص الكوادر الطبية في مصر والمواكب لانتشار أزمة فيروس كورونا، التي عانت منه كافة الدول مؤخراً، لخير شاهد على هذا التخطيط، فلماذا تصر الدولة على رفع مجموع القبول بكليات الطب أو التمريض أو الهندسة الطبية، فلا يلتحق بها إلا أعداد قليلة لا تنفي بحاجة السوق؟ ولا تتوسع في إنشاء كليات الطب وإقامة المستشفيات التعليمية؟ بينما تتوسع سنوياً في إنشاء كليات نظرية كالحقوق والتجارة، والتي يكتظ سوق العمل بخريجيهها، سؤال ربما الإجابة عليه تكون سبباً في حل الكثير من مشكلات البطالة في دولة كمصر.

ه- التوسع في إنشاء الجامعات والأكاديميات الخاصة: يرتبط بالنقطة السابقة، ولأهميتها تم إفرادها وتمييزها عن سابقتها، ما تتجه إليه الدولة مؤخراً من التوسع في

(١) د. مصطفى السعيد: الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مظاهر الضعف، الأسباب والعلاج، مكتبة الأسرة، دار

الشرق، ٢٠٠٢، ص ٣٦ - ٣٧.

الموافقة على إنشاء الجامعات والمعاهد الخاصة، والتي باتت تستقبل آلاف الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، ممن لم يجدوا لهم مكاناً بالجامعات والمعاهد الحكومية في غالب الحالات، وبالطبع ستضخ هذه الكيانات التعليمية الخاصة إلى سوق العمل أكبر قدر من هؤلاء الطلاب. وفي هذا الصدد لا يمكن أن ننسى أن الهدف الأساسي لهذه الكيانات، إلى جانب تقديم الخدمة التعليمية، السعي نحو تحقيق الربح، وهو ما لن يتحقق لها بشكل فعلي إلا باستعدادها لقبول أكبر عدد من الطلاب، وبمتطلبات وقدرات علمية في الطالب ربما تقل عن نظيره بالكليات والمعاهد الحكومية، وهو ما سيمثل ضغطاً وعبئاً على سوق العمل إن لم يرشد ويخضع للرقابة والإشراف والتنسيق اللازم لمواكبة الاحتياجات الفعلية لهذا السوق^(١). فهذه الكيانات على أهميتها، وربما ضرورتها في الكثير من الأحيان متى تعلق الأمر بتخصصات معينة؛ إلا أن ضبط عملية إنشائها وما تضمنه من كليات وتخصصات بات من الأهمية بمكان.

و- انكماش الطلب على العمالة في الأسواق الخارجية: إذ عمدت العديد من أسواق العمل الخارجية، وبخاصة العربية والخليجية، والتي كانت تستوعب ملايين العمالة الأجنبية في مختلف التخصصات العلمية والفنية والخدمية، إلى التخلي عن الكثير من هذه العمالة تدريجياً، وبخاصة خلال الأعوام الخمس الأخيرة، كنتيجة منطقية لتبني غالبية تلك الدول لسياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، فضلاً عن منافسة أجناس معينة من العمالة، وبخاصة الآسيوية، للعمالة الأخرى في أسواق العمل الخليجية، نظراً لتمييزها برضاها للعمل وفقاً لأجور متدنية وفي ظروف تشغيل أكثر صعوبة، متى قورنت بغيرها من أنماط العمالة. وكنتيجة أيضاً لما شهدته هذه الدول من صراعات عسكرية أو داخلية على نحو ما حدث بليبيا أو سوريا أو العراق أو اليمن، أو صراعات سياسية وأزمات اقتصادية على نحو ما حدث بالسعودية أو قطر

(١) سجل العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ وجود عدد (٢٦) جامعة خاصة في مصر، حيث أضيف خلال هذا العام فقط أربع جامعات جديدة، وهي: (اليابانية والصينية وحورس والجيزة الجديدة)، بلغ عدد الطلاب المقيدين فيها ما يقارب ١٧٥ ألف طالب وطالبة، وبافتراض أن مدة الدراسة في غالبية الكليات أربع سنوات، يصبح هناك احتمالية قيام هذه الجامعات بإمداد سوق العمل بما يناهز أربعين ألف خريج سنوياً في مختلف التخصصات العلمية والنظرية، راجع: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: إحصاءات عام ٢٠١٩، عن المجلس الأعلى للجامعات المصرية.

والبحرين، والتي عكست إجمالاً ظلالها القاتمة في شكل تدني وتقلص الطلب على العمالة الأخرى، وبخاصة المصرية^(١).

ز- انخفاض معدل النمو الاقتصادي: تعد البطالة إفراناً طبيعياً لضعف معدل النمو الاقتصادي، فهناك علاقة مباشرة وارتباط كبير يجمع ما بين معدل النمو الاقتصادي في دولة ما ومعدل البطالة فيها؛ إذ تشير كافة الدلائل الإحصائية إلى انخفاض معدلات البطالة كلما نما الاقتصاد القومي بشكل متسارع، وعلى العكس سترتفع معدلات البطالة مع كل تباطؤ أو ركود يصيب معدلات النمو الاقتصادي، إذ ينطلق معظم الاقتصاديين من حقيقة الاعتقاد بأن معدلات البطالة سوف تتخفف تلقائياً مع انتعاش الطلب المواكب لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهو ما يُعزّي إلى ارتفاع حاجة الاقتصاد، مع هذا الانتعاش، إلى المزيد من الأيدي العاملة، والتي لن يجدها أو يحصل عليها إلا من خلال فائض سوق العمل المتكون في سنوات سابقة، وهو ما سيؤدي بالتبعية إلى انخفاض معدلات البطالة المتحققة. بينما اتجه الاقتصاد للانكماش أو الركود، أي انخفاض معدلات النمو، سيعني فقدان العديد من الوظائف القائمة بالفعل، بل وعدم القدرة على خلق وظائف جديدة، أي عدم الوصول للمستوى الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض، مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع معدلات البطالة عن سابقها .. وهكذا^(٢).

(١) فدولتان كليبيا واليمن كانتا تستوعبان جانباً كبيراً من العمالة المصرية، وعقب اندلاع ثورتيهما مؤخراً اضطرت غالبية تلك العمالة للعودة لمصر، كما كان للعمالة المصرية النصيب الأكبر في الاستغناء السعودي عن العمالة الأجنبية، ربما وصل إلى نحو ٨٠٠ ألف عامل خلال عامي ٢٠١٧/٢٠١٨، كنتيجة لتطبيق الجانب السعودي لبرنامج المقابل المالي (يوليو ٢٠١٧)، والهادف إلى توطين العمالة المحلية بالسعودية لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة هناك.. راجع:

- محمد أحمد عباس: الاقتصاد غير الرسمي في مصر، المشكلات والحلول، المعهد المصري للدراسات، أوراق سياسية، ٢٠١٩، ص٨.

- د. أشرف عطية: مرجع سابق، ص ٢٢٨٣.

(٢) وفي هذا الصدد، ربما يكون من الجدير بالذكر، ومن منطلق إظهار الأمر بنقيضه، أن نشير إلى أن هناك من يري عدم وجود ارتباط مباشر بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، وبخاصة في الدول النامية، فليس معنى تحقيق ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وجود انخفاض مقابل له دوماً، وكأثر مباشر، في معدلات البطالة، وتفسير ذلك عندهم، أن النمو الاقتصادي ما هو إلا «تغير كمي» يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما على الأقل لا يرتبط بمعدلات البطالة، وإنما يرتبط بزيادة إنتاجية العمل، والذي لا يؤدي -عادة- إلى خلق فرص عمل جديدة أو إضافية، باعتباره ناتجاً عن تحسين الأداء الإنتاجي لدي العمال الموجودين من الأصل، ومن ثم فلا يرتبط هذا النوع من النمو الاقتصادي بتحقيق أي انخفاض في نسبة

ولعل الواقع الفعلي في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة يعكس حقيقة ما سبق، إذ تؤكد النتائج العملية أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في مصر، كنتيجة لما شهدته البلاد في أعقاب حالة الانفلات الأمني عام ٢٠١١، والمؤدى إلى غلق الكثير من الأصول الإنتاجية والمشروعات الخدمية وهروب معظم الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة التعقيدات على التسهيلات الائتمانية... إلخ، ما أدى بشكل مباشر إلى الاستغناء عن آلاف العمال وعدم القدرة على خلق فرص عمل إضافية، فارتفعت معدلات البطالة بشكل مباشر لنسب غير مسبوقة، إذ بلغت، على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٢)، لأكثر من ١٣٪ ابتداءً من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥، بينما أدى التحسن التدريجي في الوضع الاقتصادي المصري في أعقاب عام ٢٠١٥، والذي عكس ارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادي، إلى انخفاض تدريجي مماثل في معدلات البطالة لتصل إلى أقل مستوياتها محققة ٨٪ فقط عام ٢٠١٩.

وكذا، وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٢)، حقق الاقتصاد المصري عام ٢٠١٨/٢٠١٩ أعلى معدل نموله خلال عشر سنوات، أي منذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والذي بلغ ٦، ٥٪ مقارنة بحوالي ٣، ٥٪ عام ٢٠١٧/٢٠١٨، محققاً المرتبة الأولى في صعود معدلات النمو بين كافة اقتصاديات دول الشرق الأوسط للعام ذاته، مقارنة بالمركز الخامس عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والمركز الثاني عشر خلال عامي ٢٠١١/٢٠١٢، بل ربما سجل معدل النمو الاقتصادي المصري في هذا العام معدلاً يفوق متوسط معدل النمو الاقتصادي العالمي والمحقق فقط ٩، ٢٪^(١). (جدول رقم ٣).

وبنظرة مقارنة تعكسها أرقام ودلالات الجدول رقم (٢)، سنلاحظ الارتباط، والعلاقة العكسية المباشرة بين معدل النمو الاقتصادي في مصر ومعدل البطالة،

البطالة. أما الاتجاه الآخر، فربما يرتبط نوعاً ما بزيادة كمية فرص العمل، أي خلق الجديد منها، مما قد يؤدي إلى تخفيض في نسب ومعدلات البطالة، وهنا يثور التساؤل، هل السياسة الاقتصادية تعني، عند العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي، بتحقيق زيادة القدرات الإنتاجية أم بخفض معدلات البطالة، وهل يمكن لهذه السياسة أن تعمل على تحقيق المستهدفين معاً؟ والحقيقة أن الإجابة على هذه الأسئلة إنما تعود لقدرة كل اقتصاد على حدة، ومن ثم لا يمكن تعميمها، وإنما الشيء المؤكد الوحيد هو أن الزعم بأن النمو الاقتصادي، مهما كانت طبيعته أو مصدره، سوف يؤدي إلى خفض نسب البطالة إنما هو من أكبر النقائص في السياسات الملائمة للقضاء أو للحد من البطالة.. راجع:

- د. هناء محمود، معاوية حسين: الأثر الاقتصادي للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٢، ٢٠١٢، ص ١٩٩-٢٠٠.

(١) المركز الإعلامي لمجلس الوزراء: الاقتصاد المصري يحقق أعلى معدل نمو خلال ١١ عاماً، موقع اليوم السابع، السبت ١٥ فبراير، ٢٠٢٠.

فارتفع معدل أحدهما يؤدي مباشرة إلى انخفاض المعدل الآخر .. فعندما حقق معدل النمو الاقتصادي في مصر عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نسبة ٧,٤٪، بلغ معدل البطالة في ذلك العام ما نسبته ٤,٩٪، وبصعود معدل النمو في العام التالي إلى ١,٥٪ انخفض معدل البطالة مباشرة إلى ٩٪. وعندما شهد عام ٢٠١١ انخفاضاً حاداً في معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى أدنى مستوياته محققاً ٨,١٪ شهد العام نفسه ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة لتصل إلى ١٢٪، كنسبة غير مسبوقة في مصر.

ويستمر ارتفاع معدلات البطالة مع استمرار انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لتصل ذروتها عام ٢٠١٣ محققة ٢,١٣٪، ومع تحسن معدلات النمو الاقتصادي وتحقيقها لنسب مرتفعة تدريجياً، انعكس ذلك مباشرة على معدلات البطالة، بدءاً من عام ٢٠١٥، والذي شهد ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي بلغ ٤,٤٪ واكبه انخفاض في معدل البطالة ليحقق ٨,١٢٪ بعد أن كان ٢,١٣٪، حتى وصل إلى عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩، ومع تحقيق الاقتصاد المصري لطفرة ملموسة، ترجمتها ارتفاعات متتالية لمعدلات النمو الاقتصادي ٣,٥٪، ثم ٦,٥٪، كان الانخفاض في معدلات البطالة هو المتحقق أيضاً ٩,٩٪، ثم ٨٪ على التوالي.

جدول رقم (٢)

معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في مصر (٢٠٠٩ - ٢٠١٩)

(نسب مئوية)

السنة	معدل النمو	معدل البطالة	السنة	معدل النمو	معدل البطالة
٢٠٠٩	٤,٧	٩,٤	٢٠١٥	٤,٤	١٢,٨
٢٠١٠	٥,١	٩	٢٠١٦	٤,٣	١٢,٥
٢٠١١	١,٨	١٢	٢٠١٧	٤,٢	١١,٨
٢٠١٢	٢,٢	١٢,٧	٢٠١٨	٥,٣	٩,٩
٢٠١٣	٢,٢	١٣,٢	٢٠١٩	٥,٦	٨,٠٠
٢٠١٤	٢,٩	١٣,٠٠			

المصدر: بالنسبة لمعدلات البطالة «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء» ٢٠١٩،

وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي «موقع اليوم السابع»، السبت ١٥ فبراير ٢٠٢٠.

جدول رقم (٣)

معدلات النمو الاقتصادي في أهم اقتصاديات دول الشرق الأوسط

(نسب مئوية) أعوام (٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩)

المتوسط العالمي	العراق	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	الأردن	اسرائيل	إيران	البحرين	تركيا	مصر	الدولة السنة
٣,٨	٢,٥-	٠,٧-	٠,٥	٣,٥-	١,٦	٢,١	٣,٦	٣,٧	٣,٨	٧,٥	٤,٢	٢٠١٧
٣,٦	٠,٦-	٢,٤	١,٧	١,٢	١,٥	١,٩	٣,٤	٤,٨-	١,٨	٢,٨	٥,٣	٢٠١٨
٢,٩	٣,٤	٠,٢	١,٦	٠,٦	٢	٢,٢	٣,١	٩,٥-	٢	٠,٢	٥,٦	٢٠١٩

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٢٠).

ح- عدم الالتزام بالسن القانوني للمعاش: هناك العديد من الوظائف لا يتم الالتزام فيها بالسن القانوني للمعاش، سواء في مجال الوظائف الحكومية أو الخاصة، حيث يتم تسريح العاملين فيها قبل وصولهم إلى سن الستين عاماً كضباط الشرطة والجيش، رغم أنهم لا يزالون في سن العمل، إذ نجد الكثيرين منهم وقد تقاعدوا عن العمل في سن الخمسين أو أقل من ذلك، وقد تحول طبيعة دراستهم أو وظائفهم دون قدرتهم على التكيف في وظائف جديدة فينضمون مجبرين إلى طابور العاطلين^(١). يقابلهم في وظائف أخرى موافقة القائمين على هذه الوظائف بالمدن بلغوا سن المعاش للعمل في الوظيفة ذاتها لسنوات عديدة، إما بحجة الاستفادة من خبراتهم كمستشارين، أو للقناعة بعدم وجود قيادات جديدة قادرة على أن تحل محلهم، أو مجاملة لزملاء المهنة وقياداتها، أملاً في أن يلقوا ذات المعاملة عند إحالتهم للمعاش، وهو ما يخلق في العادة تواتراً على ذلك الفعل، مما قد يغلق أو يعوق، وفي أحسن الظروف يقلل من إمكانية خلق فرص عمل جديدة لصغار الموظفين كبداية لتلك القيادات متى أحييت للتقاعد عند السن القانوني؛ الأمر الذي سيزيد -بالطبع- من جموع العاطلين، إما

(١) د. أشرف عطيه: ظاهرة الاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

بسبب البطالة الكلية لعدم وجود وظائف جديدة أصلاً، أو بسبب البطالة المقنعة لزيادة أعداد العاملين في وظائف قديمة، قد لا تحتاجهم الوظيفة بالفعل.

ط- الأسباب الخاصة: إلى جانب الأسباب العامة سالفة الذكر، هناك العديد من الأسباب التي يمكن أن نطلق عليها أسباباً شخصية أو خاصة قد تؤدي في إحداها أو مجملها إلى زيادة أعداد المتعطلين، ومن ثمَّ زيادة معدلات البطالة لعل من أهمها:

- عدم الاقتناع بالمقابل المادي للوظائف الجديدة، في ظل تدني كثير من الأجور والمرتبات في العديد من الوظائف، أو عدم تناسب المقابل مع الجهد المطلوب في الوظيفة، أو عدم كفايته لسد الاحتياجات الشخصية أو العائلية للعامل، أو لعدم رغبة (أو قدرة) العامل على ترك أسرته والاعتراق بعيداً عنها متى استدعت الوظيفة ذلك، وبما قد يدفع الشخص إلى تفضيل البقاء عاطلاً عن قبول الوظيفة الجديدة، لحين العثور على ضالته من الوظائف.

- تطلب بعض الوظائف، بل غالبيتها، في المتقدم لشغلها عدداً من الاشتراطات الخاصة كالمظهر أو إتقان بعض المهارات كاللغة أو التعامل مع الحاسوب، أو امتلاك سمات شخصية معينة ... إلخ، وهو ما يفتقده الكثيرون من حملة الشهادات الجامعية، ولا يسعى أغلبهم للعمل على اكتسابها وتوافرها فيهم مستقبلاً.

- تفضيل الكثير من النساء؛ احتراماً للعادات والتقاليد غالباً، البقاء بالمنزل وعدم العمل، اكتفاءً بمسئولياتهم العائلية، رغم حصولهن على أعلى الشهادات الجامعية، وربما دون رغبتهن في ذلك، وإنما انصياعاً لرغبات الأسرة أو الزوج، وهو ما يعكس زيادة نسبة البطالة لدى الإناث، والتي بلغت ٢٢,٧٪ عام ٢٠١٩ مقارنةً بـ ٤,٧٪ للذكور عن العام نفسه في مصر^(١).

ي- التوسع في استعمال الآلية: فنحن نحيا الآن في عصر الآلة كأحد أساسيات الإنتاج الصناعي والزراعي، بل والإداري والتنظيمي أيضاً، إذ تحول الإنتاج من الحرفية إلى المصنع، ومن الحجم الصغير إلى الحجم الكبير، وتعددت الفنون الإنتاجية، إلا أنها

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات ٢٠٢٠.

تبقى في جميعها وقد حكمتها فكرة تحقيق الإنفاق الأدنى والعائد الأقصى، فتطورنا بالتالي من العمل اليدوي إلى الآلة ثم إلى الأوتوماتيكية ثم إلى التحكم المركزي، أي إدارة الآلة في إطار النظام، كما تطورت أجهزة الرصد والتسجيل والاتصالات ونظام المعلومات والعقول الإلكترونية. المحصلة -إذن- أننا أصبحنا أمام نظرتين، إحداهما إيجابية تعكس زيادة الإنتاج وارتفاع معدلات الإنتاجية، وبالتالي انخفاض الأسعار الناشئ عن ذلك، وبكل ما يتبعه ذلك من زيادة المبيعات وارتفاع الطلب، ومن ثمَّ خلق وظائف جديدة؛ والثانية سلبية أو تشاؤمية، وهي التي ترى الآلية وقد أدت - بالطبع - إلى فكرة الإحلال في العمل، وبالتالي إزاحة العمال ونمو البطالة وزيادة سيطرة رأس المال على الاقتصاد، وهي نتيجة حتمية ستستمر دوماً باستمرار التقدم الفني، وربما نجد يوماً -نظنه قريباً- وقد حلت الآلة بشكل يكاد يكون كاملاً محل العنصر البشري، وهذا السبب من أسباب انتشار البطالة هو ما سيكون محلاً لدراسة مستفيضة في الفصل التالي من هذه الدراسة.

الفصل الثالث

الذكاء الاصطناعي وسوق العمل

تقديم:

نعلم أن سوق العمل متى كان كفوفاً وفعالاً فإنه يخدم هدفين رئيسيين: أولهما: وهو توفير اليد العاملة اللازمة لتنفيذ الأعمال الإنتاجية وغيرها من المهام. وثانيهما: توفير مصدر آمن وكريم للدخل لهذه الأيدي العاملة من خلال الأجور التي يجنونها. وهنا يتبادر فوراً إلى الذهن، ماذا عن الاندفاع المفاجئ لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وما هي تأثيراته على أسواق العمل، وهل يمكننا الآن التنبؤ بهذه التأثيرات؟ وبخاصة أن بعض الراصدين لها لم يسجلوا حتى الآن، وعلى الرغم من التسارع الواضح للتغير التكنولوجي، أي اضطراب قد أصاب أسواق العمل العالمية، بل على العكس، ربما يرى البعض أن هذه الأسواق قد تعافت شيئاً ما من ركودها في أعقاب الأزمة المالية العالمية، والحادثة في أواخر العقد الماضي (٢٠٠٨)، وأن ما تغير فقط هو استمرار تفاقم عدم المساواة Inequality في الدخل على مستوى الدولة والمتحقق لفترة طويلة بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي^(١).

وعلى جانب آخر، يرى آخرون أن الانتعاش الذي ساد الاقتصاد العالمي عقب انهياره عام ٢٠٠٨، هو انتعاش بلا وظائف Jobless Recovery، فهو على الرغم من أنه انتعاش شهد نمواً في الاقتصاد الكلي، إلا أن مستويات التوظيف ظلت في أحسن الأحوال على حالها، وربما حققت تراجعاً، مع وجود انخفاض مستمر في حصة العمالة من الدخل القومي مقارنة بحصة الدخل القومي المتجهة نحو رأس المال^(٢).

وأياً ما تكن وجهة النظر، فإن كثيراً من المراقبين قد أعربوا عن قلقهم التام من أن يؤدي التقدم في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، على مدى العقود القليلة المقبلة، لخسائر جمّة في الوظائف، ومن ثمّ اتساع الهوة في الدخل والثروات^(٣).

ففي بحث أجرته جامعة أكسفورد عام ٢٠١٣، أثار الباحثون المخاوف من ثورة الروبوت، عندما قرروا أن ما يقرب من ٤٧٪ من الوظائف الأمريكية من المرجح أن

(1) I Lo, World Employment and Social Outlook, Trends (Geneva, International Labour Office), 2018.

(2) Auter et al, Concentrating On The Decline In Labor's Share, American Economic Review Papers and Proceedings, vol. 107, No. 5, May 2017, PP. 180-185.

(3) Korinek A. and J. Stiglitz, Artificial Intelligence and Its Implications for Income Distribution and Unemployment, NBER Working Paper, No. 24174, 2018. P. 312.

تتعرض لخطر الاستبدال بالتكنولوجيا على مدار العقدين المقبلين، وأن ٣٥٪ من العاملين بالمملكة المتحدة معرضون أيضاً للمصير ذاته، بل إن ٥٤٪ من الوظائف في سوق العمل الأوروبي ستكون معرضة للانتهاك^(١). ولم يكن حظ البلدان النامية بأفضل من المتقدمة في هذا الشأن؛ حيث أشار البنك الدولي عام ٢٠١٦ إلى أن ٦٩٪ من الوظائف في الهند، ٧٢٪ في تايلند، ٧٧٪ في الصين، ٨٥٪ في إثيوبيا معرضة للمخاطر ذاتها^(٢).

ومن ناحية أخرى، هونت بعض الدراسات من خطر الذكاء الاصطناعي على مستقبل العمل، حيث أوضح تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام ٢٠١٥ أن ١٤٪ فقط من العمال معرضون لخطر الإطاحة بهم في الاقتصاديات المتقدمة، مقارنةً بما كان متوقعاً في الماضي^(٣)، بل ذهب البعض إلى أن ٩٪ فقط من الوظائف الأمريكية هي المعرضة فقط لخطر التحول للأتمتة، وأن النسب المرتفعة التي سبق وأن قدرتها جامعة أوكسفورد لمستقبل سوق العمل الأمريكي ما هي إلا توقعات تنقصها الدقة والدليل^(٤).

ولكن أياً ما كان الوضع، فإن ما يشترك فيه الجميع أن هناك احتمالية قوية، ولكنها ربما تكون غير محددة على وجه الدقة، للقضاء على عدد من الوظائف مع اتساع وانتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وبالتالي مزيداً من البطالة المحتملة^(٥).

(1) Frey, C. and M. Osborne, op. cit, P. 265.

(2) World Bank, World Development Report: Digital(Washington, DC), 2016.

(٣) كما أوضح التقرير ذاته أن ٢٢٪ من الوظائف ستكون عرضة لخطر أقل، وأن هناك حوالي ٢١٠ ملايين وظيفة في ٢٢ دولة عرضة لخطر الاستبدال، راجع:

- زاهر هاشم: مرجع سابق، ص ٢.

(4) Arnts, M., T. Gregory and U.Zierahn, Revisiting the risk of automation, in Economics Letters, No. 159, 2017, pp. 157-160.

(٥) توصلت دراسة أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي، نشرت في أعقاب تعرض المجتمع العالمي لجائحة كورونا ٢٠١٩، أن الروبوتات سوف تقضي على ٨٥ مليون وظيفة في الشركات متوسطة وكبيرة الحجم خلال السنوات الخمس المقبلة، وبخاصة أن وباء كورونا سوف يسرع حتماً من التغيرات في مكان العمل: الأمر الذي سيؤدي غالباً إلى تفاقم الأوضاع، حيث وجدت الدراسة، والتي شملت حوالي ٣٠٠ شركة عالمية، أن المديرين التنفيذيين في أربع من كل خمس شركات يسرعون الخطط من أجل رقمنة العمل» ويطبّقون تقنيات جديدة ويبددون مكاسب التوظيف التي حدثت منذ الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. ومن ثمّ فإن الواقع سوف يجبر غالبية العاملين، ممن يطمعون في الحفاظ على وظائفهم، في ظل هذا المتجه الجديد، على تعلم مهارات جديدة، وأنه بحلول عام ٢٠٢٥، سيقسم أصحاب العمل أعمالهم بالتساوي بين البشر والآلات، كما انتهت الدراسة إلى أن ٤٣٪ من الشركات تستعد لتقليص قوة العمل نتيجة للتكامل التكنولوجي، وأن ٤١٪ منها تعتزم توسيع استخدامها للمتعاقدين، بينما ٣٤٪ فقط سوف تسعى إلى توسيع قوة العمل كنتيجة للتكامل التكنولوجي. راجع في ذلك:

- موقع سكاى نيوز عربية في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠، وذلك على الرابط: www.skynewsarabia.com

ولتحديد آثار الذكاء الاصطناعي على معدلات البطالة الفعلية أو على الاستبعاد الفعلي للوظائف نرى لزماً علينا بدءاً أن نحاول رصد التأثيرات المتحققة سلفاً والتي أحدثتها الأتمتة، خلال الفترات السابقة، على المهن وفرص العمل، وهو الأمر الذي قد يلقي بعض الضوء على التأثير المحتمل والمتوقع حدوثه مع التطور الواسع للذكاء الاصطناعي من خلال أتمتة المهام العقلية وليس فقط المهام الروتينية للألة.

أولاً - الأتمتة وفرص العمل من منظور تاريخي:

لإمكانية الوصول إلى ملامسة التأثيرات المحتملة والتي يمكن أن يحدثها التطور والانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي على مستويات التوظيف والدخول وعدم المساواة من خلال أتمتة المهام العقلية، وليست فقط المهام الروتينية، وما قد يتحقق من إمكانية أو احتمالية حدوث تسارع في الإنتاجية ونمو الأرباح بسبب هذه الأتمتة، أم على العكس، سيتم تحقيق مكاسب ومزايا تكنولوجية سوف تستفيد منها بعض النخب أو القلة المحظوظة دون غيرهم من أولئك الذين سيتعرضون للضرر الحتمي لضياغ فرصهم التوظيفية أو دخولهم الحقيقية، وبخاصة في البلدان النامية، والتي يتطلب الحال فيها حتماً سرعة الاستجابة لإقرار وتطبيق سياسات خاصة لمواكبة هذا التطور التكنولوجي، وبكل ما يتميز به هذا التطور من خصائص، ربما تختلف عن غيرها من التكنولوجيات السابقة، كان لزماً أن تقف الدراسة بنا قليلاً عند متابعة تطور تأثير الأتمتة على الإنتاجية *Productivity*، ومن ثمَّ زيادة الطلب على العمل من عدمه، خلال المراحل التاريخية التي شهدت تطور الثورات الصناعية المتتالية، حتى يمكن الوقوف على الآثار المحتملة والتي يمكن رصدها لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على فرص العمل.

ولعل مشكلة تأثير التكنولوجيا على العمالة ليس بالأمر المستحدث، إذ يرجع تاريخها - على الأقل - لحقبة الثلاثينيات، عندما قدم «جون ماينرد كينز J. M. Keynes» نظريته للبطالة التكنولوجية *Technological Unemployment*، مفترضاً أن التغير التكنولوجي *Technological Change* يمكن أن يسبب فقداً في الوظائف، وخلقاً لمزيد من الاضطرابات الاجتماعية⁽¹⁾.

أحد أشهر الأمثلة الكلاسيكية على ذلك، ما حدث إبان الثورة الصناعية الأولى

(1) Keynes, J.M., The General Theory of Employment, Quarterly Journal of Economics, 51 (2), 1937, PP. 209-223.

خلال القرن التاسع عشر في إنجلترا، إذ أدت زيادة استخدامات آلات الغزل والحياسة إلى تصاعد خشية النساجين البريطانيين، ممن أمضوا سنوات طويلة في التدريب على مهنتهم، أن يسرق العمال الأقل خبرة ومهارة جُلُّ أرزاقهم، ومع تجاهل الحكومة لنداءاتهم اتجه بعض الثائرين منهم إلى مهاجمة المصانع وتدمير آلات الغزل والنسيج، وهم من أطلق عليهم في ذلك الوقت لفظة «Luddites» أي معارضي التكنولوجيا، وهكذا انتشرت الثورة والمقاومة ضد النسيج الآلي عبر الريف البريطاني؛ مما دفع الحكومة للتصدي لتلك الحركة وإيقاف تصاعدها ومحاكمة مرتكبيها^(١).

هؤلاء الـ Luddites، ربما يتم تذكرهم على أنهم كارهون للتكنولوجيا، ولكنهم يعدوا مثلاً حقيقياً للخوف من التهديد الذي تشكله البطالة الهيكلية Structural Unemployment، وهو خوف حقيقي لا يمكن إنكاره^(٢).

ولعلنا نعلم أنه، وحتى خمسينيات القرن الماضي، كان القطاع الزراعي هو القطاع المهيمن، من حيث الوظائف، حتى في الاقتصاديات المتقدمة. وعبر هذا القطاع، ولعدة قرون، زادت الإنتاجية ومستويات المعيشة بفضل التقسيم المستمر للعمل والاستغناء في إنجاز العديد من المهام الروتينية والمرهقة بالآلات. فبدلاً من حرث فدان - مثلاً - باستخدام أدوات بدائية أو محلية الصنع بهدف تحقيق الاستهلاك الذاتي من ناتج الأرض، بدأ المزارعون في شراء الحديد من الآلات الزراعية المتطورة واستخدامها في الإنتاج الصناعي للسلع الزراعية، لتتجاوز الإنتاجية معدلات الاستهلاك الذاتي، ومن ثم إمكانية بيعها عبر مراكز التوزيع الإقليمية.

فلقد مكنت العمالة المتخصصة المزودة بالآلات الحديثة من إنتاج المزيد من السلع والخدمات بمستويات ثابتة ومحددة مسبقاً من حيث الجودة والكمية، فضلاً عن الالتزام بالأوقات المحددة للإنتاج. فمثلاً كان لاختراع الطاحونة البخارية وانتشار الكهرباء على

(1) Grace Su, op. cit, P. 35.

(٢) يدعم ذلك ما ذهب إليه «جاستين جيست J. Gest» في كتابه: «الأقلية الجديدة: سياسة طبقة العمالة البيضاء في عصر الهجرة وعدم المساواة»، عندما وصف حالات الألم المتتالية من الخسائر الناجمة عن فقدان الوظائف حينما أغلقت العديد من مصانع الصلب في «يونجستاون بأوهايو الأمريكية»، أواخر ثمانينيات القرن الماضي، إذ فقدت المدينة حوالي ٥٠,٠٠٠ وظيفة في خمس سنوات فقط، وانخفضت أعداد السكان من ١٧٠,٠٠٠ إلى ٦٥,٠٠٠ شخص، وانتشرت الجرائم لدرجة أن أصبحت المدينة تمثل عاصمة جرائم القتل في الولايات المتحدة الأمريكية، راجع في ذلك:

- Gest, J., The New Minority: White Working Class Politics in An Age of Immigration and Inequality, New York, Oxford University Press, 2016, P. 12.

نطاق واسع أعظم الأثر في تجاوز حدود الإنتاج، من المنسوجات إلى السيارات، بفضل مزيج من الأتمتة والتقسيم الدقيق للعمل⁽¹⁾.

ومع مرور الوقت، ومع حدوث ازدهار في الكثير من القطاعات غير الزراعية، كالتعدين والبناء، لم يكن لانتشار الأتمتة في القطاع الزراعي من تداعيات سلبية ذات شأن أو مخوفات بشأن الطبيعة المهنية للتغيير التكنولوجي، وذلك على الرغم من تسريح عدد كبير من العاملين بالقطاع الزراعي مع التوسع في انتشار الأتمتة، وربما يرجع ذلك لما أدت إليه موجة هذه الأتمتة، والتي جاءت مواكبة للثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، والمعاصرتين للقرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، من زيادة سريعة في الطلب على العمالة منخفضة المهارة أو حتى غير الماهرة، إذ وجد هؤلاء فرصتهم سانحة للعمل - في كثير من الأحيان - في التصنيع وفي تلك القطاعات الجديدة كالتعدين والبناء⁽²⁾.

وخلال فترة الستينيات، ظهر ما أطلق عليه «المنهج التيلوري» Taylorist Approach لتنظيم العمل، والمقدم من خلال فردريك تايلور Frederick Taylor والهادف إلى تركيز العمال على مهام أكثر تخصصًا، وبما يحقق تكرارية القيام بالمهمة ذاتها، ومن ثمّ تمام الإجابة وسرعة الإنجاز، وبكل ما قد يخلقه هذا الاتجاه، من ناحية أخرى، من ضغوط نفسية على أولئك العمال الذين باتوا يستشعرون بعدم أهميتهم وبضالة أدوارهم داخل منظومة العمل. ومع مواكبة هذا الاتجاه، وفي ظل تحقيق أغلب الاقتصاديات المتقدمة لطفرة في الإنتاجية، ومع بدء قيام الحركات الاجتماعية بالتعبير بقوة للمطالبة بعمل أقل إهانة وضرورة خلق ظروف عمل أكثر ملاءمة، ومع تحقيق نمو أسرع للأجور، خرجت أعداد كثيرة من السكان من دائرة الفقر لتظهر إلي الوجود طبقة وسطى جديدة سريعة التوسع⁽³⁾.

مع نمو هذه الطبقة الوسطى زادت الدخول، وكنتيجة لذلك نما التحصيل العلمي، وبخاصة بين طبقات الشباب، وهو ما كان له دلالاته في التمهيد لظهور الثورة الصناعية الثالثة، والقائمة على فكرة إدخال أجهزة الكمبيوتر. وبالطبع فقد انحاز هذا التغيير

(1) Ernst, E. R. Merola and D. Samaan, op. cit, P. 5.

(2) Marglin, S. A., What do Bosses do? The Origins and Functions of Hierarchy in Capitalist Production, in Review of Radical Political Economics, Vol. 6, No. 2, 1974, PP. 60-112.

(3) Ernst, E. R. Merola and D. Samaan, op. cit, P. 6.

التكنولوجي الهام إلى البحث عن المهارات، ومن ثمَّ ازداد الطلب على العامل الماهر أو على الأقل متوسط المهارة، على حساب العمال محدودي المؤهلات والمهارات، أو أولئك الحاصلين على مستوى متدنٍ من التعليم⁽¹⁾.

في هذا الوقت، حدثت نتيجتان متعارضتان، **أولاهما**: تتعلق ببدء تغير أنماط العمل، إذ انخفضت تدريجياً العمالة الصناعية من أغلب الاقتصاديات المتقدمة، نظراً لأن المزيد والمزيد من الآلات والروبوتات وأجهزة الكمبيوتر بدأت تأخذ مكانها كبديل للعمالة، وبخاصة في المهام الروتينية والمتكررة، **وثانيتهما**: تتعلق بظهور صناعات جديدة كنتيجة منطقية لدخول هذه الآلات كبديل للعمالة، فالحاجة إلى تصميم وتنفيذ وصيانة هذه الآلات ومتابعة عملها خلق الحاجة إلى وجود وظائف جديدة، وإن كانت أقل عدداً من تلك المفقودة بسبب دخول الأتمتة.

وهكذا، يمكن القول إن محصلة تلك الفترة عكست محدودية التأثيرات الحادثة في التوظيف بشكل ما نتيجة التوسع في إدخال الروبوتات والتكنولوجيا الحديثة، بل ربما يُرى أنها كانت تأثيرات إيجابية، متى اقتصرنا في تحليلنا على الاقتصاديات المتقدمة فقط⁽²⁾. بينما ترصد الدراسات الحاصلة في هذا الشأن، أن الآثار السلبية كان يمكن رصدها بشكل واضح متى أخذنا في الاعتبار الاقتصاديات النامية أيضاً⁽³⁾.

وربما تُعزى هذه الآثار المحدودة لدخول الأتمتة، خلال هذه الفترة، إلى أن العمالة الخارجة من القطاع الصناعي قد وجدت ضالتها في قطاع الخدمات الذي تولى دور محرك الوظائف، حيث قدمت خدمات النقل والتوزيع (الجملة والتجزئة) من بين أمور أخرى، ووظائف جديدة، وبخاصة لأولئك العمال ذوي المهارات الأفضل والتعليم الأعلى⁽⁴⁾.

ومع ذلك، وأخذاً في الاعتبار سبعة من الاقتصاديات الرائدة عالمياً وهي: الولايات

(1) Acemoglu, D., Technical Change, Inequality, and The Labor Market, in Journal of Economic Literature, vol. 40, No. 1, 2002, PP. 7-10.

(2) De Backer et al, Industrial Robotics and the Global Organization of Production, OECD, Technology and Industry Working Paper, No. 2018/03, (Paris, Organization for Economic Cooperation and Development), 2018.

(3) Carbonero, f., Ernest, E. and Weber, E., Robots and Jobs, Around the World, ILO Research Department Working Paper, No. 36 (Geneva, International Labour Office, 2018, P. 7.

(4) فقد أدى ظهور تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) في الولايات المتحدة الأمريكية -علي سبيل المثال - إلى حدوث طفرة

في الاستثمار في التقنيات الجديدة، مما أدى إلى تسريع نمو الإنتاجية مؤقتاً وتوفير فرص عمل جديدة. راجع في ذلك:

- Ernst, E., R. Merola and D. Samaan, op. Cit, p. 6.

المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا؛ ورسداً لنمو الإنتاجية في تلك البلدان خلال فترة ممتدة من خمسينيات القرن الماضي وحتى الآن، تشير الإحصاءات إلى أنه، وعلى الرغم من نمو الإنتاجية بشكل جزئي خلال فترة التسعينيات، إلا أن هذا النمو قُدر بأنه يعد متباطئاً تماماً متى قورن بالفترة من الخمسينيات وحتى الثمانينيات، والتي عكست نمواً متزايداً في الإنتاجية، وجلبت معها الكثير من الفوائد الاقتصادية مقارنةً بالموجة الثالثة من التغير التكنولوجي، وهي الموجة المتعلقة بدخول الروبوتات وابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يُعزى بدايةً لصعوبات القياس المتعلقة بالطبيعة الرقمية لهذه النوعية من الابتكارات، فضلاً عن أن التحسينات المتعلقة بتلك التكنولوجيا لم تؤثر إلا على عدد قليل من القطاعات؛ لاسيما صناعات النقل واللوجستيات والاتصالات السلكية واللاسلكية، على عكس التقنيات السابقة ذات الأغراض العامة كالبخار والكهرباء⁽¹⁾.

وحقيقةً، فلقد نشأ في ذلك الوقت قلق لا يمكن إخفاؤه بخصوص الاتجاه نحو اختفاء الوظائف متوسطة الأجر لصالح خلق فرص العمل ذات الأجور المرتفعة والمنخفضة، الأمر الذي خلق احتمالية الاتجاه نحو تفرغ الطبقة الوسطى، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب سلبية تتعلق بعدم المساواة في الدخل، ومن ثمَّ على التنمية الاقتصادية بشكل أوسع⁽²⁾. إذ رأى البعض أن التكنولوجيا يمكن أن تحل محل العامل البشري في المهام الروتينية، سواء اليدوية أو الذهنية؛ إلا أنها لا يمكن أن تحل محل العامل في المهام غير الروتينية، وأن تأثير هذه التكنولوجيا عادة ما يؤدي إلى ظهور طلب نسبي على الوظائف المهارية عالية الأجر (Well Paid Skilled Jobs) وهي تلك الوظائف التي تتطلب مهارات فكرية أو تخيلية غير روتينية، وكذلك على الوظائف الأقل مهارة منخفضة الأجر (Low-Paid، Least-Skilled Jobs) التي تتطلب مهارات يدوية غير

(1) Gordon, R., The rise and fall of American growth, The U.S. standard of living since the civil war, Princeton University Press, Princeton, 2016. P. 213.

(2) حيث تفيد جُل الإحصاءات الصادرة عن مكتب العمل الدولي ILO، والمتعلقة بتطور التشغيل، بأن نسبة مهمة من إحدائيات الشغل متأتية اليوم عبر قطاعات البنوك والنقل والمواصلات والخدمات الموجهة للمؤسسات، وعادة ما ترتبط كل هذه الأنشطة بشكل وثيق بتقنيات المعلومات والاتصالات، وهو ما يسجل، بالتوازي، انخفاضاً متواصلاً في اللجوء للعمالة غير الماهرة، في حين تتضاعف نسبة القوى العاملة ذات المهارات العالية من مهندسين وتقنيين في جميع القطاعات، بما في ذلك قطاعات الصناعات المعملية والتحويلية. راجع في ذلك:

- الموقع الإلكتروني لمكتب العمل الدولي، وذلك على الرابط:

- <http://www.ilo.org/global/lang-en/index.htm>.

تقليدية⁽¹⁾. بينما سينخفض الطلب على الوظائف الوسطى Middling Jobs، والتي تتطلب مهارات يدوية أو ذهنية روتينية، وهو الأمر الذي أكده الرصد الواقعي لعينة مختارة من الدول الأوروبية (فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - أسبانيا - السويد - المملكة المتحدة)، حيث وجد أن عدد الوظائف المطلوبة لمستويات متقدمة وعالية التعليم هذه الدول جميعاً، كالمديرين والمهندسين والأطباء، إنما تكون في نمو دائم، بينما عدد الوظائف المطلوبة لأولئك الحاصلين على قدر متوسط من التعليم، كعمال الآلات والنقل والتجميع، تكون في انخفاض مستمر.

وفي المقابل، فإن عدد الوظائف الخدمية، والمتطلبة لقدر ضئيل من التعليم كعمال النظافة مثلاً، وهي تلك الوظائف التي تحتاج في أداؤها إلى قدر متزايد من المشقة والعناء الجسدي، أو تلك التي تتطلب معايير قياسية لتنظيمها، فإنه يكون من الصعوبة إحلال الآلية محلها، فهي دوماً في ازدياد، وهو التأثير الذي أطلق عليه اسم «تمحور الوظائف Job polarization»⁽²⁾؛ فالتكنولوجيا كانت أكثر تأثيراً على الوظائف التي سبق وأن كانت تؤدي بمعرفة عمال متوسطي المهارة، مسببةً في ذلك لتغيرات جوهرية؛ الأمر الذي بات يعيد إنتاج البطالة وتوزيعها بطريقة تعمق الفروق الطبقيّة وتكرس الفجوة الرقمية داخل المجتمع الواحد⁽³⁾.

ومن ثمّ، يمكن القول بأن الموجة الحالية من التغير التكنولوجي والمتخذة لشكل الذكاء الاصطناعي، إنما تأتي في وقت لم يتم فيه الشعور بعد بالفوائد المتوقعة من الموجة السابقة بالكامل، وبخاصة مع انخفاض نمو الدخل للطبقة الوسطى في المجتمع وازدياد عدم المساواة بشكل واضح. ولعل التخوف الحقيقي الآن، ليس فقط في أن تؤدي الموجة الجديدة إلى ارتفاع معدلات البطالة، وأن تؤدي الزيادة في إنتاجية العمالة، بسبب تلك التقنيات الجديدة، إلى انخفاض الطلب عليها، وإنما الخوف الأكبر كذلك أن تؤدي هذه التقنيات إلى تدهور ظروف العمل وتراجع المكاسب بشكل يفوق زيادة الإنتاجية، على غرار ما حدث في الماضي، ولفهم ذلك الأمر بشكل أفضل هناك حاجة إلى التركيز والنظر من كثب في الروابط التي تجمع بين الإنتاجية وتنظيم الإنتاج والعمالة.

(1) Autor, D., Levy F., and Murnane R., The skill content of recent technological change: An empirical exploration, Quarterly Journal of Economics, Vol. 118, No.(4), 2003, PP. 1279 - 1333.

(2) Jaimovich N. and H. Siu, The Trend is The Cycle, Job Polarization and Jobless Recoveries (Working Paper 18334), Cambridge, Mass: National Bureau of Economic Research, 2012.

(3) Petropoulos G., The Impact of Artificial Intelligence on Employment, Bruegel, 2017, P. 120.

ثانياً - الوظائف Jobs، المهام Tasks وتنظيم الإنتاج Organization of production؛

مقارنةً بالثورات الصناعية السابقة، قدّر الباحثون في «معهد ماكنزي الدولي» McKinsey Global Institute أن التمزق أو الخلل الاجتماعي الممكن تحقيقه بسبب الذكاء الاصطناعي إنما يمكن أن يحدث بشكل أسرع لعشر مرات وبحجم يزيد على ٣٠٠ مرة عن الثورة الصناعية الحادثة في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. ولذلك فهي، من حيث تأثيره، يمكن أن تتضاعف بانتظام لأكثر من ٣٠٠٠ مرة^(١).

في الواقع، فإن الشركات عندما تقوم بأتمتة الإنتاج، فإن نمو الوظائف إنما يتأثر من خلال ثلاث قنوات^(٢)، أولاً: تؤدي التقنيات الجديدة إلى الاستبدال المباشر للوظائف والمهام التي يؤديها العمال حالياً، وهو ما يعرف بأثر الإزاحة The Displacement Effect. وثانياً: الزيادة في أعداد الوظائف والمهام اللازمة لاستخدام وتشغيل وصيانة الآلات الجديدة، وهو ما يُعرف بأثر تكامل المهارات The Skill-Complementarity Effect. وثالثاً: هناك تأثير على الطلب الناجم عن انخفاض الأسعار والزيادة العامة في الدخل المتاح في الاقتصاد ككل بسبب زيادة الإنتاجية الحادثة من استخدام الآلية، وهو ما يُعرف بأثر الإنتاجية The Productivity Effect^(٣).

وبالطبع لن تتحقق هذه الآثار الثلاثة دفعة واحدة، إذ يفيد الرصد التاريخي أو الاتجاهات القياسية إلى أن البطالة عادة ما ترتفع مع بداية التحول للأتمتة قبل أن تنخفض مرة أخرى عندما تكون الأسواق والمجتمعات مهياً تماماً لمواجهة وتحمل الصدمات الرئيسية للأتمتة، أو عندما تتكيف الأسعار والإنتاجية على نطاق واسع عبر الاقتصاد في مرحلة لاحقة، وهو ما يعني سيطرة عامل الإزاحة في المدى القصير، مع سيطرة عامل الإنتاجية وإحداثه لتأثيرات إيجابية على العمالة في المدى الطويل^(٤).

وذلك التحليل لكيفية تحديد تأثير التغير التكنولوجي على التوظيف إنما يعتمد على ثلاثة افتراضات محددة، أولها: أن تختفي الوظائف بأكملها تقريباً وفوراً عند

(1) Dobbs, R. J. Manyika and J. Woetzel, The Four Global Forces Breaking all the Trends, London, San Francisco, Shanghai: Mc Kinsey Global Institute. 2015.

(2) Vivarelli, M., innovation, employment and skills in advanced and developing countries: A survey of Economic Literature, in Journal of Economic Issues, Vol. 48, No. 1, 2014, PP. 123-154.

(3) Petropoulos, G., Op. Cit, P. 119.

(4) Semmler W. and Chen, P., Short and Long-run Effects of Productivity on Unemployment, Mimeo. Available at: (<https://ssrn.com/abstract=2907539>,in12June2018)

استبدال الوظائف بالآلات؛ **وثانيها:** أن يكون العرض الوظيفي Occupational supply غير مرن، وبحيث يؤدي التغيير في الطلب على العمالة، والمتطلب للمهارات، إلى حدوث بطالة تكنولوجية أو تدهور في ظروف العمل⁽¹⁾؛ **وثالثها:** أن الزيادة الممكن حدوثها في الطلب، والممكن تحققها من خلال زيادة الإنتاجية، يتم توزيعها بشكل موحد عبر القطاعات، بغض النظر عن مدى أتمتة هذه القطاعات من عدمه. وكنتيجة لذلك، ستشهد القطاعات المتسمة بدرجة عالية من الأتمتة انخفاضاً نسبياً في حصة الطلب، ومن ثمّ لن تخلق إلا القليل من الوظائف مقارنةً بتلك التي لا تعتمد كثيراً على الأتمتة، وهو ما سيؤدي فعلياً إلى استقطاب الوظائف وزيادة عدم المساواة في الدخل⁽²⁾.

وفيما يلي، ولتحقيق فهم ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سوف يجبر أسواق العمل على المضي قدماً عبر ذات نمط التعديل المذكور، سوف نجد أنه من المفيد أن نلقي نظرةً فاحصةً على هذه الافتراضات الثلاثة:

أ- تغيير الوظائف والمهام؛

بالطبع هناك فارق بين الوظائف Jobs والمهام Tasks، فالوظيفة تتكون من مجموعة من المهام، ومن ثمّ، إذا ما تمت أتمتة بعض هذه المهام، فربما يتغير شكل أو ملامح الوظيفة المتضمنة لتلك المهام عن طريق إضافة مهام جديدة لهذه الوظيفة أو حدوث تعديل في المهام الموجودة بالفعل، بدلاً من إلغاء تلك الوظيفة بالكامل⁽³⁾. وهكذا يمكن أن تستمر وظيفة ما في أداء مهام معينة لم تتم أتمتها جنباً إلى جنب مع مهام جديدة أخرى، إما أنها لم تكن موجودة من قبل أو تم تنفيذها بمعرفة مجموعة مختلفة من العمال.

وهكذا، فإن اختفاء وظيفة ما من عدمه إنما يعتمد بالأساس على ما إذا كان من الأفضل تجميع أو ضم مهام معينة في «ملف وظيفي محدد» وتوظيف عمال مخصوصين

(1) Autor D., L. Katz and F. Kearney, The Polarization of the US Labor Market, in American Economic Review Papers and Proceedings, vol. 96, No. 2, 2006, PP. 189-194.

(2) Bessen, J., AI and Jobs: The Role of Demand, Mimeo, available at: <http://www.nber.org/chapters/c14029>.

(3) حيث يري أرنتز وآخرون Arntz et al، أن المهام التي تمت تأديتها داخل الوظائف هي المعرضة للأتمتة، أما الوظائف نفسها،

فلا تقوم سوى بالتحول لتضم مهام مؤتمتة وبشرية في آن واحد. راجع في ذلك:

- Arntz M., T.Gregory and U. Zierahn, op. cit, PP. 162.

لهذه الوظائف الجديدة أم لا، وبالطبع هي مسألة تعتمد على الطلب على السلع أو الخدمات التي يفترض أن تقدمها هذه الوظائف، وليس على المهارات المطلوبة فقط⁽¹⁾. ففكرة ما إذا كانت أتمتة المهام ستؤدي إلى اختفاء الوظائف أم لا إنما هي مسألة تقنية بالأساس بقدر ما هي مسألة مؤسسية، ولا يمكن تحديدها مسبقاً من خلال النظر إلى عملية الأتمتة وحدها، فكل دولة تختلف عن غيرها فيما يتعلق بكيفية تصميم الوظائف وإعادة تجميع المهام في هذه الوظائف، علاوة على أن لكل مهمة خصائصها المختلفة من حيث متطلبات التدريب والإشراف والإنتاج، وهو ما سيعتمد على إمكانيات كل بلد من حيث البنية التحتية للتعليم والتدريب، فضلاً عن الحوافز الضريبية وأنظمة المنافع الاجتماعية⁽²⁾.

وحتى في الحالات التي يتم فيها أتمتة مهمة معينة، فإن هذه المهمة لا تختفي تماماً، فالأمر حتماً سوف يتطلب الاستعانة بالعنصر البشري للتأكد - مثلاً - من أن الآلة المستخدمة لتنفيذ المهمة تم إعدادها بشكل صحيح، أو أنها تعمل بكفاءة وبلا أخطاء، وبكل ما قد تستدعيه الحاجة لسرعة التدخل في حالة الخطأ أو الطوارئ، أو لتغيير الطلبات الموجهة للآلة أو لتغيير وإعداد خط إنتاج جديد مثلاً... وهكذا. فوجود الطيار الآلي داخل الطائرة لم يبلغ دور الطيارين الطبيعيين، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تشخيص الأمراض لم يبلغ احتياج هذه المهمة لمساعدة بشرية من الأطباء، وبدلاً من ذلك يصبح السؤال الأهم يتعلق بما إذا كان من المرجح تجميع مجموعة من المهام داخل وظيفة واحدة أم لا؟ ومدى السرعة التي يمكن للعامل أن ينتقل بها داخل الوظيفة الحالية لأداء مهام أو مجموعات مهام معدلة قليلاً؟ فإذا كانت الإجابة أن الأمر يتطلب مهارات جديدة يحتاج الأمر لتعلمها إلى مزيد من التكلفة، فمن المتوقع أن تؤدي الأتمتة إلى عدم المساواة في الأجور داخل المهن وليس عبرها⁽³⁾.

(1) Acemoglu D. and Autor, d., Skills, Tasks and Technologies: Implications for Employment and Earnings, in O. Ashenfelter and D. Card: Hand Book of Labor Economics (Amsterdam, North Holland), Vol. 4 B, 2011, PP. 1043-1172.

(2) فالشركات فيما يتعلق باستراتيجيات السوق والاستثمارات ليست على ذات النمط فيما يتعلق بصدمات التكنولوجيا. فحتى إذا افترضنا أن هناك مزايا للأتمتة، فليس هناك ضمان بأن الشركات سوف تختار أو تتحاز للتكنولوجيا، فذلك سوف يعتمد بالأساس على تكلفة استبدال العمالة بالآلات وعلى مستوى تغير الأجور المتعلقة بذلك التهديد. راجع.

- Petropoulos G., op. cit, p. 125.

(3) Ernst, E., R. Merola and D. Samaan, op. cit, P. 10.

ب- تكاملية مهارة رأس المال:

إن فقدان الوظائف لأولئك العمال من ذوي المهارات المنخفضة، وكذلك عدم تساوي الأجور، سوف يعتمد -بالأساس- على مدى تكاملية أو احتياجية الآلات لوجود عمالة ذات مهارات خاصة ومتميزة أم لا، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه التوافقية أو التكاملية بين الآلات والمهارات لا ترتبط أو تتوقف فقط على العوامل التكنولوجية، وهو ما أكدته الموجات السابقة من الثورات الصناعية، ولكن بالأحرى، فإن فكرة استخدام الشركات للآلات، كبديل للعمالة، إنما تتوقف على ما إذا كانت هذه الآلية مربحة للشركة أم لا، على نحو ما أشرنا سابقاً⁽¹⁾.

فخلال القرن التاسع عشر، مثلاً، تمتع العمال بمزايا نسبية مقارنة بالآلات، وذلك فيما يتعلق بالمهام ذات الطبيعة التكرارية، والتي تتطلب مهارات فنية كانت الآلات تعجز عن تنفيذها في ذلك الوقت. وبالنظر إلى أن العمالة في إجمالها، سواء الماهرة أو غير الماهرة، كانت تتميز بقدرتها على إنجاز المهام دون الحاجة لاستخدام الآلات، فإن الشركات لم تجد دافعاً لاستبدال هؤلاء العمال بالآلات، لكون هذا الاستبدال - في ذلك الوقت - لم يكن مربحاً، وبخاصة في الأماكن التي كانت تتسم بوفرة في العمالة رخيصة الأجر، على نحو ما هو مشاهد حالياً في المصانع المستغلة للعمال في كافة أنحاء العالم النامي⁽²⁾.

وعلى الرغم من ذلك، فمع زيادة المعروض من العمالة الماهرة، وبالتالي انخفاض أجورهم النسبية مقابل العمالة غير الماهرة، أصبح هناك دافع لاتجاه الشركات نحو إدخال الآلية كبديل للعمالة غير الماهرة، أي التحول نحو اتباع نمط التغيير التكنولوجي المتحيز للمهارات، وهو ما نلمسه حالياً في كافة أنحاء العالم المتقدم⁽³⁾.

ونتيجة لإدخال آلات أكثر تعقيداً، ازداد الطلب على العمالة القادرة على تشغيلها وصيانتها باستمرار. إلا أن هذا الطلب، وهذه العمالة الماهرة التي تطلبها التعامل مع هذه الآلات، لم يكن كافياً لخلق وظائف كافية لتعويض الخسارة في الطلب على العمال ذوي المهارات المتدنية ممن تم استبدالهم. ومن هنا أصبح تكامل مهارات رأس المال مرادفاً

(1) Acemoglu, D. op. cit, P. 31.

(2) Petropoulos G. op. cit, 125.

(3) Goldin C. and L. Katz, The Origins Technology- Skill Complementarity, in Quarterly Journal of Economics, Vol. 113, No. 3, 1998, PP. 693 - 703.

ليس فقط للتفاوت المتزايد للدخل، ولكن أيضاً لزيادة البطالة التكنولوجية إلى الحد الذي لم يتمكن معه العمال ذوو المهارات المنخفضة من تبديل مهنتهم أو قطاعاتهم⁽¹⁾.

وهكذا، فإن المدى الذي تتطلب فيه التقنيات الجديدة مدخلات التكاملية مع العمالة الماهرة بات يُعدّ محدداً أساسياً ورئيسياً فيما يتعلق بتأثير الذكاء الاصطناعي على التوظيف وعدم المساواة. وفي الواقع، حتى التغيرات المتواضعة في درجة التكاملية يمكن أن تنتج اختلافات سريعة في مخرجات سوق العمل⁽²⁾.

فالعاملون المالكون لمهارات الحاسب الآلي، وأولئك الذين استطاعوا تطوير قدراتهم وجدوا أنفسهم أمام العديد من فرص العمل. أما من احتج على التغيير، دون محاولة تطوير قدراته، فقد أوقع نفسه في فخ الإقصاء عن العمل لتخلفه عن الركب، فشركة مثل يوتيوب YouTube أو فيس بوك Facebook، زاد عدد موظفيهما لمراقبة محتوى هذه المواقع، خاصة مع زيادة الأنظمة الدولية لمراقبة المحتويات التي تعرضانها، والتي تحتم على هذه المواقع إزالة أي محتوى مخالف.

وبالتالي فالمستفيد الأول من هذه التقنيات هو من يدرك أن لها جوانب إيجابية، ليس فقط من ناحية الإنتاج أو الفعالية، وإنما أيضاً من ناحية تأهيل وتوظيف أناس تتناسب مهاراتهم مع هذه التقنيات. ولقد تكييف الكثير من الدول كالصين واليابان والهند وكوريا على هذه الأنظمة، ليس على مستوى البحث والتطوير فحسب، وإنما أيضاً على مستوى مدى التخطيط الاستراتيجي لما يمكن أن تحدثه من تغيير على المستوى الاقتصادي بشكل عام، وعلى مستوى التشغيل والعمالة بشكل خاص⁽³⁾.

وأما من ناحية ما إذا كان يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل كبديل للمهام العقلية Mental Tasks، فإنه ليس من الواضح تماماً ما إذا كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي

(1) Ernst, E., R. Merola and D. Samaan, op. cit, P. 11

(2) Berg, A., E. Buffie, and L. Zanna, Robots, Growth and Inequality: Should We Fear the Robot Revolution? (The Correct Answer is yes), IMF Working Paper No. 18/116, Washington DC, International Monetary Fund, 2018.

(3) فالتجربة الهندية مثلاً أدركت أهمية التأهيل والاستعداد لهذا التطور التقني، فأنشأت العديد من الكليات والجامعات المتخصصة في مجال الحاسوب وعلومه، حتى أصبحت تقنية المعلومات الأمريكية تعتمد بشكل يقارب 70% على الموارد البشرية الهندية. راجع.

- د. عبد الله الرادوي: الذكاء الاصطناعي ومعدلات البطالة، جريدة الشرق الأوسط، العدد رقم (١٤١٦٠)، في ٤ سبتمبر ٢٠١٨، وذلك على الرابط:

- <https://aawsat.com/home/article/1015281,4/11/2020>.

لها من المميزات التكاملية مع المهارات ما يمكن أن يجعلها قادرة على استبدال المهام العقلية. فالواقع يعكس أن المنطق الكامل للأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي هو تقديم الخبرة المعرفية لغير المتخصصين - To Offer Expert knowledge To Non-specialists، وأياً ما كان المجال الذي تتعلق به هذه الأنظمة، الطبي أو الزراعي أو الخدمي أو الإنتاجي... إلخ، فغالباً ما تتطلب هذه الأنظمة القليل من المعرفة المسبقة أو حتى لا تتطلب تلك المعرفة، لربط مجموعة كبيرة من المستخدمين وتقديم المشورة والإرشادات التي تساعد على رفع الإنتاجية، لا سيما في القطاعات الكثيفة الاستخدام للعمالة منخفضة المهارات⁽¹⁾.

ج- تطور الطلب وظهور مهام جديدة :

منطقياً سوف يساعد نمو الإنتاجية الحادث بسبب التغيير التكنولوجي إلى زيادة الدخل، ومن ثمَّ زيادة الطلب، وسواء زادت البطالة أو ساءت ظروف العمل، فإن الأمر سيعتمد حينئذ على أنماط وأنواع السلع والخدمات التي سيتم توجيه هذا الطلب الإضافي إليها. وعادة لا يتطور أو يتقدم التغيير التكنولوجي بشكل موحد عبر كافة القطاعات، ومن ثمَّ فإن الدخل الإضافي الناتج عن الأتمتة في أحد القطاعات ربما لا يؤدي إلى زيادة الطلب على هذا القطاع، وبما يسهم في خفض الطلب على العمالة فيه. على العكس، إذا كان الطلب على المنتجات أو الخدمات المقدمة عبر هذا القطاع المؤتمت يتفاعل بشدة مع التغيير في الأسعار، أي كان الطلب مرناً للغاية من حيث السعر، فإن أي تأثيرات ناتجة عن التشغيل الآلي الموفر للعمالة Labour - Saving Automation يمكن أن يقابلها زيادة في الطلب على العمالة. فإدخال ماكينات الصراف الآلي ATM في الخدمات المصرفية، بدءاً من حقبة السبعينيات، ربما قلص العديد من الوظائف التي كانت تُعهد إلى العنصر البشري، إلا أنه أدى فعلياً إلى خلق العديد من الوظائف المصرفية الأخرى، وبشكل مستمر، مع انخفاض تكلفة فتح منافذ جديدة، مما أسهم

(1) فجزء من وعد الذكاء الاصطناعي أنه يمكن أن يساعد - واقعياً - في رفع الإنتاجية وبخاصة بالنسبة للعمال ذوي المهارات المنخفضة، مع خفض الطلب على المهنيين ذوي المهارات العالية والمتوسطة، وذلك على عكس ما لوحظ في الماضي. فعلى سبيل المثال، يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تساعد في مجال البناء، المستخدم للمزيد من العمالة ذات المهارات المنخفضة، من خلال استخدام أنظمة التخطيط الجديدة القائمة على الكمبيوتر، وبما يؤدي إلى تسريع وقت البناء وتحسين

دورة الصيانة للمباني وتقليل النفايات .. وهكذا، ومن ثمَّ مزيداً من المساعدة في رفع الإنتاجية .. راجع في ذلك :
- McKinsey Global Institute (MGI), Reinventing Construction: A route to higher productivity (Washington DC, 2017).

في جذب العديد من العملاء، مع تغيير في نمط العديد من المهام ونقلها بين موظفي البنك، كمهام المبيعات، وتقديم الخدمات الاستشارية⁽¹⁾.

وهكذا فمع نمو الطلب - بشكل عام - قد تستفيد القطاعات عالية المرونة السعرية كثيفة العمالة من خلال خلق فرص عمل إضافية أو إنشاء الجديد من المهام داخل هذه الوظائف؛ الأمر الذي قد يفسر لماذا كانت البطالة التكنولوجية تظل في الغالب - إن وجدت - كظاهرة مؤقتة⁽²⁾.

في أعقاب هذا العرض، دعونا نتساءل: هل يمكننا القول إن تأثيرات الذكاء الاصطناعي في سوق العمل ستتماثل مع سابقتها من موجات الأتمتة على نحو ما تناولنا، أم ستختلف تلك التأثيرات لاختلاف طبيعة المهام التي تتعرض لتناولها تطبيقات الذكاء الاصطناعي والقائمة بشكل أساسي على المهام العقلية دون البدنية، ولاتساع تلك التطبيقات وتناولها لعدد غير قليل من الصناعات والمهن. وإذا كانت الإجابة أن هناك اختلافاً فما هو هذا الاختلاف؟ هذا هو موضوع النقطة الآتية من الدراسة، والتي ستجيب عن التساؤل المباشر: هل سيهدد الذكاء الاصطناعي وجود بعض الوظائف، وبالتالي يمكن أن يعمق من ظاهرة البطالة أم لا؟

ثالثاً - تهديدات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل:

تختلف الدراسات فيما بينها حول دور الذكاء الاصطناعي في وجود وبقاء بعض المهن والوظائف، فمنها ما ترى أن للذكاء الاصطناعي تأثيراً سيئاً على سوق العمل، إذ سيتعرض كثير من الناس لخسارة وظائفهم⁽³⁾، بينما ترى الأخرى، على العكس،

(1) Bessen J., op. cit., available at: <http://www.nber.org/chapters/c14029>.

(2) ففي المملكة المتحدة، مثلاً، أدت المكاسب التي تحققت من الأتمتة خلال الفترة من (١٩٨٨ - ٢٠١٧) من خلال خفض الإنفاق على الطعام والملابس، إلى زيادة الطلب على الأنشطة الترفيهية والثقافية بأكثر من خمس نقاط مئوية في سلة المستهلك.

راجع: Ernst, E, R. Merola and D. Samaan, op. cit, p.12.

(3) توقعت دراسة حديثة لمؤسسة «أكسفورد إيكونومست» المتخصصة في التحليلات التنبؤية والإحصاءات الكمية، أن يخسر العاملون في القطاعات الصناعية المختلفة أكثر من ٣٠ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٣٠، الأمر الذي سيجعل حجم العمالة البشرية في تلك القطاعات يتراجع بنسبة ٨، ٥٪ مقارنة بما عليه الآن، وذلك بسبب الأجيال الجديدة من الروبوتات الصناعية التي ستحل محلهم، والمزودة بقدرات أعلى في الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، حيث يتوقع أن كل روبوت حديث سيقضي على ٦، ١ وظيفة يشغلها البشر في المصانع وخطوط الإنتاج، وأن زيادة عدد الروبوتات بنسبة ١٪ بالقطاعات الصناعية حول العالم، سيرفع الإنتاجية لكل عامل بنسبة ١، ٠٪. وتوقعت الدراسة أن يرتفع معدل انتشار الروبوتات الصناعية بنسبة ٣٠٪، وهو ما سيمكن من زيادة الإنتاج الصناعي الكلي بنسبة ٣، ٥٪ وبما يعادل خمسة تريليونات دولار، مشيرة إلى أن قطاعات النقل والتخزين ستكون الأكثر تأثراً. راجع في ذلك:

- مؤنس حواس : الذكاء الاصطناعي يهدد وظائف المستقبل، موقع اليوم السابع، متاح في ٢٧/يناير ٢٠٢١، على الرابط: <http://www.youm7.com/4563366>.

أن للذكاء الاصطناعي تأثيراً إيجابياً للإنسان متى أجاد استخدامه^(١). فالدخول في مجال هذا الذكاء إنما يتطلب مهارات معينة، سواء للموظفين أو للأشخاص العاملين فيه، وأن الاستعانة بالعمل المؤتمت، من خلال الذكاء الاصطناعي، إنما هي عامل مساعد للإنسان شريطة الاستخدام السليم له^(٢).

وتكاد تُجمع الدراسات على أن الذكاء الاصطناعي سوف يخلق بالتأكيد العديد من فرص العمل الجديدة، فآلية العمل وفق البرمجيات تقوم على فكرة المدخلات والمخرجات، حيث يتولى العنصر البشري مهمة هذا الإدخال للآلة التي تعمل بدورها على تقديم المخرجات، عبر آلية تسمى Auto - detect. وطبقاً لهذا المعطى، فمن المؤكد أن هناك فرصاً جديدة للعمل سوف تظهر، وأن هناك شركات سوف تستغني عن موظفيها، وأن هناك أيضاً وظائف سوف تختفي. لكن بالمقابل ستظهر وظائف جديدة أخرى. فالإنسان في كل هذا سيبقى موجوداً، ولن يحل الذكاء الاصطناعي محل الإنسان بشكل كامل، فما يتغير مع الذكاء الاصطناعي هو دور الإنسان في العمل. فعلى الرغم مثلاً من أن التعليم عن بعد On Line، بات من أكثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إلا أن دور المعلم لم يختف، ولكن ما تغير هو الدور الذي أصبح أكثر يسراً وسهولةً، فهناك دائماً الحاجة إلى تحضير المحتوى العلمي وتصويب وتصحيح الأخطاء. ففي كل تطور، هناك أدوار ستتغير، وهناك خلق لأدوار جديدة، ولكن - يقيناً - لن يحل هذا التطور بديلاً للإنسان. فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة رائعة للعنصر البشري بدلاً من الاستبدال الكامل له، إذ ثبت أن الذكاء الاصطناعي والبشر سيحققون أكثر من مجرد الاعتماد على أحدهما دون الآخر^(٣).

فوفق تقرير صادر عام ٢٠٢٠ عن منتدى الاقتصاد العالمي بخصوص مستقبل الوظائف «The Future of Jobs Report»، يتوقع أصحاب العمل أنه، وبحلول عام ٢٠٢٥،

(١) أشار تقرير صادر عن شركة «جاردنر للأبحاث»، أن الذكاء الاصطناعي يعمل على إنشاء ٢,٣ مليون وظيفة، بينما يقضي فقط على ١,٨ مليون وظيفة أخرى، لافتاً إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٢، سوف يعتمد واحد من كل خمسة موظفين يعملون في وظائف غير روتينية على تقنية الذكاء الاصطناعي في عملهم. راجع في ذلك:

- يوسف العربي وآخرون: الذكاء الاصطناعي يعيد رسم خريطة الوظائف في المستقبل، موقع صحيفة الاتحاد، متاح على الرابط: <https://www.alittihad.ae/article/13294/in/27/1/2021>.

(٢) حيث يجد الذكاء الاصطناعي الآن المزيد من الاهتمام نظراً لمقدرته على كسر حاجز الكفاءة البشرية وتقليل التكرار في العمل وتقدير الكفاءة: الأمر الذي دفع كافة القطاعات تقريباً لتبنيه، وبخاصة أن الذكاء الاصطناعي يوفر من الوظائف بأكثر مما يلغيه.

(٣) فرح منصور: هل يهدد الذكاء الاصطناعي وجود بعض الوظائف؟ متاح في ٢٧ يناير ٢٠٢٠، وذلك على الرابط: <https://www.annahar.com/arabic/science-and.technology->

ستنخفض الأدوار الزائدة عن الحاجة من كونها ٤, ١٥٪ من القوة العاملة إلى ٩٪ (تراجع ٤, ٦٪)، وأن المهن الناشئة ستنمو من ٨, ٧٪ إلى ١٣, ٥٪ (نمو ٧, ٥٪) من إجمالي قاعدة الموظفين المشاركين في الشركة، ومن ثمَّ فإن هناك ٨٥ مليون وظيفة قد يتم إزاحتها من خلال التحول إلى تقسيم العمل بين البشر والآلات، بينما قد يظهر ٩٧ مليون دور جديد أكثر تكيفاً مع التقسيم الجديد للعمل بين البشر والآلات والخوارزميات، عبر (١٥) صناعة و (٢٦) اقتصاداً شملهم التقرير^(١).

وإذا قلنا إن من العوامل التي ساعدت على انتشار أنظمة الذكاء الاصطناعي، جاء توافر عدد ضخم (غير منتظم أو مهيكّل) لقواعد البيانات، وانتشار غير مسبوق للقوة الحاسوبية، ووجود زيادة ملموسة في رأس المال الاستثماري لتمويل وإقامة المشروعات التكنولوجية المبتكرة، على رأس هذه العوامل، فلقد أسهم هذا الأمر كثيراً في تطوير العديد من التطبيقات وظهور الجديد منها في المجالات التي كان يُعتقد تمتع الإنسان فيها بميزة خاصة.

ولعل من أكثر المهام التي أصبحت محوراً لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، يمكن رصد ثلاث مجموعات من هذه المهام، وهي :

مهام المطابقة «Matching Tasks»: وهي تتعلق بتلك الوظائف التي تتكون من مطابقة العرض والطلب، لاسيما في الأسواق التي تتميز بهيكل منتجات وخدمات غير متجانس، سواء كانت خدمات نقل «Uber, Lyft, Didi Xiuching»، أو خدمات الفنادق والإقامة «Booking.com, Ebookers, Airbnb»، أو البيع بالتجزئة «Amazon»، أو إدارة الموارد البشرية «LinkedIn»، وغيرها، إذ أثبتت الآلات أنها أكثر قدرةً وأسرع إنجازاً وأكثر كفاءةً، وبشكل ملحوظ في تحديد المطابقات في هذه الأسواق^(٢).

(1) The Future of Jobs Report 2020, available at: www.skynewsarabia.com, in 21 October 2020.

(٢) وهو ما من شأنه أن يساعد الشركات على خفض التكاليف المتعلقة بالعثور على العملاء أو الموردين، وتقديم حلول أقل كلفة لمساعدة عملائهم المتزايدة، إلا أن ذلك غالباً ما يكون على حساب تدهور ظروف العمل لمورديهم وموظفيهم، مما يترك أصحاب العمل في وضع قوي يسمح لهم بالتقليل من حقوق العمال وظروف العمل .. راجع :

- Ernst, E. R. Merola and D. Samaan, op. cit, p.13.
- De Stefano, V., «Negotiating the Algorithm»; Automation, Artificial Intelligence and Labour Protection, Employment Working Paper No.246 (Geneva, International Labour Office) 2018.

وراجع أيضاً :

- د . عبد الله موسى، د . أحمد حبيب : مرجع سابق، ص ٧٦ - ٨٥.

مهام التصنيف Classification Tasks : حيث ركزت التطبيقات المبكرة للذكاء الاصطناعي على تقنيات التعرف على الصور والنصوص، وخاصة التعرف على الوجه، ولقد حدثت تطورات مذهلة في التطبيقات المتعلقة بهذا المجال، وبخاصة تلك التطبيقات المتعلقة بالأغراض الطبية (كتشخيص الصور بالأشعة السينية)، وكذلك المتعلقة بالخدمات القانونية (كقراءة وتصنيف المستندات القانونية)، والمتعلقة بأعمال المحاسبة والمراجعة (كتحليل الميزانيات وكشف الاحتيال)، والمتعلقة بالتوظيف (كفحص المتقدمين)، وهو الأمر الذي يعكس معه احتمالية التهديد لوظائف عدد كبير من العمال ذوي الأجور الجيدة في صناعة الخدمات. ومع ذلك فإنه يعد أيضاً بتعزيز إنتاجية العمال الأكثر إنتاجية في هذه الصناعات بشكل أكبر⁽¹⁾.

مهام إدارة العمليات Process – Management Tasks : وتتعلق بمزيج من مجموعتي المهام السابقتين، فهي تساهم في تحديد الأنماط وجلب الموردين والعملاء المختلفين معاً على طول سلسلة التوريد Supply Chain⁽²⁾، وينشأ هذا النوع من إدارة الشبكات المركبة في إدارة الشبكات الكهربائية والبنى التحتية ومشاريع البناء، بما في ذلك صيانة المشاريع المنجزة (من خلال إنترنت الأشياء Internet of Things) أو حلول النقل المتعددة الوسائط للحد من حركة المرور داخل المدن.

وبديلاً عن الروبوتات التي كانت تُستخدم في الماضي، باتت هذه الابتكارات الجديدة القائمة على الذكاء الاصطناعي تشكل مجموعة جديدة من المهام التي إما لا يمكن للبشر القيام بها بشكل صحيح بسبب تعقيدها، أو لأنها باهظة الثمن بحيث لا يمكن أن تؤديها العمالة البشرية، حتى مع التقنيات التقليدية⁽³⁾.

- ولكن لنا أن نتوقف الآن حول الآثار التي يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تولدها، سواء أكانت ذات بعد اقتصادي أم اجتماعي، وبغض النظر عما إذا كانت هذه الآثار تعد امتداداً أو تكاملاً أو استبدالاً للمهام موجودة بالفعل.

(1) المرجع السابق، ص ٨٩ - ٩٢.

(2) د. أسماء السيد، د. كريمة محمود: مرجع سابق، ص ١٢٦ - ١٣٦.

(3) Ernst, E R. Merola and D. Samaan, op. cit, p. 14.

- أولى هذه الآثار نجدها في الطبيعة الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وهو ما يجعلها تحقق، وبخاصة متى كانت منتجاتها وخدماتها تتميز بعدم التنافسية، العديد من المزايا التراكمية Cumulative Advantages، لأولئك الذين يلجون سوقاً معينة أو خاصة Particular Market، فهناك الكثير من الوفورات التي ستتحقق في تكلفة تقديم هذه الخدمات، وبخاصة فيما يتعلق بالتكاليف الهامشية Marginal Costs. فعادة ما يقتصر الأمر على التكاليف الثابتة Fixed Costs لتقديم وتطوير تلك الخدمات، مع تحقيق المزيد من وفورات الحجم Economies of Scale مقارنةً بالموجات السابقة من التغيرات التكنولوجية القائمة في الأساس على المهام الميكانيكية.

الإ أن السؤال المهم هنا إنما يتعلق بمن سيجني كل هذه المزايا؟ الإجابة ستكون -بالطبع- لتلك الشركات وأولئك الذين يملكون الثروات ورأس مال الذكاء الاصطناعي. فعادة ما يسيطر -في هذه الحالة- عدد قليل من الشركات الكبيرة على سوق هذه الخدمات، مما يجعلها تحتل موقعاً متميزاً ومربحاً. فظهور ما يسمى بالشركات الفائقة Superstar firms هي النتيجة الحتمية، وبخاصة في ظل عدم وجود تنافسية حقيقية لها من الشركات الأخرى الصغيرة، فهذه الأخيرة ستضطر لمواجهة المزيد من الصدمات والمعارك الشاقة والمعيقة لدخول السوق، ولن يكون لهم في النهاية إلا الرضا بالتركيز على منافذ السوق الصغيرة ذات العرض الأقل ربحية؛ الأمر الذي ينتج في النهاية، وبشكل حتمي، تفاوتات كبيرة بين الشركات والأفراد⁽¹⁾.

فنظراً لكون صناعة الذكاء الاصطناعي لا تقوم إلا من خلال توافر كمية هائلة من البيانات ومساحات تخزين هائلة وقدرات حاسوبية ضخمة، فلن يستطيع بالمنطق سوى عدد قليل من الشركات تحمل تكاليف الموارد المطلوبة لتطوير هذه الصناعة، وهو ما يفسر امتلاك عدد قليل من شركات التكنولوجيا العملاقة أمثال Google، Apple، Amazon لمعظم البيانات وبما يمكنها من تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي متقدمة؛ الأمر الذي ينعكس حتماً على محدودية نمو هذه الصناعة وتقليل الابتكار؛ لأن عدد قليل من

(1) Rosen, S., The Economics of Superstars; in American Economic Review, Vol. 71, No. 5, 1981, pp.845 - 858.
- Autor et al, The fall of the labor share and the rise of superstar firms, NBER Working Paper No. 23396, 2017b, available at. <https://sstn.com/abstract=2968382>.

الشركات مهما امتلكت القوة لن تكون قادرة على تغطية كافة الفرص بكفاءة، وبخاصة مع اتجاه هذه الشركات العملاقة لشراء غالبية الشركات الصغيرة أو الناشئة، ومما يزيد الأمر تعقيداً التأكيد على حقيقة أن هذه الشركات الصغيرة هي التي يمكن أن تخلق معظم وظائف القطاع الخاص؛ الأمر الذي بات يتطلب تدخلاً حكومياً للحد من سيطرة هذه الشركات العملاقة من خلال المحافظة على المنافسة في سوق الذكاء الاصطناعي ومنع الاحتكار⁽¹⁾.

وعادة ما يواكب هيمنة هذه الشركات القائدة أو العملاقة، ظهور عدد متزايد من القطاعات القائدة، أو ما يطلق عليها Superstars Sectors، قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، والتمويل والألعاب وصناعة الموسيقى... إلخ، حيث يركز عدد صغير من رواد الأعمال Entrepreneurs أو المهنيين Professionals على طلب مجموعة كبيرة من المستهلكين⁽²⁾. ليس ذلك فحسب، فهذه الديناميكيات القائدة، والتميزة لا تقتصر فقط على الشركات المنتجة للسلع والخدمات الرقمية، وإنما تمتد أيضاً لتشمل، وبشكل متزايد، تلك التي تستخدمها، مما يؤثر في النهاية على مجموعة أكبر من المهن والقطاعات، محصلة كل ذلك، تركيز المزيد من العوائد والمكافآت لصالح تلك الشركات القائدة والعمالة المتميزة، عبر مجموعة واسعة من الأنشطة، مما يعكس معه اتساعاً محتملاً للفجوة مع بقية الاقتصاد وانتقاصاً حقيقياً في حصة دخل العمال⁽³⁾.

فكثير من هذه الشركات القائدة تتبنى نماذج واستراتيجيات أعمال تعتمد على البيانات للحصول على «ميزة تنافسية Data- advantage» على المنافسين. وعادة ما تزيد عمليات الدمج القائمة على البيانات (كاستحواذ Facebook على تطبيق WhatsApp) من مخاطر الانتهاكات من قبل شركات التكنولوجيا المهيمنة.

وبالطبع، ستؤدي عمليات الدمج هذه (نظراً لتأثيرات الشبكة Network Effects) إلى زيادة حواجز دخول الشركات الأخرى، وتمكين الشركات الكبرى من أن تصبح أكثر

(1) Grace Su, op. cit, p. 41.

(2) Korinek A. and Ng, D., The Macroeconomic of Superstars, Mimeo. Available at: <http://www.korinek.com/download/superstars.pdf>.

(3) Autor et al, op. cit, 2017 a, pp. 180 - 185.

هيمنة لدرجة قد تصل إلى الهيمنة التامة على الصناعة بأكملها⁽¹⁾. الأمر الذي حدا بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتحذير مؤخراً من أن الأسواق التي تعتمد على البيانات يمكن أن تؤدي إلى نتيجة مفادها أن «الفائز يحصل على كل شيء» Winner takes all⁽²⁾.

ثاني هذه الآثار يأتي من حقيقة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تسمح بوجود نوع من التمييز discrimination الدقيق بين مجموعات العملاء أو المستهلكين المختلفة. وإذا كان التمييز سعري وتجزئة السوق لا يعد بالأمر المستحدث، إذ تمت ممارسته سابقاً، فإن الذكاء الاصطناعي عادة ما يسمح للشركات أو يعطي الفرصة لها لقياس مدى حساسية تغير الأسعار وبسلوك العملاء الفردي بشكل أكثر تفصيلاً، وذلك رجوعاً إلى تحليل أنماط المستهلكين السابقة، وهو ما يتيح للموردين - بشكل أساسي - إمكانية فرض أسعار خاصة أو فردية أو اقتراح مجموعات تتضمن مزيجاً ما بين جودة المنتج وسعره الشخصي بالنسبة لكل مستهلك؛ الأمر الذي يحقق لهم جني المزيد من فوائض المستهلكين Consumer Surplus مقارنة بما كان يحدث سابقاً.

ورجوعاً إلى ما يُسمى بالتمييز السعري من الدرجة الثالثة Third - Degree Price Discrimination، يمكن أن نستخلص بعض الاستنتاجات المحتملة من الأفكار التي تعرضت لهذا الموضوع، ومن ثمّ تطبيقها على مجال الذكاء الاصطناعي، فمع هذا النوع من التمييز السعري (حيث اختلاف الأسعار طبقاً لدرجة الاستفادة من الخدمة، كخدمة ركوب القطارات أو مشاهدة عرض بقاعة سينما مثلاً... إلخ)، يقوم المنتجون بتقديم نفس نوع الخدمة أو السلعة لمجموعات المستهلكين بأسعار مختلفة بناءً على الرغبة النسبية للمستهلكين في الدفع مقابل تلك المنتجات⁽³⁾.

أحد الاستنتاجات العامة هنا يتعلق بأن زيادة الرفاهية سوف تتحقق فقط متى تجاوز الناتج الإجمالي المتحقق، عبر خدمة قطاعات السوق المختلفة عند مختلف الأسعار، الإنتاج المتحقق في حالة قيام كافة المستهلكين بدفع ذات السعر. وإذا كان ذلك يحدث

(1) Ernst, E., R. Merola and D. Samaan, op. cit, p.16.

(2) OECD, Data - Driven Innovation (Paris, Organization for Economic Co-operation and Development), 2015 a.

(3) Ernst, E., R. Merola and D. Samaan, op. cit. P, 16.

عادة في ظل ظروف عامة إلى حد ما، إلا أنه يعني أيضاً تحول جزء من ريع المستهلكين إلى المنتجين، وبالتالي تفاقم مشكلة عدم المساواة⁽¹⁾.

الجديد في الأمر أن فكرة التمييز السعري تم تطبيقها أيضاً على مجال إدارة الموارد البشرية Human Resource Management. بالفعل، فإن مجال ما أصبح يُعرف باسم «تحليلات الموارد البشرية» بات يهدف بالضبط إلى هذا النوع من التمييز السعري لجذب العمال للعمل بالشركات المختلفة، والتمييز بين فئات الموظفين من حيث ظروف العمل والأجور والمزايا والمسؤوليات الإضافية، وحقيقة هناك اهتمام خاص واكب هذا النوع من التمييز في ظروف العمل بدأ في الظهور، والناتج عن حقيقة أن هناك من العمال من يقبل بالعمل طبقاً للحد الأدنى من الأجور، وهؤلاء عادة ما يمثلون فئات معينة قد تختلف بحسب الجنس أو السن أو الجنسية، وهم دائماً على استعداد لقبول عروض الأجور المنخفضة. وبالطبع فإن نظام التوظيف الآلي القائم على تحليل البيانات التاريخية من شأنه، في ظل نظام التمييز هذا، أن يكرر هذا النوع من التحيز؛ الأمر الذي من شأنه أن يعزز من التمييز الموجود مسبقاً. فالعمالة الآسيوية مثلاً دائماً على استعداد لقبول الأعمال عند أقل مستويات الأجور متى قورنت بالعمالة العربية أو الخليجية، وذلك للعمل في أي وظيفة بمنطقة الخليج العربي⁽²⁾.

محصلة ذلك، أن نظام التمييز السعري قد يسمح في المطلق بتوسيع عدد الوظائف المتاحة، إلا أنه على جانب آخر يعد نظاماً مثالياً للتوظيف، وذلك في الحالات التي تعتمد فيها الاختلافات في الأجور (أو قبول عروض العمل) على ممارسات تمييزية سابقة. وهناك من الآراء من ترى أن استخدام التوظيف الآلي يفضل القرار البشري في التوظيف، رغم ما قد تعكسه الآلية هنا من تحيزات خاصة، إذ إنها حتماً ستكون أقل ضرراً من تلك الأضرار التي يرتكبها البشر عند فحص المتقدمين لشغل مختلف الوظائف⁽³⁾.

الأثر الثالث لتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي يرتبط بعملية تقليل حواجز أو موانع المطابقة Matching Friction الحادث في سوق العمل بشكل كبير، وذلك في الحالات التي تسمح فيها الأنظمة الآلية بمراجعة وفحص مجموعة كبيرة من المتقدمين لشغل

(1) Varian, H.R, Price Discrimination and Social Welfare, in American Economic Review, Vol, 75, No.4, 1985, pp870 - 875.

(2) Ponce Del Castillo, Artificial Intelligence: A Game Changer for the World of Work, Foresight Brief No. 5 (Brussels, European Trade Union Institute), 2018, P. 18

(3) Ernst, E. R. Merola and D. Samaan, op. cit, P. 17.

الوظيفة. وإذا كنا نعتقد أن قابلية العمال للتنقل عبر مختلف الوظائف قد انخفضت مؤخراً بشكل ملحوظ إما بسبب الحواجز التنظيمية كالترخيص بمزاولة المهنة مثلاً، أو بسبب الحواجز الجغرافية التي تحول دون قدرة العامل على التنقل عبر المناطق، فإن جزءاً كبيراً من عدم القابلية تلك إنما يعود إلى نقص المعلومات التي يمتلكها أصحاب الأعمال لتحديد الكفاءات بشكل سليم، إما من خلال ما يمتلكه العامل من خبرات أو ما حصل عليه من شهادات⁽¹⁾. وهنا يأتي دور أنظمة المطابقة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لتحديد المزيج المناسب من الكفاءات المتاحة داخلياً وخارجياً من أجل جمعها معاً في مشروعات محددة. حيث تم بالفعل، عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي، تغيير حدود الشركة لصالح المزيد من الخدمات التي يتم الحصول عليها من أسواق العمل الخارجية، ولعل المهام الصغيرة المتاحة عبر منصات Big مثلاً لتعد خير مثال على ذلك، كما تقدم منصات البحث عن الوظائف على غرار Monster.com أو LinkedIn بالفعل نماذج مفصلة للوظائف الشاغرة والمرشحين المتاحين لمساعدة القائمين على التوظيف والمتقدمين لتحقيق مطابقة متطلبات الوظيفة⁽²⁾.

وهكذا لا تأتي فائدة استخدام الذكاء الاصطناعي فقط من إمكانية التوفيق بين أكبر عدد من المتقدمين لشغل الوظائف وبين تلك الوظائف، وبالتالي تحسين سيولة سوق العمل، وإنما أيضاً من خلال التحديد الأمثل للكفاءات بناءً على خبرات العمل السابقة، والتي يصعب على القائم بالتعيين التمييز بينها أو الحكم عليها بشكل صحيح. ومع ذلك يري كثير من المراقبين أن هذه الأنظمة لا تزال - حتى الآن - بعيدة تماماً عن المثالية ومليئة بالتحيزات، وإن كانت المكاسب المتوقعة مستقبلاً - مع التطبيق - سوف تأتي كبيرة ومتميزة، شريطة أن تقابل هذه المكاسب الزيادة المحتملة في تقلب الوظائف وانعدام الأمن الوظيفي Employment volatility and Job Insecurity، وبخاصة عندما تكون هذه الوظائف المقدمة حديثاً ذات طبيعة مؤقتة فقط⁽³⁾.

(1) Bunker, N., why Declining US Labour Mobility is About More than Geography (New York, World Economic Forum), Available at, (<https://www.weforum.org/agenda/sep.2016>)

(2) Ernst, E. R. Merola and D. Samaan, op. cit, P. 17.

(3) وفقاً لمؤسسة ماكنزي العالمية (MGI)، يمكن أن تؤدي كفاءة المطابقة Matching Efficiency المعززة بمنصات العمل عبر الانترنت إلى توفير قرابة الـ ٧٢ مليون وظيفة إضافية حول العالم، وتحفيز الناتج الإجمالي العالمي Global GDP بنسبة ٢٪

خلال السنوات العشر القادمة - راجع في ذلك:

- MGI, A Labor Market that Works: Connecting Talent with Opportunity in The Digital Age (Washington DC, McKinsey Global Institute), 2015.

رابع الآثار المتعلقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، يتعلق بسهولة تملك واستخدام هذه الأنظمة. فبالنظر إلى أن التغيير التكنولوجي يكون مجسداً عادة في معدات حديثة وغالباً ما تكون رخيصة، ويمكن الوصول إليها عبر قطاع كبير من المواطنين، وبالنظر إلى طبيعتها الرقمية، وبالتالي إمكانية تشغيلها عبر الهواتف الذكية؛ الأمر الذي أسهم في انتشارها بشكل متسع، دون فرق بين مستخدمين ينتمون لدول متقدمة أو نامية أو حتى ناشئة. ولقد عزز الانخفاض الحاد في أسعار رأس المال المدعم بأنظمة الذكاء الاصطناعي في دعم الإنتاجية، خاصة في المناطق حول العالم، والتي تميزت بندرة مواردها المالية، والتي كانت سبباً دائماً في الحد من انتشار التطبيقات أو التكنولوجيات المقدمة أو الموجودة^(١).

فأنظمة الخبراء Expert Systems التي يتم تطويرها حالياً تساعد -على سبيل المثال- صغار المزارعين في الحصول على معلومات أفضل فيما يتعلق بماذا أو متى أو كيف يزرعون من أجل تحسين الإنتاج الزراعي. وفي مناطق تتميز بطبيعتها القاحلة مثلاً، كأفريقيا، إعطاء النصيحة الدقيقة فيما يخص الظروف الجوية أو الأساليب المناسبة للري، أثبتت أن لها قدرة فائقة لزيادة الإنتاجية. وبما أن أكثر من ثلث سكان العالم من العاملين حالياً بالزراعة، فإن الزيادة في هذه الإنتاجية ستساعد في تغيير أو تعديل النمو وتحسين فرص زيادة الدخل، ويتضمن ذلك - على وجه الخصوص - الدول ذات الدخل المنخفض كمصر^(٢).

وتأسيساً على هذا، فإن استخدام أنظمة المطابقة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وأنظمة سلاسل القيمة أو التوريد Supply chain، سيكون لها القدرة على تقليل التكاليف اللوجستية وتكاليف النقل، وهي تمثل قضايا هامة وبخاصة للمنتجين في الدول النامية، والتي تعاني بذاتها نقصاً في شبكات التوزيع الضخمة Large Distribution Networks.

(١) في دراسة قام بها كل من (Graetz and Michaels) عام ٢٠١٥، قدر فيها أن ما بين عامي ١٩٩٠ - ٢٠٠٥، انخفض سعر الروبوتات الصناعية في غالبية الاقتصاديات المتقدمة بمعدل يقارب النصف أو حتى إلى الخمس، متى أخذنا جودة الروبوت في الاعتبار؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة احتياطي الروبوتات لكل مليون ساعة عمل بأكثر من ١٥٠٪، ومن ثم تحقيق عوائد

إنتاجية متميزة في الكثير من الدول. راجع في ذلك:

- Graetz G. and G. Michaels, Robots at Work, CEPS Discussion Paper 1335, London: London School of Economics, Available at: <http://cep.lse.ac.uk/pubs/download/dp1335>.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول النظم الخبيرة راجع في ذلك:

- عبد الله موسي، د. أحمد حبيب: مرجع سابق، ص ص ١٨٦ - ٢١٢.

يأتى **خامس الآثار المتحققة** مع التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي مرتبطاً بشكل مباشر بما سيحدث نتيجة الاتجاه لأتمتة الوظائف واعتماد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي باعتباره بات يمثل الخيار الطبيعي للدول المتقدمة لتبقي قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي، حيث ستقرب - بالطبع - العديد من المشروعات الصناعية والخدمية من العودة للأسواق الرئيسية، ولكن - ولسوء الحظ - لن تؤدي هذه العودة لخلق المزيد والجديد من الوظائف التقليدية، وإنما خلقاً للمزيد من الوظائف الآلية، وهكذا سستمر البطالة، وستسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وسيزداد عدم المساواة في الدخل بين الأفراد. فأصحاب الثروات وملاك رأس مال الذكاء الاصطناعي سيجنون المزيد من الدخل، وأولئك المستبعدون من الوظائف سيفقدون الكثير من استحقاقاتهم السابقة⁽¹⁾.

وبالطبع، سوف تزداد فجوة الدخل بين أولئك الذين يملكون المهارة وغيرهم من العمال غير المهرة، على نحو ما ذكرنا آنفاً، وهو الأمر الذي يندر بخطر جسيم لو استمر الحال على ذلك لفترة من الزمن. فالبطالة طويلة الأجل ستعني تحقيق دخول منخفضة للعائلات، وبالتالي انخفاض في مستوى الإنفاق أو الطلب الاستهلاكي، وهو ما يعكس بالتبعية ضعفاً في دخول الشركات المنتجة؛ مما يؤدي في النهاية إلى حلقة مفرغة من الانكماش الاقتصادي.

يرتبط **سادس الآثار** بالنقطة السابقة، إذ يؤدي التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى مزيد من البطالة على نحو ما ذكرنا، ولكن الجديد في الأمر ما يمكن أن تؤدي إليه هذه البطالة من تداعيات واضطرابات اجتماعية، فترك ملايين العمال عاطلين عن العمل قد يكون سبباً مباشراً في تزايد معدلات الجريمة والقتل وأعمال الشغب والتوتر العرقي وغيرها من المشكلات الاجتماعية، وخاصة مع بدء الكثير من الشركات تطوير تقنية الذكاء الاصطناعي ليصبح المحرك الجديد لأتمتة الوظائف.

(1) في دراسة حديثة قام بها كل من (Acemoglu and Restrepo) عام ٢٠١٧، مستخدمين فيها البيانات ما بعد حقبة التسعينيات، أظهر فيها أن روبوتاً واحداً إضافياً لكل ألف عامل سوف يقلل نسبة العمالة إلى السكان في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي من ١,٨% حتى ٢,٤%، والأجور ما بين ٠,٢٥% إلى ٠,٥%. مع الأخذ في الاعتبار أن أعداد الروبوتات الصناعية في الاقتصاد الأمريكي مازالت محدودة، وأن استمرار انتشار تلك الروبوتات خلال القرنين المقبلين، على نحو ما هو متوقع، سوف تكون له آثار أكثر احتمالية على التوظيف. راجع في ذلك:

- Acemoglu, D. and P. Restrepo, Robots and Jobs: Evidence from US Labor Markets, NBER Working Paper 23285, Available at, <http://www.nber.org/papers/w23285>.

فاستخدام تقنية السيارة ذاتية القيادة Self-Driving Car مثلاً، والتي تعد أكثر أماناً وتقليلاً للحوادث الناجمة عن القيادة التقليدية، فعلى الرغم من أن هذه التقنية يمكن أن تؤدي إلى خفض معدل التصادم بنسبة قد تصل لأكثر من ٩٠٪، إلا أنها سوف تؤدي إلى أن يفقد المجتمع الأمريكي - مثلاً - ما يقدر بخمسة ملايين وظيفة سائق محترف، بما فيهم سائقو الشاحنات وسيارات الأجرة والحافلات المدرسية والحافلات العابرة بسبب تكنولوجيا القيادة الذاتية^(١).

وبالنظر إلى كون هؤلاء السائقين لا يتمتعون - في العادة - بمستويات عالية من التعليم فلن تكون لديهم فرصة مثالية للحصول على وظائف بديلة، ففرص وظائفهم المحتملة سوف تتضاءل مع ارتفاع معايير التعليم والمهارات المطلوبة لدخول سوق العمل في المستقبل. فلو افترضنا أن ثلاثة أخماس هؤلاء السائقين يمثلون أسراً تتكون الواحدة من أربعة أشخاص، فإن هناك اثني عشر مليون شخص سوف تتأثر حياتهم ببطالة عائلية، وبالطبع ستكون هناك آثار مدمرة على تلك العائلات.

ويقيناً، لن يقتصر الأمر على بطالة هؤلاء العمال، وإنما هناك الكثير من الوظائف الأخرى ستكون عرضةً لذات الآثار، إذ ستختفي حتماً وظائف كانت تعمل على تدعيم عمل هؤلاء السائقين، كمدارس تعليم القيادة ومحطات الوقود وكلاء السيارات، كما ستخفz السيارات لمراكز إصلاح السيارات مع انخفاض معدلات الحوادث، وهو ما قدر بالولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ٤٤٥,٠٠٠ عامل إصلاح^(٢). فلو تخيلنا أن الأمر كذلك في قطاع واحد، فما بالنا بالأضرار التي يمكن أن تحدث لكافة القطاعات فيما لو شاع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجمل قطاعات الاقتصاد^(٣).

يرتبط سابع هذه الآثار بفكرة أن كافة التقسيمات التي تناولتها الدراسات ذات الشأن إنما تتعلق بمناقشة مدى تأثير الروبوتات الصناعية على التوظيف في الوقت

(1) Fahey, M., Driveless cars will kill the most Jobs in select us states. Available at, <https://www.cnbc.com/2/9/2016>.

(2) Lee, J., Self- Driving, cars endanger millions of American jobs (and that's okay), 2013, Available at, <https://www.makeuseof.com/tag>.

(٣) وفقاً لشركة McKinsey & Company، هناك خمسة عوامل تحدد ما إذا كان يمكن أتمة الوظيفة أم لا وهي: الجدوى الفنية، تكلفة التشغيل الآلي، القدرة النسبية، المهارات المطلوبة، تكلفة العمالة، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن هناك مجموعة واسعة من مجالات العمل التي يمكن أن تخضع لسيطرة تقنيات الذكاء الاصطناعي كالنقل والخدمات اللوجستية والدعم المكتبي والإداري، والخدمات الشخصية، والمنزلية والمحاسبية، والبناء ... راجع:

- Rotman, D., How Technology is Destroying Jobs, 2013, available at., <https://www.technologyreview.com/s/515926>.

الحالي دون أن تضع في الاعتبار التنبؤات المستقبلية، إذ تتطلب هذه التنبؤات وضع افتراضات محددة، وهو ما لا يمكن تقييم مدى صحتها على وجه الدقة حالياً. ولتحقيق نتائج مقبولة حول هذا التأثير لابد أن نضع في اعتبارنا أننا نعيش بواكير عصر الذكاء الاصطناعي، وبالتالي فإن توقعاتنا حول التأثير الحقيقي للذكاء الاصطناعي على مستقبل التوظيف والعمالة لن يكون دقيقاً. فهناك يقيناً زيادة مضطردة في أعداد تدخل الروبوتات في مجمل الصناعات والمشروعات الإنتاجية. ومن ثمّ، فإن مجمل التقسيمات حالياً قد تستطيع أن تلتقط بداية عصر الذكاء الاصطناعي فقط وليس انتشاره كاملاً. فالدراسة الحالية إنما تعد قاصرة لوقوفها عند معرفة التأثيرات قصيرة المدى، أما التأثيرات طويلة المدى فإن الوقت مازال مبكراً للقدرة على قياسها. فبناء هيكل أو نظام اقتصادي كامل يغطي تأثير الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل قبل حدوث هذا الانتشار وحدث كامل التطورات الجديدة في مجال الذكاء الاصطناعي سيصبح أمراً صعباً ولا يمتلك مقومات الدقة والوضوح. وبالطبع، فعدم وجود هذا التصور الدقيق لتأثير الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل سيجعل استجابة السياسة لمواجهة تداعيات هذه الآثار من الأمور الصعبة والمؤجلة.

الخاتمة والتوصيات

لقد بات الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أهم مخرجات الثورة الصناعية الرابعة ورافدها الأساسي لتعدد استخداماته وملاستها لكافة المجالات من عسكرية إلى صناعية وخدمية ومن طبية إلى تعليمية وزراعية وغيرها الكثير، مع واقع يعكس نبوءة عدم التوقف مستقبلاً عن اقتحام وخلق المزيد من التطبيقات والابتكارات، بل ربما مزيداً من الثورات التقنية، والتي أخذت على عاتقها مسؤولية ومستهدف عدم التوقف حتى تُحدث تغييراً فعلياً في حياة البشر، وليصبح هذا الرافد الجديد محوراً ومحركاً ومؤسساً لعالم جديد تؤكد بوادره الحالية بقرب ميلاده.

وفي ظل هذا الواقع الجديد، لم يكن أمام الدول، وبخاصة المتقدمة والمستشرفة للمستقبل، إلا قبول تحدى الدخول إليه والتنافس على امتلاك تقنياته وأدواته، ومحاولة التصدي لتحدياته ومشكلاته ووضع الخطط والاستراتيجيات المهيئة، وتقديم الدعم والاستثمارات الهادفة إلى تفعيله وجنى أرباحه وثماره.

ومع قناعة كافة الأطراف المعنية من باحثين وصناع سياسات وأرباب أعمال ونقابات عمال وممثلى صناعات وعمال وموظفين وغيرهم، بأهمية وضرورة الاستعداد لهذه التقنية الجديدة، وبأن استخدامها سوف يعزز - بقوة - تشكيل شراكات جديدة وفاعلة بين الإنسان والآلة، تحقيقاً لأقصى منفعة واستفادة من نقاط القوة التكميلية لكل منهما، وبكل ما يتطلبه ذلك من إعادة ضبط مستقبل العمل، وبالتالي تصور مجموعة كاملة ومستحدثة من الوظائف الجديدة، تقتضي حتماً لحسن أدائها العديد من اشتراطات ومهارات العمل، ربما لا تتوافر في الكثير من العاملين التقليديين، وبما يؤكد حقيقة عدم ملاءمتهم للتصدي لهذه الوظائف المستحدثة، وتطلب إما إعادة تدريبهم وتأهيلهم لمواكبة المتطلبات الجديدة، أو إقصائهم والبحث عن غيرهم ممن تتوافر فيهم هذه الاشتراطات، أو حتى الاكتفاء بقيام الآلة بما كان يُعهد إليهم من مهام.

وهكذا، ما بين العديد من الفرص المفترضة والمخاوف المحتملة من التوسع في إدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي يأتي إما الترويج والدعم والتأكيد على أهمية الإمساك بتعظيم الفرص المتاحة من جراء هذه التطبيقات، وإدماجها في إطار تعزيز مكانة

الإنسان وترقية العمل، وإعفاء العامل من تلك المهام المكررة والبسيطة، أو تلك الشاقة والخطرة، والتي يمكن للآلة القيام بها بكفاءة، مع ترك ذلك الأدمى، مع تأهيله، للقيام بالمهام والعمليات التي تحتاج لإبداعاته وابتكاره، وإما توخي الحذر الشديد من هذا التوسع لما تمثله الأتمتة من خطر داهم على مستقبل الكثيرين من العمال واحتمالية استبدالهم بالآلات وتعرضهم للبطالة وفقدانهم لوظائفهم، وبخاصة في ظل القناعة التامة بأن الذكاء الاصطناعي إن لم يكن يعادل الذكاء البشري، فربما يفوقه .

ولعل هذا الجدل المثار عبر الدوائر المعنية بالذكاء الاصطناعي وتأثيراته على بيئة العمل ينتهي بنا إلى القول بأن الذكاء الاصطناعي كأية تكنولوجيا جديدة يمكننا أن نصنع منها فرصة صديقة للإنسان (على نحو ما فعلت قوى البخار والكهرباء والكمبيوتر من قبل)، ذلك متى أحسنا التعامل معها من خلال تأهيل الكوادر البشرية وإكسابها عدداً من المهارات المتقدمة والتعليم الجيد والتدريب المستمر للتأقلم مع الثورة الجديدة. كما يمكن أن نجعل منها خطراً مدمراً، اقتصادياً واجتماعياً، في ظل غياب القواعد والأطر الأخلاقية والقانونية التي تحدد طبيعة الاستخدام ومجالاته، ومتى تقاعس صناع السياسات عن الاضطلاع بمسئولياتهم تجاه الاستعداد والتكيف مع الواقع الجديد من خلال بلورة برامج واستراتيجيات للتدريب والابتكار والتطوير في مجال المعلوماتية وتأمين الانتقال أو التحول المهني في القطاعات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في جانب كبير منها. ذلك أن إدخال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي عادة ما يكون له تأثيراته غير المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، قد تتمثل في توفير المزيد من فرص العمل البشري في البعض منها، أو خفض تكلفة الإنتاج في بعضها الآخر، وبالتالي دعماً وتحقيقاً لأثر الإنتاجية وتقليلاً وحصرًا للأثر الإزاحة.

فالأتمتة، وإن كان من شأنها أن تخفض حجم العمالة في بعض القطاعات الاقتصادية انخفاضاً حاداً، وقد تؤدي إلى إلغاء بعض الوظائف بها، إلا أن الوظائف الجديدة التي ستنشأ حتماً في قطاعات أخرى قد تستوعب هذه الوظائف المُلغاة، فضلاً عما يمكن أن يؤدي إليه استخدام الأتمتة من نمو الإنتاجية؛ مما يعزز بدوره الطلب ويخلق بالتالي مزيداً من فرص العمل⁽¹⁾.

(1) توصلت دراسة لمؤسسة ماكنزي العالمية (MGI) إلى أنه، ومع زيادة سن القوى العاملة وانخفاض معدلات المواليد، وبخاصة في الاقتصاديات المتقدمة، سيصبح الذكاء الاصطناعي أكثر ارتباطاً لتعويض النقص في الإنتاجية، إذ إنه، ووفقاً لتحليل

ودعماً لتفعيل وزيادة أثر الإنتاجية وتقليص أثر الإزاحة، ربما تقدم التوصيات الآتية السبيل لذلك، وذلك على النحو التالي:

- الدعوة إلى وجود حوار مجتمعي حقيقي ومستمر بين كافة الأطراف المعنية كخطوة أولية هامة لفهم أفضل للتحديات والفرص المتاحة لهذه الثورة الجديدة، مع التأكيد على أهمية تجنب تبني مواقف سلبية ابتداءً، لكون الأمر في حاجة ملحة إلى سرعة الاستجابة للفهم والتقييم، قناعةً بأن الواقع يهدد بالخطر أكثر مما ينذر به.
- بالطبع، لن يكون هناك فهم للفرص والتحديات بدون فهم مسبق لماهية الذكاء الاصطناعي، وبالتالي أهمية التأكيد على أن يكون المجتمع في ذاته وبكل أطيافه على دراية كاملة بماهية الذكاء الاصطناعي وإمكانياته بالنسبة للاقتصاديات الحديثة، وبكل ما يتطلبه ذلك من نشر لثقافة الذكاء الاصطناعي.
- تعزيز قدرة الإنسان على السيطرة والتحكم في نتاج إبداعه وابتكاره، وهي قدرة تتناسب طردياً مع التطور العلمي والتكنولوجي، وترتكز على حصيلة الخبرات التي تراكمها الإنسان في سباق هذا التطور عبر القرون.
- أهمية الاقتناع التام بأن الذكاء الاصطناعي لا يتطلب فقط مجرد توظيف خبراء في التعامل مع المعلومات والبيانات، وإنما الحاجة إلى الخبرة في كيفية إيجاد الحلول لمشكلات تطبيقه وإدارتها على نطاق واسع، وبالتالي أهمية إيجاد وتنفيذ استراتيجيات الإدارة اللازمة لضمان النجاح.
- تقليلاً للبطالة المحتملة، والتي يمكن أن يسببها الذكاء الاصطناعي، ينبغي النظر إلى المشكلة من منظور اقتصادي، تعديلاً للعرض والطلب على العمالة، وبحيث يكون لمستويات التوظيف بعد تموي. ولكون الطلب على العمالة يأتي كانعكاس لطلب المستهلكين على السلع، وعرض العمالة كانعكاس لعدد العمال المستعدين والقادرين على العمل، فعلى الحكومات السعي دوماً نحو زيادة معدلات التوظيف

ماكززي، يمكن أن تسهم تقنية الأتمتة في رفع الإنتاجية العالمية بنسبة تتراوح ما بين ٨، ٠٪ إلى ٤، ١٪ سنوياً، وذلك متى استمر العنصر البشري في العمل. راجع:

- خديجة مصطفى: الذكاء الاصطناعي ومخاوف البطالة التكنولوجية. متاح على الرابط:
- <https://www.abeatisad.com/reports/technological-unemployment>.

من خلال ضخ المزيد من الأموال في الاقتصاد لزيادة طلب المستهلكين، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة، فضلاً عن التوسع في منح الإعانات الحكومية للشركات الأكثر استقبالية للعمالة العاطلة، وخفض ضرائب التوظيف.

• من جانب العرض، يمكن زيادة العمالة من خلال زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لتقليل الجمود المهني، فضلاً عن خفض تكاليف الإسكان لتقليل الجمود الجغرافي.

• بالنظر إلى أن تطبيق الذكاء الاصطناعي يبدو أكثر تأثيراً في فقد الوظائف المتطلبة لمهارات متوسطة، بينما تكون الوظائف المتطلبة لمهارات عالية أكثر مقاومة للفقْد، فعلى المجتمع أن يستثمر في التعليم العالي للتكيف مع هذه المجموعة الجديدة من الوظائف، والتي لن تتاح إلا لأصحاب التعليم العالي المرتكز على علوم متخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات⁽¹⁾.

• توجيه السياسات التعليمية للتركيز على التعليم المحدث، القائم على التحول من فكرة التركيز على نقل المعرفة إلى تدريب الطلاب على تطبيق المعرفة التي يتم تعلمها، وهكذا يصبح التعليم مُدرباً على الوظائف المكتملة للذكاء الاصطناعي، وهو ما قد يتطلب الدعوة - وبقوة - نحو التوجه والتوسع في إنشاء جامعات متخصصة للذكاء الاصطناعي، ولعل ما ذهبت إليه دولة الإمارات العربية المتحدة من الإعلان عن إنشائها لجامعة «محمد بن زايد» للذكاء الاصطناعي، كأول جامعة متخصصة في العالم، لخير شاهد على هذا التوجه.

• حرص الحكومات على توفير التمويل الكافي والمجاني للبرامج التدريبية الموجهة لتأهيل المتعطلين عن العمل لإكسابهم المهارات المطلوبة والتعليم التكيفي اللازم لإعدادهم لشغل الوظائف الجديدة التي يفرزها تطبيق الذكاء الاصطناعي، بل قد يلزم الأمر حتمية فرض هذا التدريب على العمال المشتغلين بالفعل لإكسابهم المهارات الجديدة المطلوبة لاستمرارهم في أعمالهم، مع حث كافة الشركات

(1) ومن هذه الوظائف: اختصاصيو الذكاء الاصطناعي، وعلماء ومطورو ومهندسو البيانات الضخمة، ومحللو ومستشارو البيانات، ومحللو الأفكار، ومستشارو التحليل الاصطناعي وغيرها من الوظائف المتخصصة، والمتطلبة للعديد من المهارات المؤهلة التي يأتي في مقدمتها معرفة علم البيانات وتكنولوجيا تخزينها وأدوات التطوير وتعليم الآلة والتطوير الإداري وبرمجيات التصفح ومحو الأمية الرقمية وعلوم الكمبيوتر... وهكذا. راجع:

- يوسف العربي، حسونه الطيب، حسام عبد النبي: مرجع سابق، ص ٢.

- والهيئات لدعوة كوادرهم العمالية لتلقي تلك الدورات التدريبية بشكل مستمر.
- من الممكن الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي بذاته في مواجهة وحل مشكلة البطالة من خلال استخدام تلك التقنية في تحليل بيانات فرص العمل المتاحة من جانب، وكذا إنشاء ملفات تعريف المهارات والقدرات الخاصة لكل عامل من جانب آخر، ثم مطابقة العمال المتعطلين مع فرص العمل المتاحة عبر كافة الأنحاء، فهناك الكثير من فرص العمل لا يعلمها كثير من المحتاجين للعمل، والتي تتفق مهاراتهم مع متطلباتها، وهنا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوره في الجمع بين العرض والطلب بشكل أكثر كفاءة.
- ويمكن أن يكون لهذه التقنية دور أيضاً في تخفيض تكاليف الرعاية الصحية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي، والتي تتزايد فاعليته يوماً بعد يوم، من خلال تمييزه في الاكتشاف السريع والدقيق للأمراض وتشخيصها، وتحديد العلاج المناسب وتتبع آثاره السلبية، ومن ثمّ يمكن استخدام حصيلة الوفر هذه في توجيه الرعاية الاجتماعية المناسبة للمتعطلين وتوفير شبكة قوية للأمان الاجتماعي، فضلاً عن تأهيلهم وتدريبهم وتهيئتهم لسوق العمل.
- أهمية تحديد إطار عمل أو هيكل قانوني متكامل بشأن تشغيل الآلات والأنظمة المؤتمتة والمتعلقة بالذكاء الاصطناعي، ويمكن في هذا الصدد الاستعانة بقواعد القانون المدني الخاصة باستخدام الروبوتات والمقدمة من البرلمان الأوروبي، كمحفز للحوار المجتمعي حول القضايا المتعلقة بالمسؤولية والسلامة والأمن والخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي القادم.
- أهمية دعم الحكومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الأكثر استقبالية للعمالة وخلقاً للوظائف في معظم الدول، وبخاصة النامية، من خلال السماح لهذه المشروعات والشركات بمشاركة الشركات الأخرى الأكبر منها في الحصول على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبكل ما يتطلبه ذلك من توفير البيانات وقوة الحوسبة الكافية لها، وبالتالي عدم قصر امتلاك تلك الموارد على الشركات الكبرى واحتكارها لها، مما يخلق ويحافظ على جو المنافسة في سوق الذكاء الاصطناعي.

قائمة المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم العيسوي : محاضرات في مفهوم التنمية ومؤشراتها، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٤، ص ١١.
- إبراهيم فيشار : تحليل الخصائص السكانية وأثرها في رسم السياسة الأمنية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، ٢٠١٢.
- أسماء السيد، د. كريمة محمود: تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومستقبل تكنولوجيا التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠٢٠.
- أشرف عطية : ظاهرة الاقتصاد الخفي، الآثار وآليات المواجهة، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، العدد الثامن، المجلد العاشر، نوفمبر ٢٠٢٠.
- بتول عتوم: ما هو تعلم الآلة، وذلك على الرابط <https://e3arabi>، تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٠/١٢/١٤.
- البشير عبد الكريم : تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية منها، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤.
- جمال سلطان: إشكالية وقت الفراغ، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٥٥، الكويت، رجب ١٤١٠ هـ، ص ١٤.
- جوهر الجموسي: اقتصاد المعرفة وإعادة توزيع البطالة، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، العدد (١٤١)، ٢٠١٣.
- خديجة مصطفى: الذكاء الاصطناعي ومخاوف البطالة التكنولوجية. متاح على الرابط:
- <https://www.abeatisad.com/reports/technological-unemployment>
- ديفيد بيربي: الروبوتات هنا، مجلة ناشيونال جيو جرافيك العربية، أبو ظبي للإعلام، سبتمبر ٢٠٢٠.

- رالف هوسمانز، وآخرون: مسح السكان النشطين اقتصادياً، والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة، مكتب العمل الدولي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عمان، ١٩٩٦.
- رمزي زكي: الاقتصاد السياسي والبطالة، الكويت، سلسلة عالم المعارف، ١٩٩٧.
- زاهر هاشم: الذكاء الاصطناعي بين فرص العمل الضائعة والبديلة، مجلة لغة العصر الصادرة عن مؤسسة الأهرام، العدد ٢٢١، مايو ٢٠١٩، وذلك على الرابط:
- (<https://www.SCI-magazin.com/in-depth Article /opinions/7509,in42020/11/>)
- سامي عفيفي حاتم: ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات، آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جمهورية مصر العربية، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، حلوان، أبريل ١٩٨٩.
- طه الراوي: الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق، كيف نميز بينها؟ تم الاطلاع عليها بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٢٠، وذلك على الرابط:
- (<https://www.noonpost.Com/author/28440>).
- عاطف عجوة: البطالة وعلاقتها بالجريمة، مطبوعات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٦هـ.
- عبد اللاه إبراهيم الفقى: الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
- عبد الله الرادى: الذكاء الاصطناعي ومعدلات البطالة، جريدة الشرق الأوسط، العدد رقم (١٤١٦٠)، في ٤ سبتمبر ٢٠١٨، وذلك على الرابط:
- <https://aawsat.com/home/article/1015281,42020/11/>
- عبد الله الرادى: الذكاء الاصطناعي ومعدلات البطالة، جريدة الشرق الأوسط، العدد رقم (١٤١٦٠)، في ٤ سبتمبر ٢٠١٨، وذلك على الرابط:
- <https://aawsat.com/home/article/1015281,42020/11/>.

- **عبد الله موسى، د. أحمد حبيب بلال:** الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩.
- **عدى عبود الأسدي:** الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، محاضرة أقيمت بكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، في ١/١/٢٠١٩، ومتاحة على الموقع:
- www.uobabylon.edu.iq.
- **فاطمة حسن:** مشكلة البطالة في مصر، المخاطر والاحتمالات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠١.
- **فرح منصور:** هل يهدد الذكاء الاصطناعي وجود بعض الوظائف؟ متاح في ٢٧ يناير ٢٠٢٠، وذلك على الرابط:
- <https://www.annaharar.com/arabic/science-and.technology>
- **محمد أحمد عباس:** الاقتصاد غير الرسمي في مصر، المشكلات والحلول، المعهد المصري للدراسات، أوراق سياسية، ٢٠١٩، ص ٨.
- **محمد الهادي:** التعليم الإلكتروني عبر شبكة الانترنت، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
- **المركز الإعلامي لمجلس الوزراء:** الاقتصاد المصري يحقق أعلى معدل نمو خلال ١١ عاماً، موقع اليوم السابع، السبت ١٥ فبراير، ٢٠٢٠.
- **مصطفى السعيد:** الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مظاهر الضعف، الأسباب والعلاج، مكتبة الأسرة، دار الشروق، ٢٠٠٢.
- **مؤنس حواس:** الذكاء الاصطناعي يهدد وظائف المستقبل، موقع اليوم السابع. متاح في ٢٧/يناير ٢٠٢١، على الرابط:
- <http://www.youm7.com/4563366>
- **هناء محمود، معاوية حسين:** الأثر الاقتصادي للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٢، ٢٠١٢.

• **ياسمين عبد المنعم:** التحديات القانونية الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، حالة الأسلحة الآلية ذاتية التشغيل، المجلة القانونية، كلية الحقوق فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، العدد الثامن، المجلد التاسع، نوفمبر ٢٠٢٠.

• **يوسف العربي وآخرون:** الذكاء الاصطناعي يعيد رسم خريطة الوظائف في المستقبل، موقع صحيفة الاتحاد، متاح في ٢٧/١/٢٠٢١ على الرابط:

- <https://www.alittihad.ae/article/13294>

• **يوسف العربي، حسونه الطيب، حسام عبد النبي:** الذكاء الاصطناعي يعيد رسم خريطة الوظائف في المستقبل، صحيفة الاتحاد الاقتصادي، وذلك على الرابط:

- <https://www.alitihad.ae/article/132942020/>

- تقارير ومواقع إلكترونية:

تقارير ودراسات:

• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: إحصاءات عام ٢٠١٩، عن المجلس الأعلى للجامعات المصرية.

• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، مارس ٢٠٢٠.

• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بيانات ٢٠٢٠.

• المركز الديموجرافي بالقاهرة: البطالة في مصر، المسببات والتحديات، أوراق في ديموجرافية مصر، رقم (١)، يوليو ٢٠٠٢.

• إم آي تي تكنولوجي ريفيو العربية: ما هو التعلم العميق؟ تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٢٠:

- (<https://technologyreview.ae>)

• دراسة بحثية بعنوان «الذكاء الاصطناعي ودوره في تطوير العمل الأمني»، صادرة عن معهد علوم المباحث والأدلة الجنائية، قطاع الأمن العام بوزارة الداخلية، الفرقة التأهيلية للبحث الجنائي، الدورة (١٧١)، ٢٠١٨.

- مركز بحوث الشرطة: البطالة والجريمة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ١٩٩٩.
- مركز بحوث الشرطة: التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية وطرق مواجهتها، أكاديمية الشرطة، القاهرة، الإصدار الرابع عشر، يوليو ٢٠٠٧.

مواقع إلكترونية:

- موقع مكتب العمل الدولي، وذلك على الرابط:
 - <http://www.ilo.org/global/lang-en/index.htm>.
- موقع المؤشرات الاقتصادية، وذلك على الرابط:
 - ar.tradingeconomics.com
- موقع سكاى نيوز عربية في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠، وذلك على الرابط:
 - www.skynewsarabia.com

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Acemoglu , D., Technical Change, Inequality, and The Labor Market, in Journal of Economic Literature, vol. 40, No. 1, 2002.
- Acemoglu D. and Autor, d., Skills, Tasks and Technologies: Implications for Employment and Earnings, in O. Ashenfelter and D. Card: Hand Book of Labor Economics (Amsterdam, North Holland), Vol. 4 B, 2011.
- Acemoglu, D. and P. Restrepo, Robots and Jobs: Evidence from US Labor Markets, NBER Working Paper 23285, Available at, <http://www.nber.org/papers/w23285>.
- Alan M. Turing, Computing Machinery and Intelligence, Mind, Vol. Lix, Issue 236, October, 1950.
- Arab British Academy for Higher Education (ABAHE), Artificial Intelligence, available at (www.abahe.co.uk).
- Arnts, M., T. Gregory and U.Zierahn, Revisiting the risk of automation, in Economics Letters, No. 159, 2017.
- Athey Susan, The Impact of Machine Learning on Economics, Current Version, September, 2017.
- Autor et al, Concentrating On The Decline In Labor's Share, American Economic Review Papers and Proceedings, vol. 107, No. 5, May 2017.
- Autor D., L. Katz and F. Kearney, The Polarization of the US Labor Market, in American Economic Review Papers and Proceedings, vol. 96, No. 2, 2006.
- Autor et al, The fall of the labor share and the rise of superstar firms, NBER Working Paper No. 23396, 2017b, available at. <https://sstn.com/abstract=2968382>.

- Autor, D., Levy F., and Murnane R., The skill content of recent technological change: An empirical exploration, Quarterly Journal of Economics, Vol. 118, No.(4), 2003.
- Berg, A., E. Buffie, and L. zanna , Robots, Growth and Inequality: Should We Fear the Robot Revolution? (The Correct Answer is yes), IMF Working Paper No. 18116/, Washington DC, International Monetary Fund, 2018.
- Bessen, J., AI and Jobs: The Role of Demand, Mimeo, available at: <http://www.nber.org/chapters/c14029>.
- Bunker, N., why Declining US Labour Mobility is About More than Geography (New York, World Economic Forum), Available at, (<https://www.weforum.org/agenda>)sep.2016
- Carbonero, f., Ernest, E. and Weber, E., Robots and Jobs, Around the World, ILO Research Department Working Paper, No. 36 (Geneva, International Labour Office, 2018.
- Cockburn I., R. Henderson and S. Stern, The Impact of Artificial Intelligence on Innovation, Paper Prepared for the NBER Conference on Research Issues in AI, Toronto,, September 2017.
- Copeland, B.J. and Diane Proud Foot, The Computer, Artificial Intelligence and The Turing Test, in: Tauscher, C. (eds) Alan Turing: Life and Legacy of a Great Thinker, Spring, Berlin, 2004.
- De Backer et al, Industrial Robotics and the Global Organization of Production, OECD, Technology and Industry Working Paper, No. 201803/, (Paris, Organization for Economic Cooperation and Development), 2018.
- De Stefano, V., "Negotiating the Algorithm"; Automation, Artificial Intelligence and Labour Protection, Employment Working Paper No.246 (Geneva, International Labour Office) 2018.
- Dobbs, R. J. Manyika and J. Woetzel, The Four Global Forces Breaking all the Trends, London, San Francisco, Shanghai: Mc Kinsey Global Institute. 2015.
- Ernst E., R. Merola and D. Samaan, The economics of artificial intelligence: Implications for the future of work, International Labour Organization, Research Paper, 2018, P.1.
- Fahey, M., Driveless cars will kill the most Jobs in select us states. Available at, <https://www.cnbc.com/22016/9/>.
- Frey, C.B. and A. Osborne, The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs To Computerisation?, Technological Forecasting and Social Change, 114, 201780.
- Gest, J., The New Minority: White Working Class Politics in An Age of Immigration and Inequality, New York, Oxford University Press, 2016.
- Goldin C. and L. Katz, The Origins Technology- Skill Complementarity, in

Quarterly Journal of Economics, Vol. 113, No. 3, 1998.

- Gordon, R., The rise and fall of American growth, The U.S. standard of living since the civil war, Princeton University Press, Princeton, 2016.
- Grace Su, Unemployment in the AI Age, AI Matters, Vol. 3, Issue 4, 2018.
- Graetz G. and G. Michaels, Robots at Work, CEPS Discussion Paper 1335, London: London School of Economics, Available at: <http://cep.lse.ac.uk/pubs/download/dp1335>.
- Hairy Surden, Artificial Intelligence and Law: An Over View, Georgia State University Law Review, Vol.35, no.4, 2019.
- I Lo, World Employment and Social Outlook, Trends (Geneva, International Labour Office), 2018.
- Jaimovich N. and H. Siu, The Trend is The Cycle, Job Polarization and Jobless Recoveries (Working Paper 18334), Cambridge, Mass: National Bureau of Economic Research, 2012.
- Keynes, J.M., The General Theory of Employment, Quarterly Journal of Economics, 51 (2), 1937.
- Klaus Schwab, The Fourth Industrial Revolution, Penguin, London, 2017.
- Korinek A. and J. Stiglitz, Artificial Intelligence and Its Implications for Income Distribution and Unemployment, NBER Working Paper, No. 24174, 2018.
- Korinek A. and Ng, D., The Macroeconomic of Superstars, Mimeo. Available at: <http://www.korinek.com/download/superstars.pdf>.
- Lee, J., Self- Driving, cars endanger millions of American jobs (and that's okay), 2013, Available at, <https://www.makeuseof.com/tag>.
- Maas, M., International Low Dose Not Compute: Artificial Intelligence and The Development, Displacement or Destruction of the Global order”, Melbourne, Journal of International Law, Vol. 20, No. 1, 2019.
- Marglin, S. A., What do Bosses do? The Origins and Functions of Hierarchy in Capitalist Production, in Review of Radical Political Economics, Vol. 6, No. 2, 1974.
- Marvin Lee Minsky, Steps Toward Artificial Intelligence, Proceeding of the IRE, January 1961.
- Mc Kinney, D., “Alice: Tumbling Down the Rabbit Hole of Software Patent Eligibility, UMKC Law Review, vol. 84, 2015.
- McCarthy, J., M.L. Minsky, N. Rochester and C.E. Shannon, “A proposal for The Dartmouth Summer Research Project on Artificial Intelligence. August 31, 1955, AI Magazine, 2006, vol. 27, No. 4 (www.aaai.org/ojs/index.php/almagazine/article/view/19041802/).

- McCorduck P., Machines who Think: A Personal Inquiry Into the History and Prospects of Artificial Intelligence, Taylor and Francis, 2004.
- McKinsey Global Institute (MGI), Reinventing Construction: A route to higher productivity (Washington DC, 2017).
- MGI, A Labor Market that Works: Connecting Talent with Opportunity in The Digital Age (Washington DC, McKinsey Global Institute), 2015.
- Nils J. Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence: A History of Ideas and Achievements, Cambridge University Press, London, 2010.
- OECD, Data - Driven Innovation (Paris, Organization for Economic Co-operation and Development), 2015a.
- Petropoulos G., The Impact of Artificial Intelligence on Employment, Bruegel ,2017.
- Ponce Del Castillo, Artificial Intelligence: A Game Changer for the World of Work, Foresight Brief No. 5 (Brussels, European Trade Union Institute), 2018, P. 18
- Rosen, S., The Economics of Superstars; in American Economic Review, Vol. 71, No, 5, 1981.
- Rotman, D., How Technology is Destroying Jobs, 2013, available at., <https://www.technologyreview.com/s/515926>.
- Russell Stuart and Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, 3rd edition, Pearson, 2010.
- Semmler W. and Chen, P., Short and Long-run Effects of Productivity on Unemployment, Mimeo. Available at: (<https://ssrn.com/abstract=2907539>,in12June2018)
- The Future of Jobs Report 2020, available at: www.skynewsarabia.com, in 21 October 2020.
- Udall A. and S. Clair “The Luxury Unemployment Hypothesis : A Review of Recent Evidence, World Development, Vol. 10, No.1, 1982.
- Varian, H.R, Price Discrimination and Social Welfare, in American Economic Review, Vol, 75, No.4, 1985.
- Vivarelli, M. , innovation, employment and skills in advanced and developing countries: A survey of Economic Literature, in Journal of Economic Issues, Vol. 48, No. 1, 2014.
- World Bank, World Development Report: Digital (Washington, DC), 2016.